جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

السياسات الاستثمارية و التشغيل في الجزائر للفترة (2000 – 2010)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالب : **تحت إشراف:**

أورابية عزيز **الأستاذ الدكتور: بوكلة مراد**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ : كودري أحمد.....رئيسا

الأستاذ : بوكلة مراد..... مقر ا

الأستاذة : العسكري أنيسة.....عضوا

الأستاذ : بويهي محمد .....عضوا

الأستاذة : بوسعدة سعيدة.....عضوا

السنة الجامعية
2012 - 2011

كلمة شكر

عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

(لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

نتوجه أولا و أخيرا بالشكر والامتنان لله عز و جل على آلائه وفضله بتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

- أتقدم بالشكر الجزيل إلى والدي العزيزين على إتاحتهما لي كل الظروف المناسبة التي أنارت لي السبيل لإخراج هذا العمل المتواضع إلى النور.

- أتقدم بأسمى معاني الشكر إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور "بوكلة مراد" والذي أكن له كل التقدير والاحترام على حرصه واهتمامه بالموضوع إذ لم يدخر أي جهد في مد يد العون لي بنصائحوا إرشادات، و ملاحظات كان لها الفضل الكبير في إتماموا إخراج هذه المذكرة, كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "باشي أحمد" على توجيهاته ونصائحه القيمة.

كما لا أنسى أن اشكر مسبقا أعضاء اللجنة على قبولها تقييم و مناقشة الموضوع لتصويبه قدر الإمكان.

كما لا يفوتوني في الأخير أن أشكر كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أومن بعيد لإنهاء هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما عز و جل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا".

إلى رمز الحنان والعطف والوفاء .....والدتي الكريمة.

إلى رمز الرجولة و النبل والعطاء .....والدي الكريم.

إلى الإخوة الأعزاء

إلى كل الأصدقاء

إلى كل طالب علم

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
المقدمة العامة	أ-خ
الفصل الأول: **المفاهيم المتعلقة بالاستثمار وتقييم المشاريع الاستثمارية**	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار تصنيفاته وأهداف المشاريع الاستثمارية	**03**
المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالاستثمار	**03**
الفرع الأول : المفهوم المالي	**03**
الفرع الثاني: المفهوم المحاسبي	**03**
الفرع الثالث: المفهوم الاقتصادي	**03**
الفرع الرابع : المفاهيم المرتبطة بالاستثمار	**05**
أ- مفهوم المضاربة	**05**
ب- مفهوم المقامرة gambling	**05**
الفرع الخامس: تعريف الاستثمار الدولي.	**06**
المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار	**07**
الفرع الأول : تصنيف الاستثمارات وفقا للعرض من القيام بها	**07**
أ- الاستثمار الصافي	**07**
ب- الاستثمار التعويضي (الاحلالي)	**07**
الفرع الثاني : تصنيف الاستثمار وفقا لإمكانية قياس العائد منه	**07**
أ- الاستثمارات الملموسة	**07**

ب- الاستثمارات غير الملموسة	07
الفرع الثالث: تصنيف الاستثمارات حسب الدوافع الاقتصادية	07
أ- الاستثمار الحكومي	07
ب- الاستثمار الخاص	08
ج- الاستثمار الأجنبي	08
ج-1-الاستثمار الأجنبي المباشر	08
ج-2-الإستثمار الأجنبي غير المباشر	08
الفرع الرابع: الاستثمار التلقائي (المستقل)	09
الفرع الخامس : الاستثمار التابع	09
الفرع السادس: أشكال وأنواع الاستثمار	09
المطلب الثالث: محددات الاستثمار	11
الفرع الأول: الائتمان المصرفي	11
الفرع الثاني: النقد الأجنبي	12
الفرع الثالث: الاستقرار الاقتصادي	12
الفرع الرابع : ارتفاع المديونية	12
المبحث الثاني: دراسة انجاز و تقييم المشاريع الاستثمارية	13
المطلب الأول: دراسة الجدوى الأولية	13
الفرع الأول: الاهتداء إلى فكرة المشروع	13
أ- دراسة الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترح	13
ب- دراسة القوى المتواجدة (المتاحة) و مستويات المهارة	14
ج- دراسة المصادر المحلية من الموارد الأولية و الطاقة	14

د- دراسة الصناعات و الأنشطة القائمة و معرفة احتياجاتها	**14**
هـ- ملاحظة تجارب التنمية الصناعية في دول أخرى مشابهة للبلد	**14**
و- تحليل خطط التنمية	**15**
ز- الاستفادة من الجداول و القوائم الصناعية التي تصدرها المنظمات الدولية	**15**
المطلب الثاني : الجدوى الفنية للمشروع	**15**
الفرع الأول: اختيار التقنية المناسبة	**15**
الفرع الثاني: اختيار الموقع	**16**
الفرع الثالث: تحديد السلعة الإنتاجية للمشروع	**17**
أ- تحليل السوق (تحديد حجم الطلب):	**17**
المطلب الثالث:دراسة الجدوى المالية والاقتصادية للمشروع	**19**
الفرع الأول : الجدوى المالية	**19**
أ- ترجمة السياسات المختلفة الخاصة بالمشروع إلى قيم مالية	**19**
ب- إجراء تحليل علمي من نوع خاص يعرف بالتحليل المالي	**19**
ب-1- تحليل السيولة	**19**
ب-2- تحليل هيكل رأس المال	**20**
الفرع الثاني: الجدوى الاقتصادية	**20**
الفرع الثالث: التقييم و اتخاذ القرار	**21**
خلاصة الفصل الأول	**23**
الفصل الثاني: **مدخل نظري للتشغيل والبطالة والنظريات المفسرة لها**	
تمهيد	**25**

المبحث الأول: مدخل نظري حول البطالة و التشغيل	**26**
المطلب الأول: تعريف البطالة و المفاهيم المرتبطة بالعمل	**26**
الفرع الأول : تعريف البطالة	**26**
أ - المفهوم الرسمي للبطالة	**26**
ب- المفهوم العلمي للبطالة	**27**
ج- البطالة حسب المكتب الدولي للعمل	**27**
د- البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء	**27**
فر ع الثاني:الفاهيم المرتبطة بالبطالة و العمل	**28**
أ- السكان النشطون (Population active)	**28**
ب- السكان المشتغلون Population occupée	**28**
ج- البطالون	**28**
د- العاملون بالبيت	**29**
المطلب الثاني: أنواع البطالة	**30**
الفرع الأول : البطالة السافرة أو الصريحة	**30**
أ- البطالة الهيكلية (الفنية أو التكنولوجية)	**30**
ب- البطالة الموسمية	**30**
الفرع الثاني: البطالة الدورية	**30**
الفرع الثالث: البطالة الاحتكاكية	**30**
الفرع الرابع: البطالة الاختيارية و الإجبارية	**31**
أ- البطالة الإجبارية	**31**
ب- البطالة الاختيارية	**31**

الفرع الخامس: البطالة المقنعة	**31**
الفرع السادس: البطالة الطبيعية	**31**
الفرع السابع: البطالة المحبطة (اليائسة)	**31**
الفرع الثامن: البطالة المتعمدة	**31**
الفرع التاسع : البطالة الإحلالية	**31**
الفرع العاشر: شبه بطالة	**32**
المطلب الثالث: معايير قياس البطالة و التشغيل	**32**
الفرع الأول: معايير قياس البطالة	**32**
أ- المقياس الرسمي للبطالة	**32**
ب- المقياس العلمي للبطالة	**33**
الفرع الثاني: معايير قياس التشغيل	**34**
أ- معدل النشاط Le taux d'activité	**34**
أ-1- معدل النشاط السنوي	**34**
أ-2- معدل النشاط الذكوري	**35**
ب- معدل الاشتغال Taux d'occupation	**35**
ب-1- معدل الاشتغال النسوي	**35**
ب-2- معدل الاشتغال الذكوري	**35**
المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة	**36**
المطلب الأول: النظريات التقليدية	**36**
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية	**36**
الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	**38**

المطلب الثاني: النظريات ما بعد التقليدية	**40**
الفرع الأول : النظرية الكينزية	**40**
الفرع الثاني : نظرية فيليبس PHILIPS	**41**
الفرع الثالث : المدرسة النقدية	**43**
المطلب الثالث: النظريات الحديثة	**44**
الفرع الأول: نظرية البحث عن العمل	**44**
الفرع الثاني: نظرية الاختلال	**46**
أ- البطالة الكلاسيكية	**46**
ب- البطالة الكينزية	**46**
الفرع الثالث: نظرية تجزئة السوق	**47**
أ- السوق الرئيسي	**47**
ب- السوق الثانوي	**47**
خلاصة الفصل الثاني	**49**
الفصل الثالث: **التجربة الجزائرية في الاستثمار للفترة (1962- 1999)**	
تمهيد	**52**
المبحث الأول: واقع الاستثمار في الجزائر خلال المخططات التنموية السابقة (1962-1989)	**53**
المطلب الأول: واقع الاستثمار خلال فترة الستينات	**53**
الفرع الأول: قوانين الاستثمار لفترة الستينات	**54**
أ- قانون الاستثمار 63-277 لسنة	**54**
ب- قانون الاستثمار الصادر سنة 1966	**54**
1- المخطط الثلاثي 1967- 1969	**54**

المطلب الثاني: واقع الاستثمار خلال فترة السبعينات	**55**
الفرع الأول: استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)	**55**
الفرع الثاني: استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)	**57**
الفرع الثالث: استثمارات الفترة 1978-1979	**59**
المطلب الثالث: واقع الاستثمارات خلال فترة الثمانينات	**61**
الفرع الأول: قوانين الاستثمار لفترة الثمانينات	**61**
أ- قانون الاستثمار لسنة 1982	**62**
ب- قانون الاستثمار لسنة 1986	**62**
ج- قانون الاستثمار لسنة 1988	**62**
الفرع الثاني: واقع الاستثمار خلال المخططات التنموية لفترة الثمانينات	**63**
أ- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	**63**
ب- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	**65**
المبحث الثاني: الإصلاحات الإقتصادية لفترة التسعينات لتفعيل الاستثمار	**68**
تمهيد	**68**
المطلب الأول: قوانين تفعيل الاستثمار لفترة التسعينات	**68**
الفرع الأول: قانون النقد و القرض	**69**
الفرع الثاني: قانون الاستثمار لسنة 1993	**69**
المطلب الثاني: الاتفاقيات التي قامت بها الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية لتفعيل الاستثمار	**73**
الفرع الأول : اتفاق 30 ماي 1989	**74**
فر ع الثاني : اتفاق 30 جوان 1991	**75**
الفرع الثالث : اتفاق أفريل 1994- مارس 1995 (برنامج الاستقرار الاقتصادي)	**75**

الفرع الرابع: برنامج التصحيح الهيكلي أفريل 1955- مارس 1998	**75**
المطلب الثالث: الاستثمارات المحققة في فترة التسعينات	**77**
الفرع الأول :الإستثمار الخاص	**77**
أ- الاستثمار الأجنبي المباشر	**77**
الفرع الثاني : الاستثمار العمومي	**79**
خلاصة الفصل الثالث	**81**
الفصل الرابع: **سياسة التشغيل وأسباب تفاقم البطالة في الجزائر (1962-1999)**	
تمهيد	**83**
المبحث الأول: المحطات الهامة لسياسة التشغيل في الجزائر (1962-1999)	**84**
تمهيد	**84**
المطلب الأول: سياسة التشغيل في الفترة (1962-1979)	**84**
الفرع الأول: الفترة ما بين (1962-1974)	**84**
الفرع الثاني: الفترة ما بين (1975-1979)	**85**
المطلب الثاني: سياسة التشغيل في الفترة (1980-1990)	**87**
الفرع الأول: لفترة الأولى(1980-1984)	**87**
الفرع الثاني: (1985-1989)	**89**
المطلب الثالث: سياسة التشغيل في الفترة (1990-1999)	**91**
المبحث الثاني: أسباب تفاقم البطالة و سياسة مواجهتها لفترة برنامج الإصلاحالاقتصادي	**95**
المطلب الأول: أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر	**95**
الفرع الأول: انخفاض أسعار المحروقات و معدل النمو الاقتصادي	**95**
الفرع الثاني: ثقل المديونية	**95**

الفرع الثالث: ارتفاع حجم السكان	**97**
الفرع الرابع : برنامج الخوصصة	**97**
الفرع الخامس: السيطرة المفرطة للقطاع العمومي	**99**
المطلب الثاني: سياسة مواجهة البطالة ضمن برامج تشغيل الشباب وا ٍدماجه	**100**
الفرع الأول: برنامج تشغيل الشباب	**100**
الفرع الثاني: جهاز الإدماج المهني للشباب	**101**
الفرع الثالث: مساعدة الشباب في إنشاء مؤسسات صغيرة	**101**
المطلب الثالث: برامج أخرى مرافقة للتخفيف من حدة البطالة	**102**
الفرع الأول: التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.	**102**
الفرع الثاني: الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة	**102**
أ-المرحلة الأولى (1997 – 2000)	**102**
ب- المرحلة الثانية (2001-2004)	**103**
الفرع الثالث: عقود ما قبل التشغيل	**103**
الفرع الرابع: برنامج المساعدة بالقروض لإنشاء المؤسسات المصغرة	**104**
خلاصة الفصل الرابع	**106**
الفصل الخامس: **السياسة الاستثمارية في الجزائر و انعكاساتها على التشغيل و البطالة**	
تمهيد	**108**
المبحث الأول: عرض تحليل ووصفي لكل من البطالة والاستثمار في الجزائر للفترة (1999-2009)	**109**
المطلب الأول: عرض المناخ الاستثماري ومقوماته في الجزائر	**109**
الفرع الأول: مفهوم المناخ الاستثماري	**109**
الفرع الثاني: مقومات المناخ الاستثماري	**109**

أ - المناخ السياسي والأمني	109
ب- المناخ الاقتصادي	110
الفرع الثالث: المناخ الاستثماري في الجزائر	110
الفرع الرابع: المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين في الفترة (2000-2010)	111
أ- قانون الاستثمار رقم 01-03	111
المطلب الثاني: واقع الاستثمار للفترة (2000-2010)	112
الفرع الأول: الهيئات المكلفة بالاستثمار للفترة (2000-2010)	112
أ- المجلس الوطني للاستثمار CNI	112
ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)	113
الفرع الثاني: واقع الاستثمار في الفترة 2000-2010	114
المطلب الثالث: واقع التشغيل خلال الفترة 2000-2010	117
الفرع الأول: السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة	117
الفرع الثاني: واقع البطالة في الفترة (2000 – 2010)	119
أ- وضعية التشغيل والبطالة لسنة 2010	120
المبحث الثاني : واقع السياسة الاستثمارية في الجزائر وتأثيرها على البطالة و التشغيل	121
المطلب الأول: تعريف و أنواع السياسات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي	121
الفرع الأول: تعريف السياسة الاستثمارية على المستوى الكلي	121
الفرع الثاني: محددات السياسة الاستثمارية (على المستوى الكلي)	121
الفرع الثالث: أنواع سياسات الاستثمار	122
أ- سياسة توزيع الاستثمار بين القطاع العام والخاص	122
ب - سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة	122

ج - سياسة توزيع الاستثمار على الأقاليم الاقتصادية	**122**
د - سياسة الاستثمار حسب الفن الإنتاجي	**123**
هـ- سياسة الاستثمار تبعا لمصادر التمويل	**123**
المطلب الثاني: الاستثمارات المحققة للفترة 2000-2010 وتأثيرها على البطالة والتشغيل	**123**
المطلب الثالث: السياسات الاستثمارية في الجزائر للفترة (2000-2010)	**127**
الفرع الأول: الفترة 2001-2004 (برنامج الإنعاش الاقتصادي)	**127**
الفرع الثاني: الفترة 2005-2009 (برنامج دعم النمو الاقتصادي)	**128**
خلاصة الفصل الخامس	**130**
الخاتمة العامة	**132**
قائمة المراجع	**139**

فهرس الجداول و الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة	06
02	استثمارات القطاع العمومي خلال المخطط الثلاثي	55
03	توزيع الاستثمارات الصناعية للمخطط الرباعي الأول	56
04	توزيع الإستثمارات الصناعية للمخطط الرباعي الثاني (1973-1977)	58
05	توزيع الاستثمار حسب قطاع النشاط الاقتصادي للمخطط الرباعي الثاني	59
06	توزيع الاستثمارات لفترة 1978-1979	60
07	توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984) حسب القطاعات الاقتصادية	64
08	توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) حسب القطاعات الاقتصادية	66
09	المشاريع المصرحة بالشراكة و الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 1993-2001	72
10	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات (1993-2001)	73
11	مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري لفترة 1996-2003	76
12	طبيعة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في الفترة 1990-1993	77
13	تطور العمالة المنشأة في إطار الشراكة الأجنبية في الجزائر	78
14	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (1994-2000)	79
15	توزيع الاستثمار العمومي حسب القطاعات للفترة 1990-2000	80
16	بنية الشغل في القطاعات الاقتصادية (غير الفلاحة)	85

17	تطور بنية التشغيل في القطاعات الاقتصادية (خارج القطاع الزراعي) من سنة 1967إلى سنة 1980	86
18	تطور إنشاء مناصب الشغل (1980-1984)	88
19	نسبة تحقيق البرامج الاقتصادية في مختلف الفروع الاقتصادية	88
20	تطور إنشاء مناصب الشغل الدائمة (1985-1990)	89
21	تطور معدل البطالة (1982-1990)	90
22	تطور بنية الشغل حسب قطاع النشاط الاقتصادي	91
23	تطور البطالة و التشغيل بين سنتي 1993-1994	93
24	تطور سوق الشغل من سنة 1990 إلى سنة 1999	94
25	تطور مديونية الجزائر و تأثيرها على مداخيل الصادرات	96
26	يوضح عدد العمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها خلال 1994-1997	98
27	تطور حصة القطاع العمومي في خلق مناصب الشغل (خارج القطاع الفلاحي)	99
28	حصيلة الأشغال والوظائف المنجزة إلى غاية 30 سبتمبر 2000	103
29	التراخيص المالية لقطاعات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	114
30	التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2003)	116
31	تغيرات معدلات البطالة من سنة 2001 إلى سنة 2010	119
32	مجموع المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة ANDI للفترة: (2002-2010)	124
33	المشاريع التي يشترك فيها الأجانب المصرح بها لدى وكالة ANDI للفترة 2002-2010	125
34	يوضح توزيع الاستثمارات المصرح بها لدى وكالة ANDI	126
35	مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	127

رقم الأشكال	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة	06
02	أنواع الإستثمار	10
03	أشكال الإستثمار	11
04	مخطط مراحل دراسة و تقييم و تنفيذ المشروع	22
05	تحديد المفهوم الرسمي للبطالة	26
06	مخطط خاص بتوزيع السكان	29
07	البطالة وفقاً للنظرية الكلاسيكية	37
08	نموذج التوازن العام و فق النظرية النيوكلاسيكية	39
09	تفسير البطالة وفق النظرية الكينزية	41
10	العلاقة بين معدل البطالة و التضخم (منحنى فيليبس)	42
11	منحنى فيليبس في المدى الطويل	44
12	المشاريع التي يشترك فيها الأجانب المصرح بها لدى وكالة ANDI	125
36	مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	128

المقدمة العامة

المقدمة العامة

- إن التطورات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية الراهنة تحتم على أي دولة مواكبة هذه التطورات و التغيرات من أجل تحقيق التنمية الشاملة و مستديمة، وذالك بمحاولة إنعاش اقتصادها و إثارة حركية التطور للمؤسسات الاقتصادية و تجنيد كل الموارد المتاحة في الاقتصاد، من هذا المنطلق، يعد الاستثمار واحد من الأولويات الرئيسية التي توليها الدول و الحكومات أهمية بالغة في برامجها قصد تحقيق التنمية المنشودة باعتبار أن الاستثمار يشكل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام و توفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني و للمواد القابلة للاستثمار دخل كل بلد، و يساهم الاستثمار أيضا في نقل التكنولوجيا و التقنيات الجديدة والمهارات العلميةو أساليب الإدارة الحديثة، كما يساعد على استخدام شبكة التوزيع الدولية، ولهذا تسعى كل الدول و باختلاف أنظمتها و نسب تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات و جذب قوي و فعال للاستثمارات الأجنبية و ذالك بتوفير مناخ استثماري ملائم من استقرار سياسي و اقتصادي و محاربة الفساد الإداري و المالي، والإعفاءات الضريبية، والاعتماد على حرية السوق و الالتزام بمبادئ و قوانين التجارة العالمية .....الخ، و في هذا الصدد قامت الجزائر بدءا من سنة 2000 بسن قوانين و تشريعات جديدة و إعداد ميزانيات ضخمة لتفعيل الاستثمار و زيادة نشاطه.

- و يتعلق الاستثمار بشكل عام على مستوى الاقتصاد القومي بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة أو التوسع في مشروعات قائمة في قطاع المرافق العامة و البنية التحتية مثل : مشروعات شق الطرق الرئيسية و الفرعية و مشروعات تمديدات المياه و بناء السدودو الآبار و تمديدات الصرف الصحي و تهيئة المخططات العمرانية و مشروعات البناءو الإسكان و تمديدات الكهرباء و توليد الطاقة وكذالك مشروعات البنية الاجتماعية في مجالات التعليم و الصحةو الاتصالات بالإضافة إلي المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية و الخدمية كالصناعة و الزراعة والإسكان و السياحة.

- إن رغم المجهودات التي تقوم بها الدول في تفعيل الاستثمار لتحقيق التنمية الشاملة إلا أنه تو اجهها مشكلة مواجهة أزمة البطالة، إذ تعتبر البطالة مشكلة معضلة من مشكلات العصر لا يكاد يخلو مجتمع منها، إذ أن البطالة مرض مزمن يجب علاجه في هذا الزمان لكي لا يتطور كالوباء فالبطالة أصبحت تمثل عائقا تنمويا كبيوا في كثير من دول العالم الثالث و أصبحت سببا مباشرا في

تهيد استقرار العديد من الأنظمة و الحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان و زيادة الفجوة بين الناتج والاستهلاك، و لهذا تقوم كل الدول بمجهودات جبارة في سبيل التخفيف من حدتها وخلق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل عن طريق تفعيل الاستثمار، و اختيار السياسة الاستثمارية التي تحقق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل الدائمة (لا المؤقتة). و في هذا الصدد ومن أجل التخفيف من حدة البطالة قامت الجزائر برفع حجم الاستثماراتو المبالغ المالية المخصصة لها في الفترة الأخيرة بداية من سنة 2000، إذ تمكنت الجزائر من تخفيض معدل البطالة لهذه الفترة، وصل نسبة 10 % سنة 2010 بفضل المشاريع الاستثمارية القائمة (التي هي في طور الإنجاز) التي أطلقتها الجز ائر في هذه الفترة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة من خلال التعرف على انعكاس سياساتالاستثمار على التشغيل و البطالة، إذ أن الجزائر تعرف ارتفاع معدلات و حجم المبالغ الموجهة للاستثمار و ذالك بداية من سنة 2000، وهذا ما جعلنا نرغب في دراسة السياسة الاستثمارية للجزائر، و معرفة تأثير حجم هذه الاستثمارات المنجزة في الجزائر على البطالة و التشغيل للفترة (2000– 2010).

إشكالية البحث:

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري الآتي:

- على ماذا ترتكز السياسة الاستثمارية للاقتصاد الجزائري, وهل الاستثمارات التي تنجزها الجزائر للفترة (2000 – 2010) تعمل على خلق مناصب الشغل الدائمة ؟.

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الواقع الحقيقي للاستثمار في الجزائر ؟.
- ما هو الواقع الحقيقي للبطالة و التشغيل في الجزائر ؟.
- علي ما ترتكز السياسة الاستثمارية في الجزائر ؟.
- علي ما ترتكز سياسة التشغيل في الجزائر ؟.
- ما هي انعكاسات الاستثمارات المحققة في الجزائر على التشغيل, و خلق مناصب الشغل الدائمة ؟.

فرضيات البحث:

1- الاستثمار يلعب دور أساسي في تحريك دواليب الاقتصاد, و تحقيق التنمية.

2- ترتكز الاستثمارات الجزائرية على القطاع العمومي , و النفقات الحكومية للدولة.

3- ترتكز سياسة التشغيل في الجزائر على القطاع العمومي, خاصة قطاع التجارة و الخدمات.

4- الاستثمارات المكثفة التي تنجزها الجزائر في الفترة الأخيرة, تعمل على خلق مناصب شغل مؤقتة.

أهداف الدراسة :

يمكن حصر أهداف الدراسة كما يلي:

- التعرف على حقيقة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري
- معرفة أسباب البطالة و تفسير انخفاض معدلاتها في الفترة الأخيرة
- التعرف على سياسات الاستثمار و الاختلاف الموجود بينها في خلق مناصب الشغل الدائمة و المؤقتة و تأثير كل منها على معدلات البطالة و التشغيل.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات المتعلقة بسياسات الاستثمار و تأثيرها على البطالة و التشغيل قليلة جدا إن لم نقل منعدمة، و لكن هناك بعض الدراسات التي ترتبط جزئيا بموضوعنا نذكر منها ما يلي:

1) دراسة الطالب: **منصوري الزين** في أطروحة الدكتوراه تحت عنوان: **أليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، التي قدمها في السنة الدراسية (2005 /2006) بجامعة الجزائر III في كلية العلوم الاقتصادية، فرع النقود المالية، إذ تطرق الطالب في إشكاليته الرئيسية إلى مشكلة ركود الاستثمار و بتالي البحث عن السبل لتشجيع و تنشيط الاستثمار في الجزائر، ولقد تطرق الطالب إلى سياسة الاستثمار في الجزائر في المطلب الثاني من المبحث الأول في الفصل الثاني، إذ ترتكز سياسة الاستثمار في الجزائر حسب الطالب كما يلي :

✓ **أولا :** نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل بتكلفة معتدلة (الصناعات الصغيرة والمتوسطة)، ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن الصغرى.

✓ **ثانيا :** توجيه الاستثمارات للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة في مناطق يراد ترقيتها (المناطقالحر ة) .

✓ **ثالثا :** توجيه الاستثمارات نحو الأنشطة التصديرية، و هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية من خلال قوانين المالية السنوية، و قوانين الاستثمار المتعاقبة.

- في النهاية خلصت الدراسة بشكل عام أنه رغم ما تملكه الجزائر من الموارد الطبيعية و التركيبة البشرية و الموقع الجغرافي و رغم الجهود التي بذلتها الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية، و تهيئة مناخ ملائم للاستثمار من القوانين التحفيزية و البرامج الاقتصادية لتطوير الاستثمار إلا أن بيئة الاستثمار و الأعمال مازالت ضعيفة في الجزائر بحكم عوامل عديدة تكبح الاستثمار في الجزائر كمشكل الحكم الراشد و البطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية و المصرفية، و تعطيل برنامج الخوصصة، و مشكل العقار الصناعي و الاقتصاد الموازي المعتبر و الرشوة و الفساد المتنامي و التأخر في الهياكل القاعدية.

2) دراسة الطالب **صغيري سيد علي**في أطروحة الماجستير تحت عنوان: **دراسة تحليلية و قياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل حالة الجزائر (2007/1970)** التي قدمها في السنة الدراسية (2008/2007) بجامعة الجزائر III كلية العلوم الاقتصادية و علم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، إذ قام الطالب بإبراز العلاقة العكسية بين الاستثمار و معدل البطالة، أي أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة، و العكس صحيح كما أن زيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة عرض العمل، و توصل أيضا من خلال دراسته إلى عدم وجود ارتباط بين الاستثمارو الطلب على العمل أي أن الاستثمار لا يؤدي إلي تقليص الطلب على العمل.

حدود الدراسة:

- تتمثل حدود الدراسة في دراسة العلاقة الموجودة بين الاستثمار والبطالة والتشغيل و ذالك عن طريق دراسة سياسات الاستثمار و تأثيرها على البطالة و التشغيل في خلق مناصب الشغل الدائمة، إذ يمثل الاستثمار المتغير المستقل في حين تمثل البطالةو التشغيل المتغير التابع، إذ سنركز و سنقوم في بحثنا هذا على إبراز الاختلاف الموجود بين سياسات الاستثمار التي تعمل على زيادة التشغيل و تخفيض البطالة من خلال خلق مناصب الشغل الدائمة لا المؤقتة، و ستتطرق الدراسة إلى التجربة الجزائرية في الاستثمار و تأثيرها على البطالة منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 1999 في حين سنتطرق بالتفصيل إلي السياسة الاستثمارية للجزائر في الفترة الأخيرة (2000-2010) و تأثير الاستثمارات المحققة علي البطالة في خلق مناصب الشغل الدائمة.

- أما فيما يخص البيانات و الإحصائيات التي تشملها الدراسة لفترة (2000- 2010) فسيتم الاعتماد على البيانات التي تصدرها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

المنهج المتبع في الدراسة :

لإنجاز هذه الدراسة اتبعنا على مناهج عديدة و ذالك كما يلي :

- **المنهج الوصفي:** سنستخدم هذا المنهج و ذالك قصد الوصف و التعرف على أبعاد و جوانب الإستثمار و التشغيل و البطالة في الجزائر قصد التوصل إلى معرفة حقيقة تأثير الاستثمارات المحققة على التشغيل والبطالة في الجزائر.
- **المنهج التحليلي:** سنعتمد على هذا المنهج لتحليل مضمون الموضوع بطريقة علمية من أجل معرفة واقع و اتجاه السياسة الاستثمارية في الجزائر.
- **المنهج الاستقرائي:** سنستعمل هذا المنهج من خلال دراسة عينات الاستثمار المنجزة و تأثيرها على التشغيلو البطالة و من ثم تعميم هذه النتائج.

دوافع اختيار الموضوع:

- يعود سبب اختيارنا للموضوع لانشغالنا الكبير بموضوع الاستثمارو البطالةو التشغيل، إذ يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في كل تنمية اقتصادية، كما تعتبر البطالة مشكلة جوهرية تعاني منها جميع الدول وتحاول التقليل منها و الحد من أثارها و خطورتها.

- كما يعود أيضا سبب اختيارنا للموضوع، رغبة منا في التوسع في معارفنا الخاصة بالاستثمار و البطالةو الإطلاع على حقائق جديرة بالدراسة.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجهتنا العديد من الصعوبات في سبيل إعداد هذا البحث نذكر أهمها للفت انتباه المسؤولين و من أجل تسهيل مهام الباحثين في هذا الموضوع مستقبلا و ذالك كمايلي :

- غياب الإحصائيات و المعطيات الخاصة بحجم الاستثماراتالمنجزة و عدد مناصب العمل المحققة فيها على مستوى الاقتصاد الكلي.
- تكتم بعض أشباه المسؤولين خاصة في وزارة المالية عن الأرقامو الإحصائيات الخاصة بحجم الاستثماراتو الميزانيات المخصصة لها.
- التأخر الكبير في مسايرة الأحداث لبعض المواقع الإلكترونية الرسمية المصدرة للأرقام و الإحصائيات.
- طوال المدة بين فترة قبول الطلب للحصول على الإحصائيات و الحصول الفعلي عليها، إذ في غالب الأحيان لا تقل هذه الفترة عن 21 يوم.
- صعوبة أو استحالة الحصول علي أرقام كل الاستثمارات المحققة (العمومية، المحلية و الخاصة)و عدد مناصب الشغل المحققة فيها.

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى خمس فصول، فصلين نظريين، وثلاثة فصول تطبيقية، وذالك كمايلي:

- **الفصل الأول:** سنتطرق فيه إلى الجانب النظري للاستثمار و المفاهيم المرتبطة به و كيفية تقييم المشاريع الاستثمارية.

- **الفصل الثاني:** سنتطرق فيه إلى الجانب النظري المتعلق بالتشغيل, و البطالة و النظريات المفسرة لها.

- **الفصل الثالث:** نتطرق من خلاله إلى التجربة الجزائرية في الاستثمار للفترة (1962– 1999).

- **الفصل الرابع:** نتعرض فيه إلى أهم محطات التشغيل, و أسباب تفاقم البطالة في الجزائر للفترة (1962– 1999).

- **الفصل الخامس:** سنقوم فيه بدراسة السياسة الاستثمارية للجزائر و تأثيرها على التشغيل و البطالة للفترة (2000-2010).

الفصل الأول:

المفاهيم المتعلقة بالاستثمار و تقييم المشاريع الاستثمارية

المبحث الأول :

مفهوم الاستثمار تصنيفاته وأهداف المشاريع الاستثمارية

المبحث الثاني:

دراسة انجاز و تقييم المشاريع الاستثمارية

تمهيد:

يعتبر الاستثمار من بين المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد حيث يعتبر القلب النابض للنشاط الاقتصادي، وبالتالي إرتئينا في هذا الفصل إلى تقديم مقدمة، أو مدخل عام يتعلق بالاستثمار والمفاهيم الخاصة به، حيث يختلف مفهوم الاستثمار من مدرسة اقتصادية إلى أخرى أو من فكر اقتصادي إلى أخر، ولتفادي هذا الاختلاف الذي لا يدخل في صلب اهتماماتنا بالموضوع إرتئينا التطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم المرتبطة بالاستثمار من الجانب المالي و المحاسبي و الاقتصادي ثم نتطرق في نفس هذا المبحث إلي أهم تصنيفات الاستثمار.

أما في المبحث الثاني من هذا الفصل سنتطرق فيه إلى دراسة إنجاز و تقييم المشاريع الاستثمارية من خلال دراسة الجدوى الأوليةو الجدوى الفنية والجدوى المالية و الاقتصادية للمشروع.

المبحث الأول : مفهوم الاستثمار تصنيفاته وأهداف المشاريع الاستثمارية

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم الخاصة بالاستثمار لذا ارتأينا التعرض إلى مفهوم الاستثمار بالتفصيل من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية.

المطلب الأول: المفاهيم المتعلقة بالاستثمار

الفرع الأول : المفهوم المالي: يعرف الاستثمار المالي على أنه بيع وشراء الأوراق والأدوات المالية المختلفة، أو بمعنى أخر شراء الأصول المالية التي ينتج عنها أرباح بأقل مخاطر ممكنة، كما يمكن تعريفه بأنه التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح وذلك من خلال التخلي على الأموال وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل 1

الفرع الثاني: المفهوم المحاسبي: تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة، اشترتها المؤسسة أو أنشأتها لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاط لمدة طويلة 2 على الأقل سنة.

الفرع الثالث: المفهوم الاقتصادي: هو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات، أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها3.

- يمكن النظر إلى الاستثمار Investissement باعتباره توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة من هذه الموارد و ذلك لأن الموارد المتاحة تشمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان و عند تأجيل الانتفاع من هذه الموارد في الوقت الحالي لوقت أخر يسمى فترة الاستثمار فإن من المتوقع أن يتم الحصول على إشباع أكبر لهذه الاحتياجات4.

1- الزايد اتين السعودي جميل (بدون سنة)**: أساسيات في الجهاز المالي, المنظور العلمي**, دار وائل للنشر, الأردن, ص 215.

2- بوتين محمد (1991)**: المحاسبة العامة للمؤسسة** , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر, ص 96.

3- حسين عمر (2000)**: الاستثمار والعولمة** ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ص 37.

4- شموط مروان, كنجو عبود كنجو (2008)**: أسس الاستثمار,** الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة جمهورية مصر العربية, ص 6.

- و يعرف أيضا أنه ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها في المستقبل، فالاستثمار هو نوع من الإنفاق و لكن إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة طويلة من الزمن ولذلك يطلق عليه الإنفاق الاستثماري تميزا له عن بقية المصروفات التشغيلية1.

- كما يرى **GAUTIER François** أن الاستثمار هو عملية إنشاء و إيجاد السلع الإنتاجية ويعرفها بمثابة مجموع نفقات الشراء و إرساء السلع التجهيزية المخصصةلإنشاء وا يجاد السلع الإنتاجية أو للرفع من قدرات الإنتاج للسلع و الخدمات أو التقليل من التكاليف أو لتحسين ظروف العمل و المعيشية2.

- و يعرف أيضا أنه اقتناء ملك قصد الحصول على امتيازات مستمرة كالخدمات و النقود.

- يعرف الإستثمار أيضا أنه بمثابة مجموع نفقات الشراء و إرساء السلع التجهيزية المخصصة لإنشاء وا يجاد السلعوالخدمات أو التقليلمن التكاليف لتحسين ظروف العمل و المعيشة.[3] كما يمكن تعريفه على أنه توظيف للمال لهدف تحقيق العائدأو الدخل أو الربح و المال عموما، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي.[4]

بالإضافة إلى هذه التعاريف للاستثمار يمكننا إضافة التعريف التالي:

- يعرف الاستثمار على أنه تحويل الرأسمال المالي إلى رأسمال مالي أكبر (عن طريق بيع أو شراء الأسهم) أو تحويل الرأس المال المالي إلى رأس مالي مادي إنتاجي في المستقبل يحقق ربح أو دخل أو عائد أكبر.

- و في الأخير لا بد من الإشارة إلى أن الاستثمار على مستوى التحليل الجزئي يختلف عنه على المستوى الكلي فمثلا عملية شراء الأصول التي كانت في حوزة شخص داخل المجتمع و باعها لشخص أخر من نفس المجتمعتعد استثمارا بالنسبة للفر د (التحليل الجزئي)، حيث تزيد من دخله أما على المستوى الكلي فلن يحدث أي تغيير حيث ما اشتراه الشخص (أ) هو نفس ما تخلى عنه

1- مطر محمد (1999): **إدارة الاستثمارات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، ص 9.

2 -GAUTIER François (1982) **: Analyse macro-économique**, Edition L"économie, paris, p 85.

3 - Ibid, P85.

4- حيدر الطاهر (1997): **مبادئ الاستثمار**, دار المستقبل للنشر و التوزيع, عمان الأردن, ص 3.

الشخص (ب)، ومنه شراء الأراضي لا يعتبر استثمار على المستوى الكلي لأن المساحة الكلية لم تتغير.[1]

-إن من التعريفات السابقة للاستثمار يمكن أن نستنتج عنصرين رئيسيين لمفهوم الاستثمار هما: العائد والمخاطرة، وتحمل درجة المخاطرة يختلف من فرد لأخر وهذا الاختلاف يؤدي إلى ظهور بعض المصطلحات في بيئة المستثمرين مثل المضاربة والمقامرة وتداخلها مع مفهوم الاستثمار، مما يتطلب أن نفرق بين هذه المفاهيم.

<u>الفرع الرابع : المفاهيم المرتبطة بالاستثمار</u>

أ- مفهوم المضاربة: تعرف المضاربة بأنها استخدام الأموال في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد مرتفع بمقابل درجة عالية من المخاطرة أي أن المضارب يتحمل درجة عالية من المخاطر من أجل الحصول على عائد مرتفع (أرباح رأسمالية)، الناتجة عن التقلبات في أسعار الأوراق المالية أو السلع.[2]

ب- مفهوم المقامرة gambling: تعرف المقامرة على أنها المراهنة على دخل غير مؤكد، فهي مصطلح يستخدم لوصف حالة الفرد الذي تكون لديه رغبة شديدة غير محددة على تحمل مخاطر كبيرة من أجل الحصول على عائد مرتفع و غير مؤكد و يقال عن هذا الفرد مقامر.[3] و الجدول التالي يوضح الاختلاف الجوهري بين الاستثمار المضاربة و المقامرة.

1- خشني سهام (2010/2009): **علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة قياسية,** مذكرة ماجستير, جامعة الجزائرIII , كلية العلوم الاقتصادية و التسيير, قسم العلوم الإقتصادية, ص 04.

2- نايف علوان قاسم (2009): **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**, دار الثقافة للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى, الأردن ص 31.

3- نفس المرجع السابق ص32.

جدول رقم(01): المقارنة بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة.

	المعيار	الاستثمار	المضاربة	المقامرة
1	العائد المرغوب	مقبول	مرتفع	غير مؤكد
2	نوع العائد	إيرادي	رأسمالي	رأسمالي
3	درجة المخاطر	مقبولة	عالية	عالية جدا
4	فترة الاستثمار	طويلة	قصيرة	قصيرة
5	التركيز على القرار	موعد الاستحقاق	مقدار العائد	مقدار العائد
6	المعلومات	مؤكدة	محسوبة أحيانا	غير مؤكدة
7	يسمى الفرد	مستثمرا	مضاربا	مقامرا
8	مثال	الأوراق المالية	العقود الآجلة	سباق الخيل

المصدر: نايف علوان قاسم, مرجع سابق ذكره, ص 32.

يمثل الشكل رقم(01):العلاقة بين الاستثمار و المضاربة و المقامرة

درجة المخاطرة
الاستثمار < المضاربة < المقامرة

المصدر: نايف علوان قاسم, مرجع سابق ذكره, ص 32.

الفرع الخامس: تعريف الاستثمار الدولي: يعرف الاستثمار الدولي أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و الماليةو السياسية لأجل محدد قصير أو لأجل طويل الأمد.

- و يقصد أيضا بالاستثمارات الدولية كل الاستثمارات التي تتم خارج موطنها سواء كانت ملك لدولة واحدة أو عدة دول أو شركة واحدة أو عدة شركات.

- تتدفق الاستثمارات من دولة إلى أخرى بحثا عن عائد و أرباح أكبر و ضرائب أقل و أسواق أوسع وتجارب وبحوث و تطوير أكبر* وذلك بمخاطر أقل وفق لمناخ الاستثمار والمخاطر السياسية و الاقتصادية الأخرى الموجودة في البلد.[1]

المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار

الفرع الأول: تصنيف الاستثمارات وفقا للغرض من القيام بها:

أ- الاستثمار الصافي: هو الاستثمار الذي يزيد في رصيد رأس المال الحقيقي و يؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية و توسيعها أي يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد الاستثمارات في المجتمع.

ب- الاستثمار التعويضي (الاحلالي): هو الاستثمار الذي يعوض رأس المال في مستواه الأصلي وذلك من خلال تعويض رأس المال المهتلك برأس مال جديد مثل: ترميم الطرق.....إلخ، هذا النوع من الاستثمارات لايسمح بزيادة مخزون رأس المال ولكن يضمن المحافظة عليه في مستواه الأصلي و يكون الاستثمار الكلي مساويا إلى الاستثمار الصافي + الاستثمار الاحلالي.

الفرع الثاني: تصنيف الاستثمار وفقا لإمكانية قياس العائد منه:

أ- الاستثمارات الملموسة: تتمثل في الاستثمارات التي يمكن قياس العائد منها مثل: المشروعات الصناعية و الزراعية.....إلخ.

ب- الاستثمارات غير الملموسة: و هي الاستثمارات التي لا يمكن قياس العائد منها مباشرة و لكنها تساعد في زيادة الطاقة الإنتاجية مثل: مشروعات الصحة و التعليم.....إلخ.

الفرع الثالث: تصنيف الاستثمارات حسب الدوافع الاقتصادية: يمكن تصنيف هذا النوع من الاستثمارات إلى:

أ- الاستثمار الحكومي: إن الاستثمارات الحكومية تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع إذ يمكن تعرفها على أنها الاستثمارات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها نظرا لأسباب متعددة منها ضخامة المشاريع وقلة العائد منها مثل: الاستثمارات في البنية التحتية مثل شق الطرق الرئيسةو الفرعية، بناء السدود والآبار و تمديدات الصرف الصحي والكهرباء، بناء المستشفيات، الجامعات، المدارس .....الخ وتكون هذه الاستثمارات مرتبطة بخطط التنميةالاقتصادية و الاجتماعية للدولةو الاتجاه السياسيوالفكر ي القائم فيها.

---

* - رغبة في النمو و التوسع و تحقيق للأحجام الضخمة للمشروعات و غيرها.

[1] - النجار فريد(2000): **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي,** مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية, ص 23.

ب - الاستثمار الخاص: يتمثل الاستثمار الخاص في الاستثمار الذي تقوم به المؤسسات الخاصة غير الحكومية، وتهدف من خلاله إلى تحقيق أقصى الأرباح وذلك عن طريق مقارنة سعر الفائدة السائد في السوق مع مستوى العائد الحدي المتوقع تحقيقه، حيث تنامي دور القطاع الخاص في الاقتصاد بشكل كبير منذ بداية سبعينات القرن الماضي حيث بانهيار النظريات الكينزية ظهرت مطالب تحجيم القطاع العام وخصخصة المشاريع العامة و ذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

- تنافسية القطاع الخاص.
- قدرة القطاع الخاص على خلق مناصب الشغل الدائمة.
- تنمية و تطوير المشاريع و إمكانية خلق مشاريع جديدة.

ج- الاستثمار الأجنبي: يتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي يلعب دورا هاما في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية للدول النامية، إذ يعمل على نقل التكنولوجيات الحديثة وتطوير المهارات المحلية عن طريق نقل الكفاءات الأجنبية نحو الدول النامية.

ج-1- الاستثمار الأجنبي المباشر: حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية فيعرف أنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل و يعكس مصلحة مستديمة و رقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة المستثمر الأصلية و يتم القيام بالاستثمار الأجنبي بواسطة أفراد بالإضافة إلى منشآت الأعمال.[1]

- كما عرفه **علي عبد الفتاح أبو شرار** : يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إقامة شركة، أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء كان نشاطها إنتاجيا أو تسويقيا أو بيعيا.....الخ.[2]

ج-2-الاستثمار الأجنبي غير المباشر: الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتمثل في قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء أسهم لشركات القائمة في دولة أخرى كما قد تقوم بعض المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل بالاكتتاب في أسهم شركات القطاع الخاص

[1] - الهجهوج رعدان حسين (2006): **اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون الخليجي في القاهرة**, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, ص 59.

[2] - علي عبد الفتاح ابو شرار (2007): **الاقتصاد الدولي, نظريات و سياسات**, دار المسيرة, لبنان بيروت, ص 233.

المنتشرة في الدول النامية، فإن مثل هذا النوع من الاستثمارات لا يعطي للمستثمرين من الحقوق إلا ما يتمتع به أي مساهم عادي في شركات المساهمة.[1]

- كما يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي غير مباشر كما يلي: هو قيام المستثمر بتقديم رأس المال إلى الجهة المعنية بالاستثمار دون أن يكون للمستثمر أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم إدارة المشروع.[2] في هذا النوع من الإستثمار لا يتحكم المستثمر الأجنبي كليا في إدارة و تنظيم المشروع، وينتشر هذا النوع من الإستثمار في سوق الأوراق المالية (البورصة).

الفرع الرابع: الاستثمار التلقائي (المستقل): هو الاستثمار الذي يتحدد خارج النموذج الاقتصادي أي هو الاستثمار المستقل عن العوامل الاقتصادية، مثل الدخل، الادخار، الاستهلاك.....الخ، ويكون مرتبطبالمتغيرات السياسة الاجتماعية و النفسية.

الفرع الخامس: الاستثمار التابع: هو الاستثمار الذي يتحدد داخل النموذج الاقتصادي، أي هو الاستثمار التابع للمتغيرات الاقتصادية، مثل: الناتج الوطني، الاستهلاك، الادخار....الخ، و هو يعتمد كلية على الأوضاع الاقتصادية القائمة في البلاد.

الفرع السادس: أشكال وأنواع الاستثمار: يمكنتوضيح أشكال و أنواع الاستثمار من خلال الشكلين التاليين:

[1] - حامد عبد المجيد درار (دون السنة): **دراسات في السياسات المالية**, الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع الإسكندرية, ص 179.

[2] - صعون عبد الحفيظ (2006): **دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**, دار المطبوعات الجامعية, الاسكندرية, ص 34.

الشكل رقم (02): أنواع الاستثمار

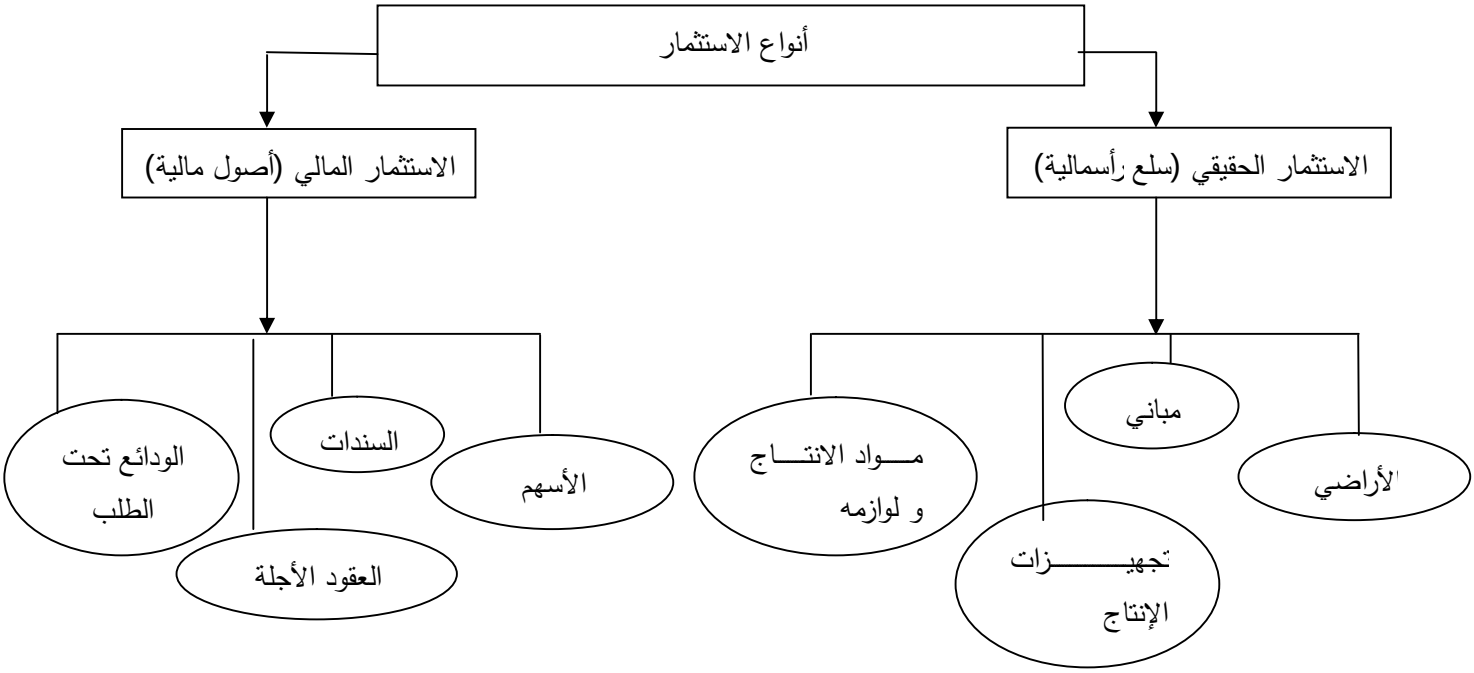

المصدر: نايف علوان قاسم, مرجع سابق ذكره ص 42.

يوضح الشكل أعلاه أن الإستثمار ينقسم إلى نوعين أساسيين و هما:

- **الإســتثمار الحقيقــي:** الـذي يخـص السلـع الرأسـمالية الإنتاجيـة مـن الأر اضـي و المبـاني و تجهيـزات الإنتاج.
- **الإســتثمار المــالي:** الـذي يخـص الأصـول الماليـة فـي البيـع و الشـراء للأسـهم و السـندات المختلفـة في السوق المالي (البور صة).

الشكل رقم (03): أشكال الاستثمار

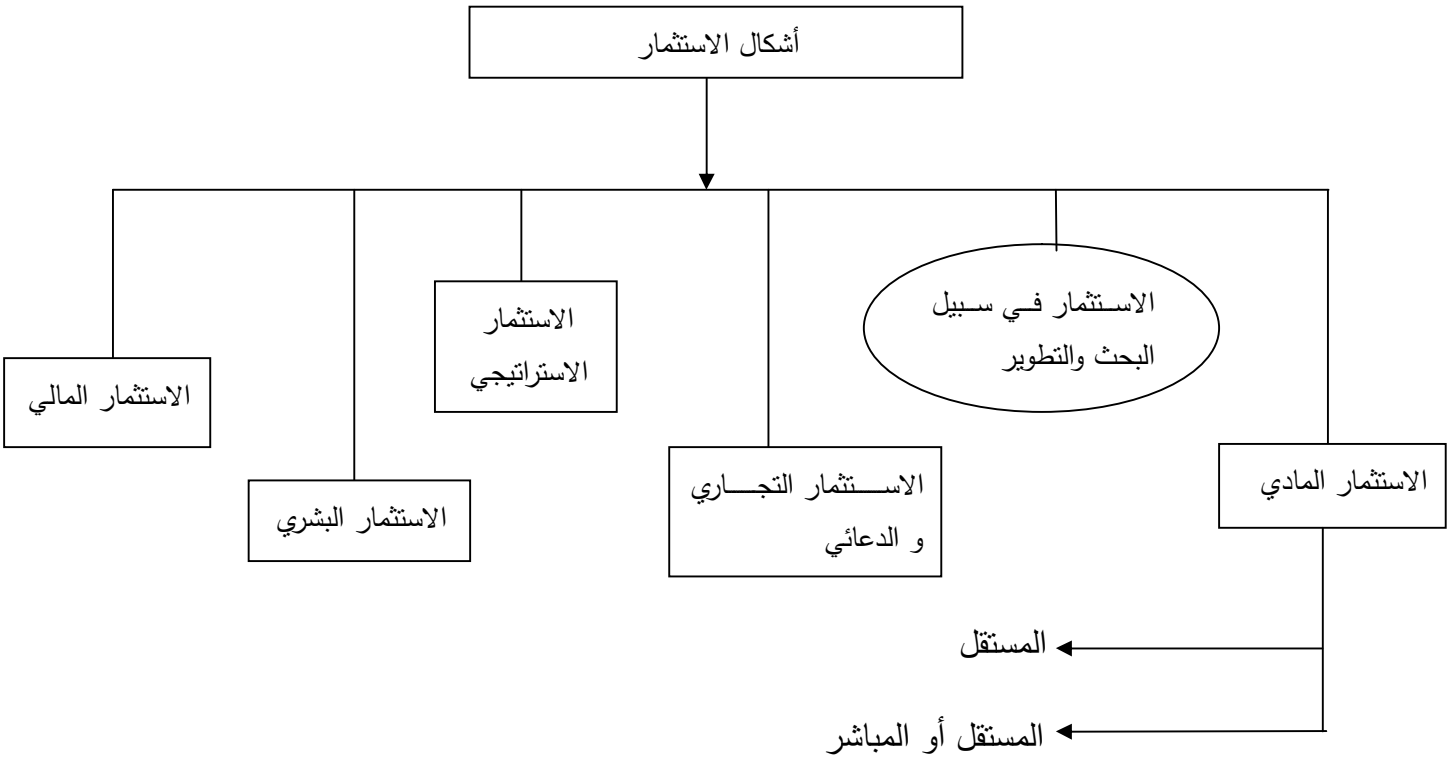

المصدر: قاسم نايف علوان, مرجع سابق ذكره ص 37

- يتضح من الشكل أنه يمكن إدراج أشكال الاستثمار، في الاستثمار المادي والاستثمار المالي و الاستثمار المعنوي.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار:

يتحدد حجم الاستثمار بعدد من الظروف الاقتصادية، السياسية، و الاجتماعية و الثقافية و غيرها لكن سنركز دراستنا هذه بالتركيز على أهم الظروف الاقتصادية المحددة للاستثمار و التي تتمثل فيما يلي:[1]

الفرع الأول: الإئتمان المصرفي: يعتبر الائتمان المصرفي عاملا محددا و مؤثرا على الاستثمار أي أن توفر القروض المصرفية يساهم في دعم و تشجيع الاستثمار، و بالعكس في حالة تقنين القروض، فإن ذاك يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار.

[1] - نايف علوان قاسم, مرجع سابق ذكره, ص 35.

الفرع الثاني: النقد الأجنبي: إن توفر النقد الأجنبي يسمح بشراء السلع الرأسمالية كالآلات و المكائن و التي يتم الاحتياج إليها لغرض الإنتاج و تقديم الخدمات، ففي غياب النقد الأجنبي لا يكون ذاك متاحا لسداد قيمتها مما يؤثر سلبا على القرار الاستثماري.

الفرع الثالث: الاستقرار الاقتصادي: إن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلبا على الاستثمار من خلال عدة جوانب أهمها: ارتفاع معدلات التضخم ما يؤثر على قيمة أرباح الشركات، و هذا ما يجعل الشركات و المشاريع تهيكل استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات.

الفرع الرابع: ارتفاع المديونية: إن ارتفاع المديونية يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، من خلال مجالات عديدة منها: استخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة، كما يؤدي ارتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدلا من ادخارها أو استثمارها داخل البلد.

- إضافة إلى العوامل السابقة الذكر المحددة للقرار الاستثماري يمكن إدراج عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها و هي:[1]

- **سعر الفائدة:** حيث يعتبر عاملا محددا و مؤثرا على الاستثمار بشكل عكسي.
- الكفائة الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر.
- درجة المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار سواء أكانت مخاطرة منتظمة أم غير منتظمة.
- مدى توفر الوعي الادخاري أو الاستثماري لدى جمهور المستثمرين.
- مدى توفر أسواق مالية كفؤة في البلد.
- مدى توفر الاستقرار السياسي و الاقتصادي اللذان يساهمان في خلق المناخ الاستثماري للدولة.

- أسعار النفط: و يعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الأسهم خاصة في البلدان المصدرة للنفط حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة مستوى عائدات البلد، مما يؤدي الى زيادة المشاريع التنموية، ما يؤثر على جميع مفاصل حياة المواطنين.[2]

---

[1]- نفس المرجع السابق, ص 39.

[2]- حطاب سامي و غرايبية عبد الرؤف (2006): **التحليل الأساسي و الفني للأوراق المالية**, ندوة هيئة الأوراق المالية و السلع, أبو ظبي, ص 11.

المبحث الثاني: دراسة انجاز و تقييم المشاريع الاستثمارية

سيتم في هذا المبحث دراسة فكر ة المشروع الاستثماري في المطلب الأول، بعد ذالك سيتم تناول دراسة الجدوى الفنية في المطلب الثاني و في الطلب الثالث والأخير سنتطرق إلى دراسة الجدوى المالية والاقتصادية للمشروع.

المطلب الأول: دراسة الجدوى الأولية:

الفرع الأول: الاهتداء إلى فكرة المشروع : إن المستثمر عندما يفكر في الدخول في نشاط معين فإنه كمن يشرع في الدخول في حقل ألغام لابد أن يكون معه مجس قبل الدخول، و دراسات الجدوى المبدئية هي دراسة استكشافية و هي المجس للأوضاع و الظروف التي يمكن من خلالها اتخاذ القرار بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية أو التخلي عن المشروع، حيث أن المشروع الناجح هو الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي أو زيادة تشغيل اليد العاملة الفائضة كليا أو جزئيا، مما تقدم يتضح بأن التحديد الدقيق الأولي للفرص الاستثمارية يفترض أن لا يقوم على رغبات شخصية بحتة و إنما على مؤشرات أساسية مكملة لبعضها البعض و هي:[1]

أ - دراسة الطلب المتوقع على منتجات المشروع المقترح: إن سد حاجة الاقتصاد القومي من منتج معين يتم بطريقتين: [2]

1- عن طريق إنتاجه محليا كليا أو جزئيا.

2- عن طريق استزاده كليا أو جزئيا.

حيث أنه إذا تمكنا من تحليل إحصاءات التجارة الخارجية للاستيراد لفترة زمنية تزيد عن سنة، فإنه بإمكاننا تحديد سلعة أو مجموعة سلع تكون الكميات المستوردة منها خلال الفترة الزمنية تكفي لترويج

---

[1]- للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- مصطفى عبد العزيز و رشاد مهدي (1989): **التخطيط الصناعي**, مديرية دار الكتب للطباعة و النشر, جامعة الموصل العراق.

- العلي عبد الستار, و درقش محسن (1987): **تقييم المشاريع الصناعية**, مديرية دار أكتب للطباعة و النشر, جامعة البصرة, العراق.

- مطر الساهر عبد الوهاب (1991): **تقييم المشاريع و دراسة الجدوى الاقتصادية**, مطبعة الحكمة للطباعة و النشر, جامعة البصرة, العراق.

[2]-. عبد الكريم مصطفى عبد العزيز (2004): **دراسة الجدوى و تقييم المشروعات**, دار حامد للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى, عمان, ص 53.

مشروع جديد، يتولى تلك السلع محليا عوض من تصدير هذه السلع المستوردة كمادة أولية أو وسطية، كما أن إنتاج هذه السلع المستوردة يؤدي إلى تحسين الاستقرار لحصيلة النقد الأجنبي و الدخل القومي عن طريق تصدير منتجات المشروع، أو الكف عن استيراد هذه المنتجات ففي كلتا الحالتين يتم تحسين ميزان المدفوعات للبلد و تزيد مدخراته من النقد الأجنبي.

ب- دراسة القوى المتواجدة (المتاحة) و مستويات المهارة: إن دراسة و قيام المشروع تتطلب الاطلاع على دورات التأهيل و التدريب و التي تقام على المستويات المختلفة ضمن القطاع, كما يتطلب الأمر معرفة قوانين البلد المتعلقة بحركة العمال الداخلة له و الخارجة منه.

-إن التحليل الكمي والكيفي للعمالة في الحاضر و المستقبل قد يؤدي إلى إثبات تواجد مهارات لمستويات تستخدم في إنتاج منتج معين و يكون سببا حقيقيا في إقامة مشروع يعتمد على هذه المهارات المتواجدة.[1]

ج- دراسة المصادر المحلية من الموارد الأولية و الطاقة: بخصوص المواد الأولية الضرورية لإقامة المشروع الصناعي تتطلب الدراسة التفصيلية التأكيد على الأتي:

- توفر الخامات و الموارد الاحتياطية اللازمة لإنتاج السلع كالنفط والغاز الطبيعي و الفحم والحديد والمعادن الملونة كالذهب والنحاس و الفضة.....الخ،و الخامات غير المعدنية كالإسمنت وصناعة الزجاج والسيراميك و الرصاص.....الخ، كما تساهم الزراعة بشقيها النباتي والحيواني بتقديم المواد الأولية اللازمة لقيام و تطوير الصناعات الغذائية والمشروبات، والنسيج و صناعة الخشب.....الخ.

د-دراسة الصناعات و الأنشطة القائمة و معرفة احتياجاتها: أي دراسة علاقة التشابك الاقتصادي بين الصناعات و الأنشطة القائمة يؤدي إلى تبلور فكرة قيام مشروعات أخرى بروابط خلفية وأمامية مع الصناعة القائمة وتستفيد من تواجدها في عملية تبادل المدخلات والمخرجات ومن الأمثلة على ذالك انتشار صناعة الزيوت النباتية في قطر ما يؤدي إلى إقامة مصنع إنتاج العبوات البلاستيكية ومن مختلف الأحجام قرب هذا القطر.

هـ- ملاحظة تجارب التنمية الصناعية في دول أخرى لها ظروف مشابهة لظروف البلد : حيث أن نجاح أي مشروع صناعي معين في بلد ما يشجع على إقامة مشروع صناعي مماثل في البلد المعني،

[1]- نفس المرجع السابق, ص 54.

مع مراعاة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية بمعنى أخر وضعه في قالب جديد يناسب ظروف التنمية في البلد و العمل على تنفيذه بالفرص الاستثمارية.

و - تحليل خطط التنمية: من خلال التحليل يمكن التعرف على فرص استثمارية في مجال المشاريع التي ستقام لإنتاج بعض السلع الجديدة التي لم تكن لها سوق سابقا فنتيجة للتطور التكنولوجي الذي يحصل في مجالات الاختراع والتطوير و طبقا لهذا التقدم وبمختلف اتجاهاته الأساسية تصبح المنتجات الصناعية التي كان إنتاجها غير مجد في الماضي، يصبح في الوقت الحاضر إنتاجا ممكنا و مربحا، تجاريا و اقتصاديا و ذالك باستخدام وسائل الإنتاج الحديثة و المكائن و المعدات المتطورة و التي لم تكن معروفة أو متواجدة سابقا.

ز - الاستفادة من الجداول و القوائم الصناعية التي تصدرها المنظمات الإقليمية و الدولية: متضمنة منشورات و مقترحات حول المشاريع الصالحة و إمكانية نجاحها.

المطلب الثاني: الجدوى الفنية للمشروع:

تعرف الجدوى الفنة على أنها مجموعة الاختبارات والتقديرات و التصورات المتعلقة ببحث مدى إمكانية إقامة المشروعات الاستثمارية فنيا، و تنطوي على مجموعة من الدراسات التي من خلالها يتم التأكد من جدوى و سلامة المشروع المقترح من الناحية الفنية.[1]

- إذ أن احتياجات مصنع لصناعة محركات السيارات، هي غير الاحتياجات الفنية لمصنع صناعة هياكل السيارات.....الخ، أي أن الدراسة الفنية للمشروع المقترح تساعد في الحكم على مدى توفر المستلزمات الفنية لنجاح المشروع، حيث يمكن القول أن الدراسة الفنية تساعد في فحص الآثار المتوقعة للبدائل الفنية المختلفة سواء ما يتعلق منها بالتكنولوجيا، بدائل الإنتاج، البدائل في أساليب الإنتاج، البدائل في البني التحتية، في المواقع.....الخ.

- و يمكن دراسة الجدوى الفنية للمشروع بتناول المحاور التالية:

1- اختيار التقنية المناسبة.

2- اختيار موقع المشروع.

3- تحديد السلعة الإنتاجية للمشروع.

الفرع الأول: اختيار التقنية المناسبة: قبل الخوض في اختيار التقنية المناسبة للإنتاج لا بد من التفرقة بين مفهوم التكنولوجيا و مفهوم التقنية أو المستوى التقني " فالتكنولوجيا تعرف بكونها مجموعة

[1] - نفس المرجع السابق, ص 180.

المعارف و الخبرات المتراكمة و المتاحة و الوسائل المادية و التنظيمية التي تستخدم في مجالات النشاطات المختلفة بغية إشباع الحاجات البشرية المتزايدة سواء على صعيد الفرد أو المجتمع "[1]

- في حين يمكن تعريف مفهوم التقنية أو المستوى التقني: "بمستوى الأسلوب الفني للإنتاج، فمن المعروف أن هناك عددا من السلع يمكن إنتاج كل منها باستخدام تقنيات و أساليب مختلفة و تقوم كل تقنية أو أسلوب فني للإنتاج على أساس تجميع أو مزج عوامل الإنتاج للدلالة على التقنية ".[2] لذا فإن الدراسة و التحليل ستتناول طبيعة المكائن والمعدات و ظروف تشغيلها و احتياجاتها من المستلزمات الأساسية من مواد أولية و عنصر العمل و قطاع الغيار و العمر الفني للمكائنو المعدات و نوعية المنتجات الممكن إنتاجها إلى جانب ذلك متطلبات المشروع من مبان و منشآت ذات مواصفات معينة من الحرارة و الرطوبة يضاف إلى ذلك تحديد احتياجات المشروع من مصادر الطاقة و الوقود و المستلزمات الخدميةو الإدارية.[3]

<u>الفرع الثاني: اختيار الموقع:</u> يتم اختيار موقع المشروع عن طريق تقييم المشروعات من الناحية الفنية و المالية و الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أن أي خطأ في الاختيار قد يؤدي إلى عواقب جسيمة فعلية، فمثلا مسألة اختيار موقع المشروع الصناعي يفترض أن تستند إلى العديد من العوامل التي تساعد تطور ونمو العلاقة التشابكية بين مختلف القطاعات الاقتصادية و بالأخص الصناعية منها:[4]

-و على العموم يمكن تصنيف العوامل و الشروط و الظروف التي تساعد في تحديد موقع المشروع للمجموعتين الرئيسيتين التاليتين:[5]

أولا: مجموعة العوامل و الشروط الاقتصادية:

1- المواد الأولية (المواد الخام، الطاقة، الأرض، المياه).

2- الأصول الثابتة و رأس المال، أساليب التحديثو التكنولوجيا السائدة.

3- الموارد الاستثمارية، قروض داخلية، و خارجية.

---

[1]- اتحاد مجالس البحث العلمي العربي, الأمانة العامة (1982): **العلم و التكنولوجيا و التنمية في الوطن العربي**, بغداد, نقلا من كتاب عبد الكريم مصطفى عبد العزيز, مرجع سابق الذكر ص 80.

[2]- فوزي حسين محمد (1978): **نقل التكنولوجيا إلى الأقطار النامية**, مجلة التنمية العدد التاسع, نقلا من كتاب عبد الكريم مصطفى عبد العزيز مرجع سابق ذكره, ص 81.

[3]- عبد الكريم مصطفى عبد العزيز, مرجع سابق ذكره, ص 81

[4]-نفس المرجع السابق, ص 83

[5]- نفس المرجع السابق, ص 74

4- توجيه الاستثمارات نحو السلع الرأسمالية أو الاستهلاكية.

5- التقدم العلمي والهيكل الاقتصاديو الاجتماعي و تقسيم العمل.

6- التكامل بين الوحدات الإنتاجية القائمة.

7- المسافة و النقلأي كلفة النقل بين مشروع و أسواق، أو مصادر المادة الخام، نوع المواد الخام و طبيعتها، شبكة المواصلات و كفاءتها.

8- شكل و حجم و نوع المشروعات، أهدافه، للخدمة المحلية أو الإقليمية أو للسوق الدولي.

9- مرحلة التنمية لمخل المجتمع و الأهداف القومية للتنمية.

ثانيا: مجموعة العوامل غير الاقتصادية

1- العوامل الاجتماعية.

2- الشروط و الظروف الجغرافية.

3-العوامل و الظروف السياسية و المؤسسية.

4- العوامل الأخرى البيئية و أثر المشروع عليها، الأمن العسكري الداخلي و الخارجي.

5- إمكانية خلق تجمعات صناعيةو العلاقة بين مستويات السلطة (المركزية – الإقليمية – المحلية).

<u>الفرع الثالث: تحديد السلعة الإنتاجية للمشروع:</u> يعتبر حجم الطلب هو الأساس الذي يؤخذ عند تحديد الحجم المتوقع لإنتاج المشروع قيد الدراسة و عند تحديد هذا الحجم يؤخذ بعين الاعتبار تحليل السوق (تحديد حجم الطلب).

أ- تحليل السوق (تحديد حجم الطلب):[1] يعتبر تحليل السوق أهم عامل يستند إليه عند دراسة الجدوى الاقتصادية لأيمشروع اقتصادي و الهدف من ذلك هو معرفة كيفية تصريف المنتجات في ظل معطيات السوق و التنبؤ حول إمكانية تصريفها مستقبلا،تعتبر هذه الدراسة هي صلب الدراسة التسويقية لأنها في النهاية تقدم كمية المبيعات المتوقعة في سنة بدء الإنتاج، بالنسبة للمصنع والسنوات اللاحقة و على هذا الأساس يتم تحديد خطوات لدراسة الفنية والمالية و الاقتصادية للمشروع.

- و عند دراسة الطلب على منتج معين يجب التفرقة بين حالتين:[2]

أ- دراسة حالة الطلب المحلي (الداخلي) على منتج المشروع.

---

[1]- عبد الكريم مصطفى عبد العزيز, مرجع سابق ذكره, ص 77.

[2]- لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى:

عبد الكريم مصطفى عبد العزيز, مرجع سابق ذكره, ص 76.

ب-دراسة حالة الطلب الخارجي عندما يفكر أصحاب المشروع في تصدير بعض إنتاجه إلى السوق الخارجي، إذ نأخذ بعين الإعتبار مايلي:

أولا: محددات الطلب المحلي على منتجات المشروع:

1- عدد السكان أو الزيادة السنوية.

2- معدل نمو السكان.

3- عدد سكان المدن.

4- عدد سكان الأرياف.

5- نسبة سكان المدن إلى الأرياف.

6- استهلاك السلع البديلة و المكملة.

7- مقدار الاستثمارات في خطط التنمية.

8- الأسعار.

9- الزمن.

ثانيا: محددات الطلب الخارجي (التصدير):

1- الأهمية النسبية لسوق كل دولة من الدول المستوردة.

2- إنتاج السلعة في الدول المستوردة للسلعة.

3- تطور استهلاك الدولة المستوردة للسلعة من دولة لأخرى.

4- استيرادات الدولة المستوردة للسلعة من دولة أخرى.

المطلب الثالث: دراسة الجدوى المالية والاقتصادية للمشروع

الفرع الأول: الجدوى المالية: تعرف الجدوى المالية على أنها تحليل يقوم به المستثمرون و الذين ساهموا في رأس مال المشروع،و البنوك و المؤسسات المالية التي تقدم بعض القروض للمشروع والدائنين التجاريين و غيرهم، يمكنهم من اتخاذ القرار بشأن تنفيذ المشروع أو التخلي عن فكرته.

- و يتطلب التحليل المالي للمشروع القيام بالعمليات التالية :[1]

أ- ترجمة السياسات المختلفة الخاصة بالمشروع إلى قيم مالية: ما يعني حصر جميع الأعباء المالية التي سيتحملها المستثمرون و كذلك كافة الإيرادات المتوقع أن يحققها المشروع على مدى عمره الإنتاجي و تحويلها إلى قيم مالية.

ب- إجراء تحليل علمي من نوع خاص يعرف بالتحليل المالي: و ذلك لقياس العلاقات المالية بين مكونات المشروع المختلفة للحكم على المشروع و اتخاذ الإجراءات المالية التصحيحية إذا لزم الأمر و ذلك كما يلي:

ب-1- تحليل السيولة: تتطلب تحليل السيولة المالية ما يلي[2]:

- متطلبات الايفاء بالدين لسداد الأصل و الفائدة.
- تسديد أقساط التأمين و إعادة التأمين.
- النفقات النقدية الأخرى و المستحصلات التي ترتبط أساسا بالاستثمار موضوع الدراسة مثل: بيع الأراضي الزائدة، المساهمة في شراء السندات الدولية .....الخ.

- إذا ما أدرجنا كل هذه البنود للعمليات المالية و بعد تقدير الربحية الاستثمارية يكون مقيم المشروع قادر على الحكم[3]:

- إذا كانت المساهمات و التمويل طويل الأجل كافية.
- إذا ما كان العجز النقدي محدودا بالقدر الذي يمكن تغطيته من موارد الائتمان المصرفي قصير الأجل، أو يمكن التخلص منه بإعادة تشكيل بعض التدفقات النقدية الداخلية أو الخارجية.
- إذا ما كانت شروط التمويل طويلة الأجل مرضية.
- إذا ما كانت أرباح المساهمين ستتحقق بالصورة التي تصورها المستثمرون.

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الصناعية, منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (1980): **دليل التقييم و المفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية**, نقلا من كتاب: عبد العزيز مصطفى عبد الكريم مرجع سابق ذكره ص 98.

[2]- عبد الكريم مصطفى عبد العزيز, مرجع سابق ذكره, ص 99.

[3]- نفس المرجع السابق, ص 100 .

- و يتم القيام بتحليل السيولة على أساس سنوي (كل سنة على انفراد) بحيث يمكن أن يؤخذ في الاعتبار الموقف النقدي بالقيمة الاسمية.

ب-2-تحليل هيكل رأس المال:[1] عند تحليل هيكل رأس المال يتطلب هذا الأخير أن يغطي التمويل طويل الآجل تكاليف المشروع من الاستثمارات الثابتة و كذالك رأس المال و يفترض أن يدبر هذا التمويل في صورة مساهمات أو ائتمان طويل الأجل ذلك لأن استخدام القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول الثابتة و رأس المال العامل ستثقل الميزان النقدي للمشروع بمتطلبات السداد العاجل لأصل القرض و على هذا الأساس فإن عند تقييم المشروع يجب النظر بكثب إلى تركيب رأس المال الذي يتصوره المستثمر بهدف الحكم على الحيوية المالية المستقبلية للمشروع.

- فالاعتماد الكثير نسبيا على الائتمان له ميزات معينة منها:

- معدلات الفائدة على القروض قد تكون أقل من معدل العائد المنتظر للعائد من المشروع و في هذه الحالة قد يكون مغريا للمستثمر إذا ما أخذنا في الاعتبار المخاطر المنتظمة أن تبقى المساهمات منحفظة و بذلك يزيد المعدل الفعلي لعائد المساهمة (عائد رأس المال المملوك).

- كما أنه الاعتماد الكبير نسبيا على المصادر الخارجية للتمويل له أيضا سلبيات منها:

- الفوائد على الالتزامات ثابتة يجب دفعها بغض النظر عما إذا كان المشروع يحقق أرباحا أم لا.

الفرع الثاني: الجدوى الاقتصادية: إن التحليل الاقتصادي لا يختلف عن التحليل المالي من حيث عملية قياس الوضع المالي للمشروع المقترح، ولكن ليس من وجهة نظر المستثمرين بل من وجهة نظر الاقتصاد الوطني و ذلك بهدف قبول المشروع أو رفضه في ضوء ما يحققه للاقتصاد القومي من عوائد و ما سيتحمله الاقتصاد من أعباء و تكاليف.[2]

- كما تعتبر مرحلة التحليل الاقتصادي المرحلة التي تأتي مباشرة بعد التحليل المالي، كما أنها تستند إلى البيانات الواردة من القوائم المالية حيث يتمثل التحليل الاقتصادي في[3]:

- تحويل القيم المالية إلى قيم اقتصادية وفق المفاهيم الاقتصادية المختلفة و إعادة إعداد القوائم المالية بقيم اقتصادية.

- إجراء تحليل علمي لقياس قيمة المشروع اقتصاديا و اتخاذ القرار بشأن رفضه أو قبوله.

---

[1]- عبد الكريم مصطفى عبد العزيز مرجع السابق, ص 101.

[2]- نفس المرجع السابق, ص 103.

[3]- عبد الكريم مصطفى عبد العزيز مرجع السابق, 103.

الفرع الثالث: التقييم و اتخاذ القرار: إن عملية التقييم لأي قرار استثماري تعد جزءا من عملية التخطيط لأن الضرورة تستلزم المقارنة بين أفضل البدائل الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر و المنظمة أو على مستوى الاقتصاد الوطني[1]، و يجب الإشارة إلى أنه لا يوجد معيار واحد متفق عليه يمكن استخدامه بصورة تلقائية لتعزيز مدى أهمية المشروع بل يوجد العديد من المعايير التي تستخدم للحكم على مدى صلاحية المشروع و المفاطة فيما بينه و غير ه تبعا لهدف المشروع و عائد يته.

- إن سلامة اتخاذ القرار الاستثماري تستند إلى تماس المعطيات و المعلومات الفنية الإنتاجية للدراسة أي هناك ترابط بين الدراسات و تجلى ذلك في أن المخرجات السليمة- النتائج- لكل جانب من جوانب الدراسة تشكل مدخلات سليمة – معطيات- للجانب الأخر، فالجانب الاقتصادي لدراسة الجدوى يحدد الاختيارات الفنية إلى حد ما و هذه بدورها يحدد نتائج الجانب المالي و التي تؤثر بدورها في جانب الآثار الاقتصادية التي تنجم عن المشروع.[2]

- و في الأخير تعتبر عمليا كل دراسة جدوى ما هي إلا محصلة لسلسلة من التقريب المتتابع للمعطيات الإحصائية المتوفرة و للفرضيات الأساسية و هكذا فإن كل تغير أو تعديل في أي من فرضيات دراسة الجدوى ستؤدي بالضرورة إلى تغيير النتائج النهائية.[3]،و فيما يلي مخطط مراحل دراسة و تقييم و تنفيذ المشروع:

---

[1]- فوزي حسن محمد, مرجع سابق ذكره, ص 12.

[2]- عبد الكريم مصطفى عبد العزيز, مرجع سابق ذكره, ص 106.

[3]- محمود سلامة عبد القادر (1979): **دراسات الجدوى و تقييم المشروعات الصناعية**, وكالة المطبوعات, الكويت, نقلا من كتاب, عبد الكريم مصطفى عبد العزيز, مرجع سابق ذكره, ص 106.

الشكل رقم (04): مخطط مراحل دراسة و تقييم و تنفيذ المشروع

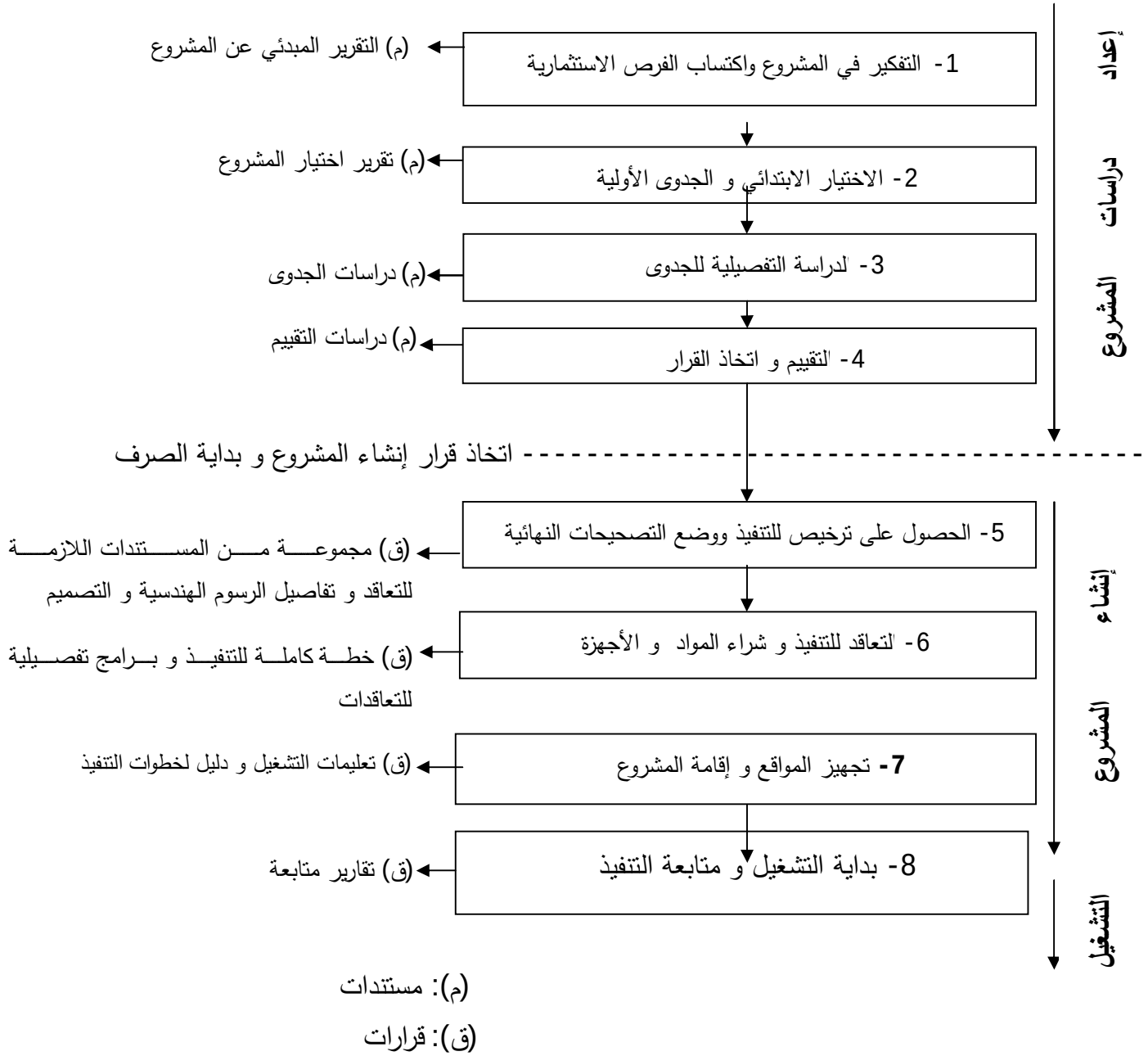

(م): مستندات

(ق): قرارات

المصدر: عبد الكريم مصطفى عبد العزيز, مرجع سابق ذكره ص 107.

خلاصة الفصل الأول:

بعد تعرضنا خلال هذا الفصل في المبحث الأول إلى المفاهيم المتعلقة بالاستثمار و تصنيفاته و في المبحث الثاني إلى دراسة انجاز و تقييم المشاريع يمكننا استنتاج أن الاستثمار يلعب دور مهم في النشاط الاقتصادي حيث يمكن اعتباره الدافع الرئيسي و المحرك الأساسي في النشاط الاقتصادي و في زيادة التر اكم و الناتج و الدخل حيث يمكن تعريف الاستثمار رغم تعدد التعاريف المتعلقة به، يمكن تعريفه على أنه سلسلة من المصروفات تعقيبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة و قد تكون هذه المصروفات على شكل مادي مثل المباني و العقارات و الآلات وقد تكون على شكل مالي كالنقود تحت الطلب مثل الأسهم و السندات.

- و يمكن استنتاج أيضا من هذا الفصل من خلال دراسة انجاز و تقييم المشاريع الاستثمارية أن دراسات الجدوى في تقييم المشاريع تمكن من صنع القرارات الاستثمارية بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد و المخاطرة, حيث أنه عند دراسة الجدوى و التقييم لأي مشروع لابد من التركيز على الجدوى التفصيلية التي ترتكز علىدراسة الجدوى الفنية ثم دراسة الجدوى المالية ثم دراسة الجدوى الاقتصادية, من خلال الدراسة نستنتج أن دراسة الجدوى الفنية تعتبر العمود الفقري لباقي الدراسات حيث على مستوى الدراسة الفنية يتحدد إمكانية مواصلة دراسات باقي الجدوى للمشروع أو التخلي عن فكرته و التحول إلى مشروع أخر.

- بعد تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم المتعلقة بالإستثمار و تقييم المشار يع الإستثمارية من الجانب النظري, يتوجب علينا لإنجاز هذا البحث المتعلق بـ : سياسات الإستثمار و التشغيل في الجزائر, يتوجب علينا في الفصل الموالي (الفصل الثاني), التطرق إلى الجانب النظري الخاص بالبطالة و التشغيل و المفاهيم المرتبطة بها, و ذالك بهدف إيجاد العلاقة التي تربط بين الإستثمار و البطالة و التشغيل من الجانب النظري .

الفصل الثاني:

مدخل نظري للتشغيل والبطالة والنظريات المفسرة لها

المبحث الأول :

مدخل نظري حول البطالة و التشغيل

المبحث الثاني:

النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة

تمهيد:

تعتبر البطالة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تبنى عليها السياسات و البرامج الاقتصادية للحكومات و ذالك راجع إلى خطورتها على الاقتصاد الوطني، إذ لها انعكاسات جد سلبية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي و السياسي للمجتمع، من خلال هدر موارد اقتصادية كان بالإمكان الاستفادة منها (الفارق بين الناتج الفعلي المحقق و الناتج المحتمل)، و أيضا من خلال ظهور تنظيمات مناهضة للنظام وارتفاع الجريمةو الإجرام والآفات الاجتماعيةوبتالي إرتئينا في هذا الفصل التطرق بالتفصيل من الجانب النظري إلى البطالة، إذ في المبحث الأول من هذا الفصل سيتم التطرق إلى البطالة والتشغيل وأنواعها ومعايير قياسها، في حين في المبحث الثاني سيتم التطرق بالتفصيل إلى النظريات التقليدية و الحديثة المفسرة للبطالة.

المبحث الأول: مدخل نظري حول البطالة و التشغيل

المطلب الأول: تعريف البطالة و المفاهيم المرتبطة بالعمل

الفرع الأول : تعريف البطالة: تعرف البطالة على أنها التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة داخل مجتمع ما، برغم القدرةوالرغبة في العمل و الإنتاج[1]، كما تعرف أنها زيادة في القوة البشرية التي تبحث عن عمل أكبر من فرص العمل التي يتيحها المجتمع بمؤسساته المختلفة [2] أي العاطل لا يعمل وهو قادر عليه يبحث عنه و لا يجده.

- و بدورنا يمكننا تعريف البطالة أنها مجموع الأفراد الذين يرغبون و يبحثون عن العمل عند مستو ى الأجر السائد في السوق و لم يجدوه أثناء فترة الإحصاء. هذ ولا بد من التمييز عند تعر يف البطالة بين المفهوم الرسمي و المفهوم العلمي للبطالة.

أ - **المفهوم الرسمي للبطالة:** تمثل البطالة وفقاً للمفهوم الرسمي في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة و من ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل و الكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور.[3] و لتوضيح الفكرة أكثر نستعين بالشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تحديد المفهوم الرسمي للبطالة

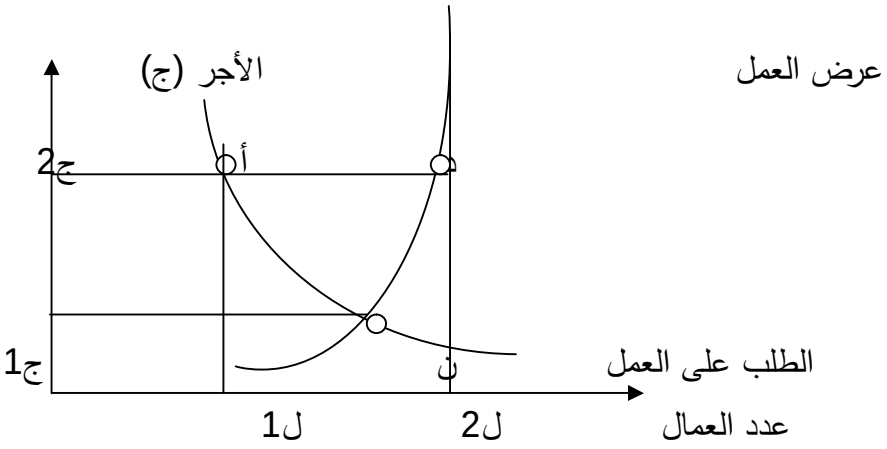

المصدر: نجا عبد الوهاب, **مرجع سابق ذكره,** ص 3.

---

[1]- الوزني واصف خالد (بدون سنة)**: مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، ص 265.

[2]- محمد علاء الدين عبد القادر(2003)**: البطالة و أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي و الأمن القومي في ظل الجات، العولمة و تحديات الإصلاح الاقتصادي**، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر, ص 2.

[3]- نجا عبد الوهاب (2005)**: مشكلة البطالة**، الدار الجامعية الإسكندرية, مصر, ص 5.

- يتضح من الشكل أن منحنى عرض العمل يكون أكثر مرونة عند المستويات المنخفضة من الأجور و تقل هذه المرونة إلى أن يصير عديم المرونة عند مستوى التوظيف الكامل، أما منحنى الطلب على العمل فيكون سالب الميلو عند مستوى الأجر السائد في سوق العمل و ليكن (ج1) يكون مستوى التوظيف الفعلي و المحدد بالطلب على العمل هو (ل1)، بينما مستوى التوظيف الكامل فيمثل بالمستوى (ل2) و بالتالي تتمثل البطالة في الفرق بين مستوى التوظيف الفعلي ومستوى التوظيف الكامل و تقاس بالمسافة (ل1، ل2)، و بالتالي فإن البطالة يمكن تعريفها على أنها الزيادة في الكمية المعروضة من العمل عن تلك الكمية المطلوبة منه عند مستوى أجر معين، و بالتأكيد فإن تضييق الفجوة بين (ل1،ل2)، يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج ورفع معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الارتفاع بمستوى المعيشة في المجتمع.[1]

ب- المفهوم العلمي للبطالة: تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمعقوة العمل استخداماً كاملاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل [*2]مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.[3]

ج- البطالة حسب المكتب الدولي للعمل: تتمثل البطالة حسب المكتب الدولي للإحصاء في مجموع الأشخاص الذين هم بدون عمل و قاموا بالخطوات الجادةو اللازمة للحصول على العمل و يقبلون العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق شريطة أن تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة.

د - البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء : حسب الديوان الوطني للإحصاء يعتبر الشخص بطالاً إذا توفرت فيه المواصفات التالية: [4]

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 و 64 سنة).

---

[1]- نجا عبد الوهاب ، مرجع سابق ذكره ، ص 6.

[*]- **الناتج المحتمل:** أقصى ناتج يمكن تحقيقه عندما يتم استخدامموارد المجتمع استخداماً كاملاً و أمثل بمعنى آخر يمثل ناتج التوظيف الكامل غير التضخمي.

[2]- نجا عبد الوهاب، مرجع سابق ذكره ص 8.

[3]- بن فايزة نوال (2009/2008): **إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائرIII، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية, ص 4.

4- منشورات الديوان الوطني للإحصائيات.

- أن لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصائي، والشخص الذي لا يملك عملاً هو الشخص الذي لم يزاول عملاً و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على العمل.
- أن يكون الفرد على إستعداد تام للعمل و مؤهل لذالك.

<u>الفرع الثاني: المفاهيم المرتبطة بالبطالة و العمل</u>

أ- السكان النشطون (Population active): تعرف فئة السكان النشطون حسب الأمم المتحدة (ONU) كما يلي: هم فئة السكان الذين يعملون و يساهمون في النشاط الاقتصادي، زائد فئة السكان الذين لا يعملون ولكن قادرون على المساهمة في النشاط الاقتصادي.

- أما المكتب الدولي للعمل فله تعريف مختلف عن تعريف الأمم المتحدة (ONU) و ذلك كما يلي:

" السكان النشطون هم فئة السكان من الجنسين ذكر أو أنثى الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة (فترة الاستقصاء).

-أما في الجزائر وحسب الديوان الوطني للإحصاء (ONS): فإن فئة السكان النشطون هم الأشخاص الذين يشتغلون في مناصب عمل زائد الأشخاص الذين لا يعملون و يرغبون و يبحثون عن عمل.

ب- السكان المشتغلون Occupée Population: فئة السكان المشتغلون هم الذين يقومون بأي نشاط إقتصدي له عائد نقدي أو مادي مهما كان سنهم و هذا خلال فترة زمنية معينة و هي فترة الاستقصاء.

ج- البطالون: هم الأشخاص الذين هم بدون عمل أي لم يقوموا بأي نشاط إقتصادي خلال فترة الاستقصاء، بحيث قادرون و راغبون في العمل و هم في حالة البحث أي قاموا بالخطوات الجادة للحصول على العمل.

- و في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS): نفرق بين فئتين من البطالين STR* وذالك كما يلي:

✓ البطالين الذين هم بدون عمل و يبحثون عنه و لم يشتغلوا من قبل STR 1.

✓ البطالين الذين هم بدون عمل و يبحثون عنه و قد اشتغلوا من قبل STR 2.

و بالتالي STR = STR1 +STR2.

* - **STR:** Sans travail.

د - العـاملون بالبيـت: العـاملون بالبيـت هـم الأشـخاص مهمـا كـان سـنهم يمارسـون نشـاط اقتصـادي فـي البيـت مقابـل عائـد نقـدي أو مـادي و مـن الأمثلـة عـن هـذه النشـاطات: الزراعـة التقليديـة، الحـرف المهنيـة التقليدية، أعمال الخياطة.....الخ.

- يوضح المخطط التالي توزيع مجموع فئات السكان.

الشكل رقم (06): مخطط خاص بتوزيع السكان.

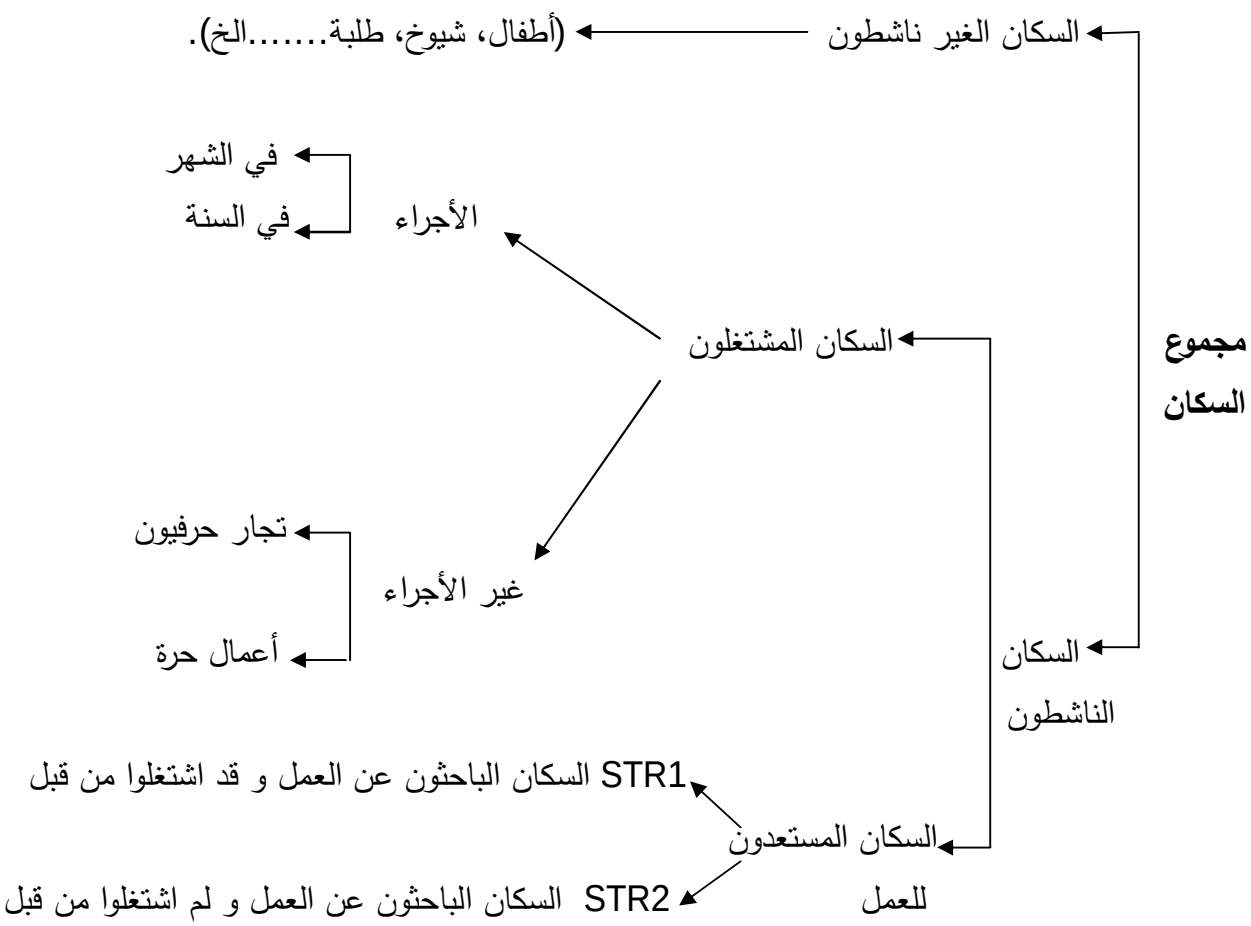

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من منشورات مختلفة للديوان الوطني الجزائري للإحصائيات

المطلب الثاني: أنواع البطالة

تختلف أنواع البطالة باختلاف الأسباب المؤدية لها، و بالتالي هذا ما أدى إلى ظهور انواع كثيرة من البطالة يمكن أن نذكر أهمها كما يلي:

الفرع الأول: البطالة السافرة أو الصريحة: تتمثل البطالة السافرة في فائض عرض العمل عن الطلب عليه في سوق العمل، وذلك راجع إلى عدم قدرة الزيادة في فرص العمل نتيجة للنمو السكاني السريع و المتزايد، مقابل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، حيث يتزايد حجم هذا النوع من البطالة في الدول النامية، و للبطالة السافرة عدة أنواع هي:[1]

أ- البطالة الهيكلية (الفنية أو التكنولوجية): تحدث البطالة الهيكلية نتيجة التغيرات التي تطرأ على التركيب الإنتاجي في الاقتصاد الوطني بسبب التطور التكنولوجيو عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة و مؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في للعمل و الباحثين عنه، و نجد هذا النوع من البطالة منتشراً أكثر في الدول التي تمر بتغيرات في هياكلها الاقتصادية.

ب- البطالة الموسمية: يقصد بها عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات معينة من السكان النشطين في مواسم معينة،[2] حيث يحدث هذا النوع من البطالة في قطاعاتالسياحة و الزراعة،فمثلاً القطاع الزراعي توجد فيه فجوة زمنية بين كل محصول و الذي يليه.[3]

الفرع الثاني: البطالة الدورية: تنتشر البطالة الدورية في البلدان الرأسمالية المتقدمة التي يتعرض اقتصادها القومي للأزمات الناتجة عن انخفاض الطلب الفعلي، مما ينتج عنه تعطل لجانب كبير من الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي و من ثم تفشي البطالة بين العمال.[4]

الفرع الثالث: البطالة الاحتكاكية: تتمثل البطالة الاحتكاكية في الفترة التي يقضيها الأفراد من خريجي المدارس والجامعات، أو الأفراد الذين تركوا وظيفة للالتحاق بأخرى و ذلك للحصول على عمل أكثر ملائمة من وجهة نظرهم، أي أن البطالة الاحتكاكية سببها التطور التكنولوجي أو الانتقال من منطقة إلى أخرىأو التخرج من مراحل التعليم إلى أسواق العمل،أوالرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهلات أحسن.....الخ، و البطالة الاحتكاكية تمثل نسبة صغيرة من قوة العمل الغير مشتغلة.

---

[1]- نجا عبد الوهاب، مرجع سابق ذكره، ص 60.

[2]- محمد علاء الدين عبد القادر **(2003): البطالة**، دار المعارف للنشر، الإسكندرية، ص 2.

[3]- لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى:

عطية عبد القادر (1997)**: النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، الإسكندرية، ص 207.

[4]- محمد علاء الدين عبد القادر **(2003): البطالة**، دار المعارف للنشر، الإسكندرية، مرجع سابق ذكره، ص 3.

الفرع الرابع: البطالة الاختيارية و الإجبارية

أ- البطالــة الإجباريــة: تعنـي الحالـة التـي يكـون فيهـا العمـال مجبـرون علـى البطالـة نتيجـة حـل الشـركات المفلسـة أو تسـريح العمـالنتيجـة إنخفـاض الإنتاجيـة و العائـدات، كمـا تحـدث البطالـة الإجباريـة نتيجـة أن الداخلون إلى سوق العمل لا يجدون العمل بشكل جبري.

ب- البطالــة الاختياريــة: يتمثـل هـذا النـوع مـن البطالـة عنـد الأشـخاص الـذين تتـوفر فـيهم كـل شـروط العمل، لكنهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أو المتاحة رغم توفر فرص العمل.

الفـرع الخـامس: البطالـة المقنعـة: تتمثل فـي الحالـة التـي يكـون فيهـا عـدد العمـال بشـكل عـام يفـوق الحاجـة الفعليـة للعمـل أي هنـاك عمالـة زائـدة تكـون إنتاجيتهـا معدومـة أو سـالبة، إذ يرتكـز هـذا النـوع مـن البطالـة في القطاع الحكومي العام.

الفـرع السـادس: البطالــة الطبيعيــة: هـي البطالـة الحتميـة الغيـر القابلـة للتخفـيض التـي تحـدث بسـبب خلـل في سوق الشغل نتيجة السياسة الاقتصادية.

الفـرع السـابع: البطالــة المحبطــة (اليائسـة):[1] تمثـل الأشـخص الـذين تتـوفر فـيهم شـروط العمـل و التوظيـف و يرغبـون فـي العمـل لكـنهم لا يبحثـون عنـه، لكثـرة بحـثهم و يأسـهم فـي إيجـاد العمـل حيـث لابـد مـن التـذكير أن الاحصائيات الرسمية لا تدخل هذه الفئة في الإحصاء الرسمي للبطالة رغم عددهم المعتبر.

الفــرع الثــامن: البطالــة المتعمــدة: تمثـل الأشـخاص القـادرين علـى العمـل حيـث تتـوفر فـيهم كـل شـروط العمـل و توجـد مناصـب شـغل لمـن يبحـث عنهـا لكـن هـؤلاء الأشـخاص عـاطلين و لا يسـعون فـي البحـث عن العمل.

- ينتشـر هـذا النـوع مـن البطالـة عنـد فئـة الأغنيـاء خاصـةً فـي دول العـالم الثالـث، حيـث يكـون هـؤلاء غيـر مسـتعدين للعمـل مكتفـين بـالعيش فـي الرخـاء، كمـا ينتشـر هـذا النـوع مـن البطالـة فـي الـدول المتقدمـة بامتنـاع بعض الأشخاص عنالعمل مفضلين العيش على بقايا و عطاءات الآخرين.[2]

الفـرع التاسـع: البطالــة الإحلاليــة: ظهـر هـذا النـوع مـن البطالـة مـع انتشـار وسـائل المواصـلات الحديثـة وسـهولة الانتقـال و السـفر حيـث ظهـرت هـذه البطالـة لـيس بسـبب عـدم تـوفر فـرص العمـل أو عـدم البحـث عنه وإنما بسبب إحلال العمالة الأجنبية محل العمالة المحلية.

---

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر (2008): **نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, العدد 19, مصر, ص 23.

[2]- حيدر حردالي طاهر (1997): **مبادئ الاقتصاد**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، ص 187.

- إن إحلال السلع المستوردة محل السلع المحلية يساهم بشكل مباشر في زيادة البطالة الإحلالية بسبب تحويل الطلب من الإنتاج المحلي إلى الإنتاج المستورد، مما يؤدي إلى تخفيض الإنتاج المحلي و بالتالي تخفيض فرص العمل للعامل المحلي.[1]

الفرع العاشر: شبه بطالة: يمثل هذا النوع من البطالة الأفرادو الأشخاص الذين يعملون عمل غير مستمرو غير دائم، حيث يمثل هذا النوع من البطالة الأشخاص الذين يعملون يوما أو يومين في الأسبوع أو عمل جزئي ساعة أو ساعتين في اليوم.[2]

المطلب الثالث: معايير قياس البطالة و التشغيل

بما أننا تطرقنا إلى مفهوم البطالة الرسمي و العلمي، سنتطرق إذن إلى قياس التشغيل و البطالة من جانب المقياس الرسمي و المقايس العلمي.

الفرع الأول: معايير قياس البطالة:

أ - **المقياس الرسمي للبطالة:** تقاس البطالة حسب المفهوم الرسمي بالنسبة المئوية الموجودة, بين عدد العمال العاطلين عن العمل إلى حجم عدد السكان المشتغلين في فترة زمنية معينة أي:

$$\textbf{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العمال العاطلين}}{\text{حجم القوة العاملة}} \times 100.$$

و يشير مصطلح قوة العمل إلى عدد السكان الناشطين حيث:

حجم قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.

(عدد السكان الناشطين)

- يؤخذ على المقياس الرسمي للبطالة ما يلي:

- يركز على البطالة الصريحة (السافرة) فقط، و يهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة، كما لا يأخذ في حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا في الحصول عليه[3].

- صعوبة تطبيق هذا المقياس في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وذلك راجع للوزن النسبي للاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني حيث لا يدخل هذا الاقتصاد في الإحصائيات الرسمية و من ثم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها[4].

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 188.

[2]- حيدر حردالي، مرجع سابق ذكره، 188.

[3]- إيرنبرج رونالد، روبرت سميث (1994): **اقتصاديات العمل**، ترجمة فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، ص 587.

[4]- نجا عبد الوهاب، مرجع سابق ذكره، ص 13.

- على الرغم من بساطة هذا المقياس و اتصافه بعدم الدقة إلا انه أكثر مقايس سوق العمل إنتشاراً حيث، يعتبر المقياس الذي تأخذ به الدول كافة و كذلك المنظمات الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة.

ب- المقياس العلمي للبطالة: وفقاً لهذا المقياس تتحقق العمالة الكاملة عندما يتساوى الناتج الفعلي مع الناتج المحتمل في الاقتصاد و بالتالي يكون معدل البطالة في هذه الحالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل في هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي وذلك راجع إلى عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل و / أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.[1] و الاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب أن لا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة بين قطاعات المجتمع وبالتالي يمكننا استخراج معادلة المقياس العلمي للبطالة كما يلي:[2]

لدينا:

الناتج المحتمل = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطية المحتملة.

ن م = ق ع × إ. م. م.

و إذا كان معدل البطالة الطبيعي و المسموح به، أي ذلك الذي يحافظ على إستقرار الأسعار و ليكن 5 % مثلاً و بالتالي:

قوة العمل المحتسبة = 95 %.

(الكلية)

منه:

الناتج المحتمل = 0.95 × إ. م (الإنتاجية المتوسطية المحتملة).....**(1)**

الناتج الفعلي = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطية الفعلية.

الناتج الفعلي (ن ف) = 0.95 × إ. م. ف .....**(2)**

- و تمثل فجوة الإنتاج قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداماً كاملاً أو أمثلاً

فجوة الإنتاج = الناتج المحتمل - الناتج الفعلي

ف ن = 0.95 × إ م م - 0.95 × إ م ف

[1] - نفس المرجع السابق ص 14

[2] - نجا عبد الوهاب، مرجع سابق ذكره، ص 15

ف ن = 0.95 (إ م م - إ م ف).....**(3)**

- يمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل و ذلك من خلال قسمة المعادلة (3) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة منه:

فجوة الناتج أو حجم البطالة = $\frac{\text{فجوة الناتج}}{\text{إ.م.م}}$

فجوة البطالة = $\frac{0.95\ (\text{إ.م.م} - \text{إ.م.ف})}{\text{إ.م.م}}$

فجوة أو حجم البطالة = 0.95 (1- $\frac{1-(\text{إ.م.ف})}{\text{إ.م.م}}$)

معدل البطالة = $\frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}}$.

منه: **معدل البطالة الرسمي** = $\frac{0.95\ (\frac{(\text{إ.م.ف})}{\text{إ.م.م}} - 1)}{0.95}$.

أي: **المعدل الرسمي للبطالة** = 1- $\frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلية}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$.....(4)

و تمثل المعادلة (4) معدل البطالة وفقاً للمفهوم العلمي, الذي يتضمن كل أنواع البطالة

<u>الفرع الثاني: معايير قياس التشغيل:</u>

أ- معدل النشاط Le taux d'activité: يمثل قوة النشاط للمجتمع و هو النسبة بين السكان النشطين و المجموع الكلي للسكان.

معدل النشاط = $\frac{\text{فئة السكان النشطين}}{\text{المجموع الكلي للسكان}}$ **(Taux d'activité) T.O** = $\frac{Population\ Active}{Population\ Totale}$

أ-1- معدل النشاط النسوي:

معدل النشاط النسوي = $\frac{\text{الفئة النسوية النشيطة}}{\text{المجموع الكلي للسكان}}$ **Taux d'Activité féminin T.A.F**= $\frac{Pop\ Actif\ Feminin}{Pop\ Total}$

أ-2- معدل النشاط الذكوري:

معدل النشاط الذكوري= الفئة الذكورية النشيطة / المجموع الكلي للسكان

$$\textbf{Taux d'Activité masculin T.A.M}= \frac{PopActifMasculin}{PopTotal}$$

ب- معدل الاشتغال Taux d'Occupation: يمثل قوة الاشتغال في الاقتصاد و هو النسبة بين السكان المشتغلين من جهة و السكان النشطين من جهة أخرى.

$$\textbf{Taux d'Occupation T.A}=\frac{PopOccupées}{PopActive}$$

ب-1- معدل الاشتغال النسوي: يعكس قوة الاشتغال النسوية بالنسبة لفئة السكان النشطين.

معدل الاشتغال النسوي = الفئة النسوية المشتغلة / فئة السكان النشيطة

$$\textbf{Taux d'Occupation Féminin T.O.F} =\frac{PopOccupéesFeminin}{PopActive}$$

ب-2- معدل الاشتغال الذكوري: يعكس قوة الاشتغال الذكوري بالنسبة لفئة السكان النشطين.

معدل الاشتغال الذكوري = فئة السكان المشتغلين الذكورية / فئة السكان النشيطة.

$$\textbf{Taux d'Occupation Masculin T.O.M} =\frac{PopOccupéesMasculin}{PopActive}$$

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة

المطلب الأول: النظريات التقليدية

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية: ترتكز النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض و هي:

- الحرية الاقتصادية
- المنافسة الكاملة والتامة في كل الأسواق
- التوظيف الكامل لكل عوامل وعناصر الإنتاج
- مرونة الأجور والأسعار نحو الانخفاض

و بالتالي يقوم التفسير الكلاسيكي للبطالة كما يلي:

- بسبب التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج يعتبر الكلاسيكيين أن سوق العمل في حالة التوظيف الكامل، حيث أن كل فرد قادر و يرغب في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق يجد وظيفة، أي أن سوق الشغل في حالة توازن كامل، و إن حدث اختلالا في التوازن بسبب ارتفاع الأجور الحقيقية مثلاً ، فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض الطلب على العمل من قبل المؤسسات في حين يرتفع عرض العمل من قبل العمال، و بالتالي في هذه الحالة تحدث بطالة حيث تعتبر بطالة مؤقتة، و بارتفاع عرض العمل عن الطلب عليه يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقيةبسبب مرونتها نحو الانخفاض، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العمل، و بالتالي إعادة تحقيق التوازن الكلي الكامل في سوق العمل، و بالتالي وفقاً للتحليل الكلاسيكي لا يوجد بطالة في سوق الشغل ما عدا البطالة الاختيارية، و سببها رفض العمال العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق، أو البطالة الاحتكاكية التي سببها انتقال العمال من وظيفة إلى أخرى لسبب أو لآخر.

- يمكن توضيح مبدأ الفكر الكلاسيكي للبطالة كما في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): البطالة وفقاً للنظرية الكلاسيكية.

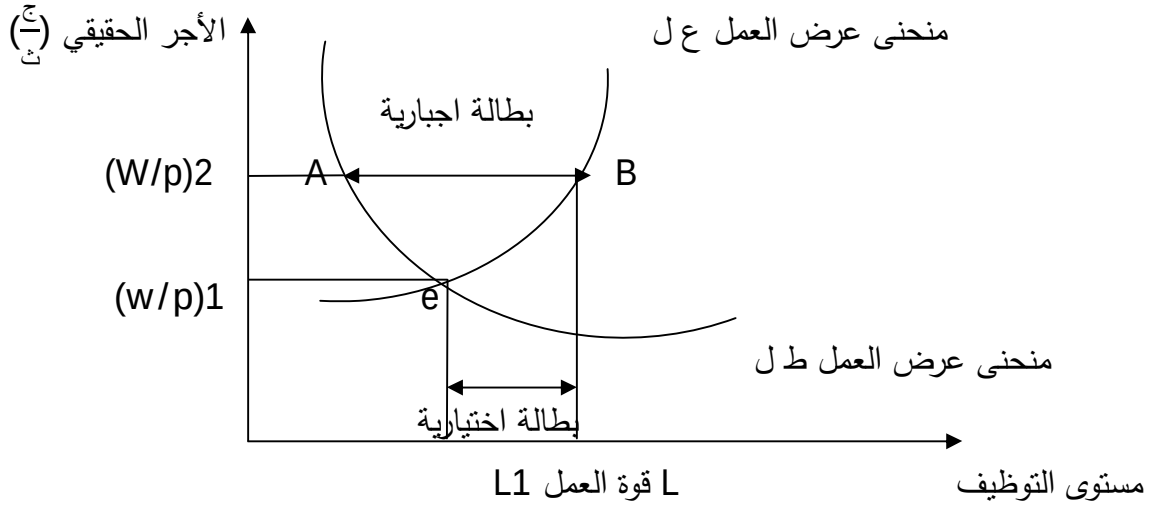

المصدر: نجا عبد الوهاب, مرجع سابق ذكره, ص 35.

- يتضح من الشكل أن التوازن يتحقق في النقطة (e)، حيث تتساوى الكمية المعروضة من العمل مع الكمية المطلوبة منه، و بالتالي عند هذه النقطة تكون العمالة الكاملة للتشغيل (L1) و يكون عندها مستوى الأجر التوازني $(\frac{W1}{P})$.

- تمثل المسافة (L،L1)من خلال المنحنى القادرين عن العمل و غير الراغبين فيه (بطالة اختيارية).

- في حالة ما إذا ارتفاع الأجر الحقيقي عن الأجر التوازني من$(\frac{W1}{P})$ نحو ($\frac{W2}{P}$)، فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية تقدر بالمسافة (AB)، و بالتالي هذا يؤدي إلى ارتفاع الكمية المعروضة من العمل مقارنة بالكمية المطلوبة منه، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع البطالة و بالتالي تخلق هذه الوضعية تنافساً بين العمال للحصول على العمل و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية بفضل مرونة الأسعار والأجور نحو الانخفاض مما يؤدي إلى إعادة التوازن من جديد في النقطة e، و بالتالي حسب النظرية الكلاسيكية يتحقق التوظيف الكامل في ظل البطالة الاختيارية و نسبة معينة من البطالة الاحتكاكية (نتيجة انتقال العمال من وظيفة إلى أخرى)، و يمكن توضيح ذلك بالمعادلات التالية:

دالة الطلب على العمل Ld= E+V

دالة عرض العمل Ls = E+S

حيث:

E: تشير إلى العمالة الفعلية.

V: تشير إلى الوظائف الشاغرة.

U: تشير إلى البطالة الاحتكاكية.

و التوازن يحدث إذا كان:

Ld = Ls

U= V أي الوظائف الشاغرة **=** البطالة الاحتكاكية.

و بالتالي تواجد البطالة الاحتكاكية مؤقت، إذ أنه يزول مع توافق المتعطلين (البطالين) مع الوظائف الشاغرة.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية: يعتبر الفكر النيوكلاسيكي هو امتداد للفكر الكلاسيكي حيث يرتكز على نفس الفروض التي يقوم عليها النظام الكلاسيكي من الحرية الاقتصادية و المنافسة التامة في كل الأسواق و التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، و مرونة الأجور و الأسعار نحو الانخفاض.....الخ.

- إضافةً إلى هذه الفروض يرتكز الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي على قانون المنافذ لـ **Jean Batiste Say** الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، أي أن زيادة العرض لأي سلعة مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلعة و هذا المثال ينطبق على سوق الشغل حيث زيادة عرض العمل في سوق الشغل مقارنةً بالطلب عليه يؤدي إلى ارتفاع البطالة بين العمال، وبالتالي تظهر المنافسة بينهم مما يؤدي إلى تخفيض الأجر الحقيقي بسبب مرونة الأجور نحو الانخفاض و بالتالي يتحقق التوازن من جديد.

- منه التحليل النيوكلاسيكي ينطبق على التحليل الكلاسيكي حيث لا يعترفون بوجود بطالة في سوق الشغل، عدا البطالة الاختيارية التي سببها رفض العمال العمل عند مستوى الأجر التوازني، أو البطالة الاحتكاكية (التي سببها رغبة العمال في تغير مناصب العمل)، و إن حدث اختلال في سوق العمل فإن مرونة الأجور للانخفاض نحو الأسفل تضمن التوازن من جديد.

- يوضح المنحنى الموالي نموذج التوازن العام في الفكر النيوكلاسيكي

الشكل رقم (08) : التوازن العام و فقا للنظرية النيوكلاسيكية.

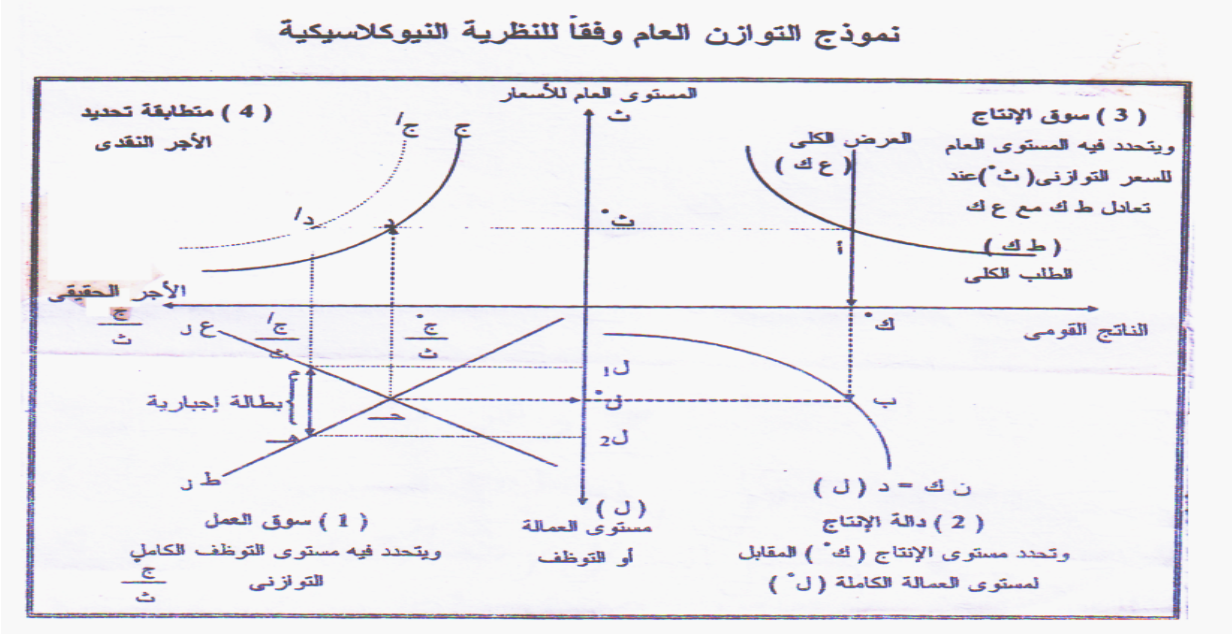

المصدر: نجا عبد الوهاب، مصدر سابق ذكره، ص 39.

- يمثل الشكل رقم (02) دالة الإنتاج و هي دالة في مستوىالتوظيف و الناتج القومي، و يشير الشكل رقم (03) مستوى الناتج القومي بدلالة المستوى العام للأسعار، و يمثل الشكل (04) منحنى الأجر النقدي بدلالة المستوى العام للأسعار و الأجر الحقيقي، و يمثل الشكل رقم (01) منحنى التوازن في سوق الشغل، حيث بمعرفة مستوى العمالة أو التوظيف يمكن تحديد مستوى الناتج القومي، و معرفة الناتج القومي يسمح بتحديد الأسعار، و بمعرفة مستوى الأسعار يتم تحديد الأجر النقدي، و من ثم تحديد الأجر الحقيقي، و بالتالي يتحدد مستوى التوازن في سوق الشغل.

- يتحدد التوازن العام وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية من خلال النقاط (أ، ب، ج، دم)، حيث (أ) تحدد التوازن لدالة الإنتاج، (ب) تحقق التوازن في سوق الإنتاج، (ج) يحقق التوازن للأجر النقدي، في حين (د) تحقق التوازن في سوق الشغل،وإذا حدث انحراف في الاقتصاد عن المسار التوازني بزيادة للأجر النقدي مثلاً من (ج) إلى (ج/)، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض العمل مقارنةً بالطلب عليه مما يؤدي إلى ظهور بطالة إجبارية تقدر بالمسافة (هـ ، و)، غير أن مرونة الأجور نحو الانخفاض هي التي تضمن العودة إلى وضعية التوازن الأصلي في المدى الطويل وبالتالي تحقيق التشغيل الكامل.

المطلب الثاني: النظريات ما بعد التقليدية

الفـــرع الأول: النظريـــة الكينزيـــة: أدت أزمـة الكسـاد العالميـة سـنة 1929 إلـى ارتفـاع معـدلات البطالـة الإجباريـة،حيـث انتشـر عـدد العمـال الـراغبين و القـادرين علـى العمـل عنـد أي مسـتوى معـين مـن الأجـر، لكـن لا يجـدون فـرص العمـل، أي ارتفـاع نسـبة البطالـة الإجباريـة التـي ينكـر وجودهـا الليبـراليين (الكلاسـيك و النيوكلاسـيك)، وبالتـالي ظهـر فكـر اقتصـادي جديـد معـارض لكـل الأفكـار الاقتصـادية التـي سـبقته خاصةً الكلاسيك و النيوكلاسيك،أعطى تفسيراً جديداً لظاهرة البطالة كما يلي:

- يعتبـر كينـز أن الطلـب علـى العمالـة هـو دالـة متناقصـة بدلالـة الـدخل، حيـث تعظـم المؤسسـة أرباحهـا فـي حالة ما إذا كانت الإنتاجية الحدية للعمال تساوي معدل الأجر الحقيقي أي: ($PML = \frac{W}{P}$)

((w)هـو مسـتوى الأجـر الاسـمي و (P) المسـتوى العـام للأسـعار)، و بـذلك لا يطلـب رجـال الأعمـال عمالـة زائـدة إلا إذا زادت الإنتاجيـة الحديـة للعمـال، أو إن حـدث أن انخفضـت الأجـور الحقيقيـة، فـي حـين أن عـرض العمـل هـو دالـة فـي الأجـر الاسـمي(W)، ولـيس الأجـر الحقيقـي (W/P)، حيـث أن الأفـراد بسـبب العامـل البسـيكولوجي يفضـلون الأجـر المرتفـع (الاسـمي) بغـض النظـر عـن مسـتوى الأسـعار، لكـنهم (العمـال)يصـطدمون فـي الأجـل المتوسـط و الطويـل بحقيقـة الأسـعار (انخفـاض القـدرة الشـرائية)و هـذا مـا يسميه كينز بظاهرة الوهم النقدي.

- إن عـرض العمـل هـو لا نهـائي المرونـة و هـذا مـا يفسـر وجـود البطالـة الإجباريـة حسـب كينـز، حيـث يعتبـر أن وجـود النقابـات العماليـة هـي التـي تحـول دون انخفـاض الأجـور إلـى المسـتويات التنافسـية، وهـذا هو السـبب الرئيسـي فـي مشـكلةالبطالـة، و يمكـن تفسـير البطالـة و آليـات سـوق العمـل فـي الفكـر الكينـزي بالشكل التالي:

الشكل رقم (09): تفسير البطالة وفق النظرية الكينزية

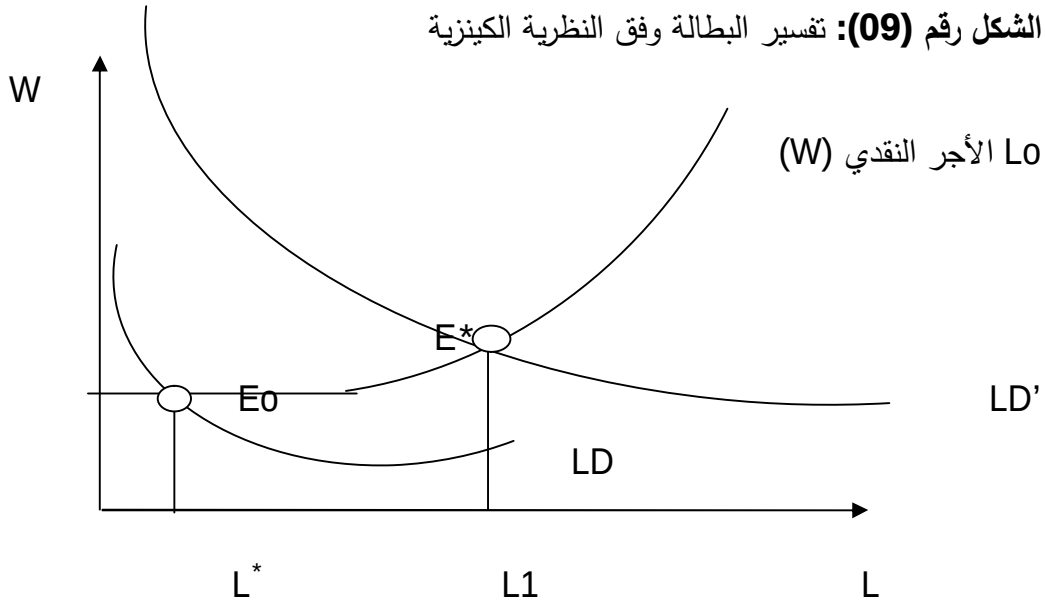

المصـــدر: فرحـي محمـد (دون سـنة)**: التحليـل الاقتصـادي الكلـي**، الجـزء الأول، الأسـس النظريـة دون دار النشر و دون التاريخ، الجزائر، ص 284.

- يتضـح مـن الشـكل أن منحنـى عـرض العمـل يكـون لا نهـائي المرونـة عنـد المسـتويات المنخفضـة مـن التوظيـف، وتقـل هـذه المرونـة إلـى أن تنعـدم عنـد مسـتوى التوظيـف الكامـل، تعبـر النقطـة E^* علـى نقطة التوازن في سوق الشغل التي يتحدد عندها مستوى التوظيف الكامل (L^*)و الأجر النقدي (W).

- لا يعتبـر كينـز أن ارتفـاع الأجـور هـو سـبب البطالـة، بـل يـرى انخفاضـها يـؤدي إلـى انخفـاض الطلـب علـى السـلع، ممـا ينـتج عنـه انخفـاض الأسـعار و بالتـالي انخفـاض الأربـاح مـا يعقـد مـن مشـكلة تصـريف السـلع بالأسـواق، و عليـه يكمـن سـر وجـود البطالـة فـي انخفـاض حجـم الطلـب الكلـي الـذي يجـب تفعيله ليزداد العرض الكلي و هذا بزيادة توظيف العمال.[1]

- إن العـلاج الأساسـي للبطالـة عنـد كينـز يتمثـل فـي زيـادة الطلـب الكلـي مـن خـلال إتبـاع سياسـة ماليـة توسـيعية، أي لابـد مـن تـدخل الحكومـة فـي النشـاط الاقتصـادي [2] و هـذا يتنـافى مـع فكـرة تحقـق التـوازن التلقائي عند مستوى التوظيف الكامل و هو الموقف السائد من قبل الكلاسيك و النيوكلاسيك.

<u>الفـرع الثـاني: نظريـة فيليـبس PHILIPS</u>: أنجـز فيليـبس دراسـة و تحليـل لسـوق العمـل الانجليـزي مـن سـنة 1861 حتـى سـنة 1957 ، حيـث اكتشـف وجـود علاقـة بـين نسـبة العـاطلين مـن السـكان ومعـدل

[1]- سلامة جمال الدين (2007/2006)**: دور المؤسسات الصغيرة في التخفيض من حدة البطالة، حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر III، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية, ص 24.

[2]- الخواجة علاء (بدون سنة)**: أوضاع البطالة و التشغيل في مصر**، سلسلة أوراق، العدد 19، مصر, ص 4.

التغير في أجر الساعة للعامل، إذ أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع فيها الأجور النقدية و العكس صحيح، بمعنى آخر اكتشف أن الفترات التي تتميز بمعدلات بطالة منخفضة تتناسب مع فترات لارتفاع السريع للأجور الاسمية و العكس صحيح[1] ، و بالتالي توصل فيليبس إلى استنتاج دالة متناقصة عكسية بين معدل البطالة و الارتفاع الاسمي لمعدل الأجور، و قد طور فيليبس هذه العلاقة بتغير مؤشر مستوى الأجور الاسمية لمؤشر المستوى العام للأسعار ثم بمعدل التضخم عام 1985.

- يوضح الشكل الموالي العلاقة بين معدل البطالة و التضخم (منحنى فيليبس).

الشكل رقم (10): العلاقة بين معدل البطالة و التضخم (منحنى فيليبس).

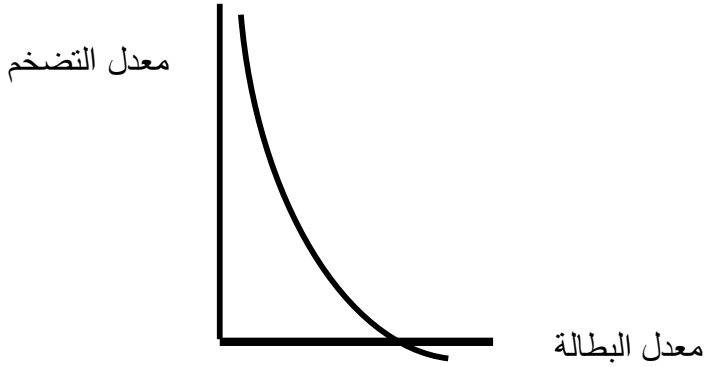

المصدر: عبد الأمير شمس الدين, مرجع سابق ذكره، ص 225.

- يتضح من المنحنى ما يلي:[2]

1- المنحنى هو دالة غير خطية متناقصة.

2- يتقاطع المنحنى مع المحور الأفقي، يفسر هذا استقرار الأسعار (معدل التضخم معدوما)، إذ يفترض وجود معدل من البطالة.

- كما نستنتج أن أدنى معدل البطالة ينجم عنهتضخم كبير، و أعلى معدل بطالة ينجم عنه تضخم قليل.

[1]- عبد الأمير شمس الدين (1992): **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم,** المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان, ص 225.

[2]- رمزي زكي (1997): **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مطابع الرسالة، الكويت، ص 402، 405.

- بعد فيليبس جاء ريتشارد ليبسي عام 1960 ليؤكد هذه العلاقة الثابتة من خلال التجربة العلمية، وذلك باستخدام النظرية الكينزية، و كما أن سعر الفائدة هو جزاء التخلي عن السيولة النقدية، فإن التضخم هو جزاء التخلص من البطالة، إن هذه العلاقة تثير دائماً التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن السماح للتضخم سعياً وراء تحقيق التوظيف الكامل من خلال القضاء على ظاهرة البطالة.[1] ؟.

الفرع الثالث: المدرسة النقدية: بقيادة ميلتون فريدرمان Milton Fridman (مدرسة شيكاغو) يرى فريدرمان أن رفع الانفاق في الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية أو الجبائية، يؤدي في الأجل القصير حتماً إلى زيادة الدخل والناتج ومستوى التوظيف، و يؤدي أيضاً إلى ارتفاع غير منتظر في معدل التضخم.

- إن الأجور لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار، و بالتالي تصبح اليد العاملة رخيصة هذا راجع إلى انخفاض الأجور الحقيقية، و بالتالي الطلب على العمالة يزداد و تتقلص البطالة، لكن في الأجل الطويل تصبح هذه العلاقة غير فعالة بسبب رد فعل العمال أمام ارتفاع الأسعار و المطالبة برفع الأجور لتعويض القدرة الشرائية الضائعة، و إذا ارتفعت الأجور بنفس إرتفاع الأسعار فإن الطلب على العمل يتقلص و يعود معدل البطالة إلى مستواه الأول الذي يسميه فردمان معدل البطالة الطبيعي [2].

و يمكن تفسير ذلك من خلال الرسم البياني الموالي:

[1]- حسني عمر(1988)**: التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، القاهرة, ص 92.

[2]- COUSINEAU Michel (1981) **: Economie du travail,** Edition Gaeton, Canada, page 196-197.

الشكل رقم (11): منحنى فيليبس في المدى الطويل.

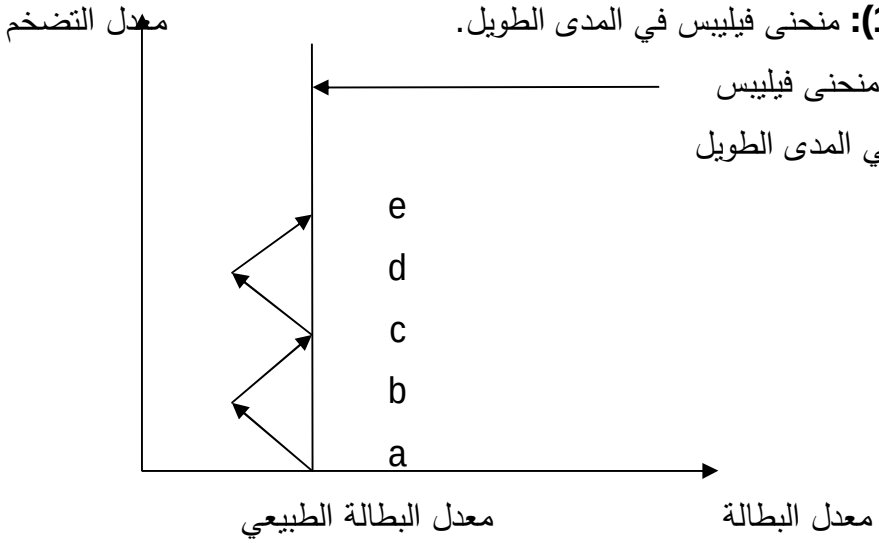

المصدر: أحمد خير (2005 /2006): **تطور التشغيل, و إشكالية البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**, مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر III, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, قسم العلوم الإقتصادية, ص 70.

- يتضح من الشكل أن النقطة a تتحول إلى النقطة b، و هذا يعني إنخفاض البطالة و زيادة نسبة التضخم، في نفس الوقت بعد ارتفاع الأجور تتحول النقطة b إلى النقطة C، و هذا يعني أن معدل البطالة عاد إلى قيمته الأولى، أما معدل التضخم فهو في نفس المستوى مع النقطة c، و هكذا دواليك.....[1].

المطلب الثالث: النظريات الحديثة:

ترتكز النظريات التقليدية في تفسير البطالة على سوق تنافسي (الكلاسيك و النيوكلاسي)، أو سوق غير تنافسي (الكينزيين)، حيث تعتبر هذه النظريات غير كافية في تفسير كل أنواع البطالة الموجودة و معدلاتها المرتفعة و هذا بداية من سبعينات القرن الماضي حيث عرفت الاقتصاديات الرأسمالية معدلات تضخم و بطالة مرتفعة جداً وبالتالي ظهرت العديد من النظريات الحديثة التي حاولت إعطاء تفسير حديث لظاهرة البطالة و التي سنتناولها كما يلي:

الفرع الأول: نظرية البحث عن العمل: ظهرت هذه النظرية في سبعينات القرن الماضي و هذا بعد المعدلات المرتفعة للبطالة و التضخم الذي عرفته الاقتصاديات الرأسمالية، حيث عجزت كل النظريات التقليدية في تفسير ظاهرة البطالة.

[1]- أحمد خير، مرجع سابق ذكره, ص 70.

- تعتمد نظرية البحث عن العمل في تفسير ظاهرة البطالة إلى مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية وإدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق الشغل، وتقوم هذه النظرية على فكرة أساسية تتمثل في عدم توفر المعلوماتالتامة و الكاملة المتعلقة بمناصب الشغل مما يدفع بالأفراد إلى السعي للحصول على هذه المعلومات و لو نسبياً، وتتسم عملية البحث بسمتين أساسيتين: تتمثل الأولى في أنها مكلفةمادياً حيث تتطلب نفقات البحث والانتقال من قبل العاملين ونفقات إجراء الاختبارات وتتمثل الثانية فيأنها عملية تحتاج إلى وقت طويل وإلى التفرغ من قبلالأفراد لجمع هذه المعلومات، وبالتالي هذا ما يفسر وجود كم هائل من المتعطلين جنباً إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة فضلاً عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس المهارات.[1]، و ترتكز هذه النظريات على الفرضيات التالية:[2]

- الباحثون عن العمل على علم بالتوزيع الإجمالي للأجور المختلفة.

- الأفراد العاطلين هم الأوفر حظاً للحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة مع أرباب العمل مقارنةً بالأفراد العاملين.

- هناك حد أدنى للأجر لن يقبل الباحثالحصول على أقل منه و يقبل أجراً أعلى منه.

- كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة كلما كان الأجر المتوقع الحصول عليه عالياً .

- تتوقف فترة (البطالة / البحث) عن العملوفقاً للأجر الذي يتوقع الفرد أن يحصل عليه نتيجة لتحسن معلوماته بأحوال سوق العمل وكذا الإعانة التي يحصل عليها المتعطل.

- تلخص هذه النظرية أن البطالة الموجودة في الاقتصاد هي بطالة إيرادية مرغوب فيها نتيجة رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل الحصول على فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الإنتاج وهذا مع قصور المعلومات و عدم توفرها بدرجة كافية في سوق العمل.

- رغم الأفكار التي أتت بها هذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات أهمها:

- تناقض تفسير النظرية مع الواقع المشاهد، ذلك أن النظرية ترجع البطالة إلى تخلي الأفراد عن وظائفهم رغبةً في البحث عن فرص عمل أفضل (بطالة إيرادية)، ولكن الواقع العلمي يبين أن الجانب الأكبر للبطالة يعود بالدرجة الأولى إلى تسريح العمال من قبل رجال الأعمال خاصةً في فترة الركود الاقتصادي أي بطالة إجبارية.

---

[1]- نجا عبد الوهاب، مرجع سابق ذكره، ص 47.

[2]- بن فايزة نوال، مرجع سابق ذكره, ص 32.

- من غير الممكن إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن السوق.
- تقوم النظرية بتفسير نوعين من البطالة، البطالة الاحتكاكية و البطالة الاختيارية مع إهمال كل الأنواع الأخرى منها، حيث أثبتت الدراسات أن غالبية المجتمعات تعاني من البطالة الإجبارية.
- أثبتت الدراسات التطبيقية خاصةً في الدول النامية أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في معرفة أحوال سوق الشغل و الأجور المتعلقة بها حين يكون موظفاً وليس متعطلاً، حيث توجد حالات انتقالات بين الوظائف دون مرور الفرد بحالة البطالة.

الفرع الثاني: نظرية الاختلال: ترتكز هذه النظرية على جمود الأسعار و الأجور في الأجل القصير و لا يرجع هذا الجمود لأسباب غير اقتصادية كوجود النقابات العمالية أو فرض حد أدنى للأجور، بل يرجع إلى عدم قدرة الأسعار و الأجور على التغير بسرعة في الأجل القصير.

- إن عدم قدرة الأسعار و الأجور على التغير في الأجل القصير يؤدي إلى استحالة تحقيق التوازن في سوق العمل نتيجة حدوث اختلالات تتمثل في زيادة العرض نتيجة توفر أفراد قادرين على العمل، ويؤدي هذا أيضاً إلى حدوث اختلال في السوق السلعي، فائض العرض أو فائض في الطلب، و من خلال دراسة العلاقة التشابكية بين سوق العمل و سوق السلع يمكن أن ينتج نوعين من البطالة هما:

أ - **البطالة الكلاسيكية:** و تنشأ هذه البطالة نتيجة ارتفاع الأجور عن الأجر التوازني مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات، أي فائض في الطلب بالنسبة للعرض و بالتالي هذا يدفع برجال الأعمال إلى العزوف على طلب العمالة بسبب انخفاض عوائد الأرباح على الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ب - **البطالة الكينزية:** حيث يحدث هذا النوع من البطالة ليس بسبب ارتفاع الأجور في سوق الشغل، و إنما بسبب قصور الطلب الفعال في سوق السلع و الخدمات مما يؤدي إلى زيادة المخزون السلعي، و هذا ما يدفع برجال الأعمال إلى تخفيض الطلب على اليد العاملة بسبب زيادة فائض المخزون للسلعة التي لا تجد من يشتريها.

- تعتبر نظرية الاختلال ذات أهمية قصوى لأنها توضح و تفسر البطالة الكينزية التي سببها عدم وجود الطلب الكافي، كما أن البطالة الكلاسيكية سببها انخفاض مستوى الإنتاج الذي يرجع إلى انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الأجور، أما فيما يخص نوع البطالة أو سببها فهي ليست من الثوابت و تتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

- رغم الأفكار الجديدة التي أتت بها هذه النظرية إلا أنه يوجه لها العديد من الانتقادات أهمها:

✓ ترتكز النظرية في تحليلها على الفترة القصيرة فقط.

✓ تقوم بتفسير البطالة الكينزية و الكلاسيكية فقط حيث أن الواقع العلمي يؤكد على وجود عدة أنواع أخرى من البطالة.

- إن علاج البطالة الكينزية يتم بتنشيط الطلب الفعال عن طريق زيادة النفقات العامة (زيادة العجز في الميزانية) وزيادة الأجور ولكن هذا يؤدي إلى زيادة البطالة الكلاسيكية إذ أن زيادة الأجور يؤدي إلى إنخفاض الأرباح مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة، كما أن علاج البطالة الكلاسيكية، من خلال تخفيض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعال مما يؤدي إلى انخفاض الانتاج و الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة البطالة الكينزية.

<u>الفرع الثالث: نظرية تجزئة السوق:</u> ظهرت هذه النظرية في ستينات القرن الماضي بعد دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل Doernberg DB و M.Piore ، تم من خلالها تقسيم سوق العمل إلى عدة أسواق و ذلك على أساس العرق، السن، المستوى التعليمي.....الخ، إذ ترتكز هذه النظرية على تقسيم سوق العمل إلى عدة أسواق تتجانس فيها وحدات عنصر العمل و ذلك بهدف معرفة سبب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة دون الأخرى.

- تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق يمكن فيها لعنصر العمل التنقل و التحرك داخل كل سوق بحرية و لا يحق له ذلك فيما بين السوقين لأنهما يختلفان فيما بينهما من حيث الخصائص و الوظائف و هما على النحو التالي:

أ - السوق الرئيسي: يتميز هذا السوق بالمنشآت الكبيرة الحجم و الإنتاجية الكثيفة رأس المال و التكنولوجيا حيث يستخدم في هذا السوق فئة العمال الذين اكتسبوا مهارات و مؤهلات عالية، إذ تتميز منتوجات هذا السوق بدرجة كبيرة من الطلب عليها و هذا ما يعكس ارتفاع الأجور في هذا السوق و الاستقرار الكبير في اليد العاملة المشتغلة فيه.

ب - السوق الثانوي: هو عكس السوق الرئيسي يتميز بمنشآت صغيرة الحجم و الإنتاجية الكثيفة باليد العاملة القليلة التأهيل، كما يتميز بانخفاض الأجور و ظروف عمل غير مواتية و التقلبات في ظروف النشاط الاقتصادي إذ يكون العمال فيه أكثر عرضة للبطالة.

- من خلال هذا التقسيم لسوق العمل يمكن استنتاج ما يلي:

- تتميز البلدان النامية بانخفاض الحجم النسبي لقوة العمل الداخلة للسوق الرئيسي مقارنةً مع الداخلة للسوق الثانوي، عكس البلدان المتقدمة التي تتميز بالارتفاع النسبي لحجم قوة العمل الداخلة للسوق الرئيسي مقارنةً مع حجم قوة العمل الداخلة للسوق الثانوي و هذا ما يفسر ارتفاع معدلات البطالة ومدتها في البلدان النطية مقارنةً مع معدلات البطالة ومدتها في البلدان المتقدمة.

خلاصة الفصل الثاني:

- من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن أن نستنتج من المبحث الأول أن البطالة بشكل عام تمثل مجموعة فئة السكان القادرين و الراغبين في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق، وقاموا بالخطوات الجادة للبحث عن العمل ولم يجدوه و فيما يخص أنواع البطالة فهي متعددة ومتشعبة إلى عدة أقسام و فروع وذالك حسب طبيعة المجتمع و نوعية البطالة السائدة فيه، في حين أن في معايير قياس البطالة، تعتمد على معياريين، المقياس الرسمي و المقياس العلمي، فالمقياس الرسمي يعتمد على النسبة المئوية بين فئة السكان النشطين بدون عمل والفئة الكلية للسكان النشطين وتختلف طرق حساب هذا المقياس من بلد لأخر، ومن عيوب هذا القياس أنه يهمل البطالة المقنعة و الشبه بطالة في طريقة الحساب، عكس المقياس العلمي الذي يأخذ كل أنواع البطالة في الحسبان.

- أما في المبحث الثاني من هذا الفصل نستنتج أن التفسير الكلاسيكي للبطالة يرتكز على مرونة الأجور وقابليتها للانخفاض نحو الأسفل، ومن هذا المنطلق لا يمكن أن تكون هناك بطالة في الاقتصاد عدا البطالة الاختيارية، في حين أن التفسير الكينزي ينطلق من فكرة عدم مرونة الأجور للانخفاض بفعل النقابات العمالية التي تمنع انخفاض الأجور نحو الأسفل، و بتالي هذا ما يولد البطالة الإجبارية في حالة ارتفاع الأجور(عن طريق تسريح العمال).

- أما التفسير الحديث للبطالة يرتكز على تقسيم سوق العمل إلى سوقين :السوق الأولي ويمتاز بكفاءة ومستوى عالي لليد العاملة فيه إذ أن نسبة البطالة في هذا السوق تكون قليلة، في حين أن السوق الثانوي يمتاز بقلة كفاءة اليد العاملة ذات المستوى الضعيف من التأهيل و تكون نسبة البطالة في هذا السوق جد مرتفعة، ويمتاز العالم المتقدم باتساع حجم السوق الأولي و انخفاض حجم السوق الثانوي عكس الدول النامية التي تمتاز بارتفاع حجم السوق الثانوي عكس السوق الأولي، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة البطالة في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة.

- من خلال دراستنا للفصلين النظريين المتعلقين بالإستثمار و البطالةو التشغيل، يتضح نظريا أن الإستثمار يؤدي إلى زيادة النشاط الإقتصادي ومن ثم زيادة فئة السكان المشتغلةو التي تعرف على أنها فئة السكان الذين يقومون بأي نشاط إقتصادي له عائد نقدي أو مادي،وبتالي هذا ما يؤثر في التشغيل و البطالة ويؤدي إلى إنخفاض معدلاتها، أي أنه نظريا يمكن تأكيد العلاقة العكسية بين الإستثمار و البطالة، وللتحقق من هذه النتيجة النظرية، سنقوم بإسقاطها على الواقع التجريبي من خلال دراسة سياسة الإستثمار في الجزائر و تأثيرها على البطالة و التشغيل في خلق فرص الشغل الدائمة،

ولكن قبل التطرق إلى هذه الدراسة يتوجب علينا التطرق إلى التجربة الجزائرية في الإستثمار للفترة (1962-1999) و التطرق أيضا إلى سياسة التشغيل و أسباب تفاقم البطالة في الجزائر لنفس الفترة أي فترة (1962-1999)، و بتالي سنقوم في الفصل الموالي (الثالث) بدراسة التجربة الجزائرية في الاستثمار في حين سنقوم في الفصل الرابع بدراسة سياسات التشغيل وأسباب تفاقم البطالة في الجزائر و ذالك بهدف تسهيل دراسة سياسات الإستثمار في الجزائر و تأثيرها على البطالة و التشغيل في خلق فرص الشغل الدائمة للفترة (2000 - 2010) في الفصل الخامس.

الفصل الثالث:

التجربة الجزائرية في الاستثمار للفترة (1962- 1999)

المبحث الأول :

واقع الاستثمار في الجز ائر خلال المخططات التنموية السابقة (1962-1989)

المبحث الثاني:

الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات لتفعيل الاستثمار

تمهيد:

عشية الاستقلال الوطني في سنة 1962 قامت الجزائر بإتباع النهج الاشتراكي لتعزيز استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي، وقد اختارت الجزائر الاستثمار في الصناعات المصنعة لما لها من تأثير علي القطاعات الأخرى، وذالك من خلال المخططات التنموية، وهذا خلال الفترة الممتدة بين (1979/1962)، فقد تميزت هذه الفترة بضخامة حجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمار وذالك راجع إلي ارتفاع أسعار النفط خاصة في سنة 1973 إذ تم خلال هذه القترة إنجاز العديد من المركبات الصناعية الضخمة في صناعة الحديد و الصلب و الصناعة الطاقوية و الصناعة البيتروكيماوية و الصناعة الميكانيكية .....الخ، كما تميز ت هذه الفترة بكم هائل من التأميمات في مختلف الفروع علي غرار المحروقات، الزراعة، والبنوك.....الخ.

- في فترة الثمانينات غيرت وحولت بشكل كلي السياسة الإستثمارية للجزائر وذالك من خلال التخلي عن الاستثمار و التوجه نحو الدعم الواسع للسلع ذات الاستهلاك النهائي من خلال برنامج سمي ببرنامج القضاء علي الندرة و تميزت فترة الثمانينات ببرنامجين تنمويين خماسيين كانت نسبة الإنجاز فيهما ضعيفة جدا خاصة برنامج الخماسي الثاني وذالك راجع إلي انخفاض أسعار البترول إلي أدنى مستوياتها سنة 1986.

- في بداية التسعينات نظرا للوضعية الاقتصادية المزرية التي كان يتواجد عليها الإقتصاد الجزائري، قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات مست جميع جوانب النشاط الاقتصادي لإعادة التوازنات الكلية للاقتصاد وتفعيل الاستثمار.

- سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلي واقع الاستثمار في الجزائر من خلال المخططات التنموية للفترة (1989/1962)، في حين نتطرق في المبحث الثاني إلي الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لفترة التسعينات لتفعيل الإستثمار.

المبحث الأول: واقع الاستثمار في الجزائر خلال المخططات التنموية السابقة(1962-1989)

المطلب الأول: واقع الاستثمار خلال فترة الستينات

عشية الاستقلال الوطني اختارت الجزائر النموذج الاشتراكي لتدعيم استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي، و بالتالي قامت الجزائر في هذه الفترة بكم هائل من التأميمات و ذلك كما يلي:

- تأميم أراضي المعمرين البالغة أكثر من ثلاثة مليون هكتار و تطبيق نظام التسيير الذاتي في مارس 1963.

-تأميم بنك الجزائر وتحويله إلى البنك المركزي في جانفي 1965، و إلغاء الفرنك الفرنسي وصك الدينار الجزائري في جانفي 1963.

-تأميم المناجم و البنوك الأجنبية في 1966 وقطاعات الكيمياء والميكانيكو الإسمنتو الصناعة الغذائية في سنة 1967 و المحروقات سنة 1971.

- من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية إختارت الجزائر الاعتماد على الصناعات المصنعة بالإعتماد على صناعة الحديد و الصلب و الصناعات الطاقويةوالمحروقات و الصناعات البتروكيمياوية لما لها من تأثير على الصناعات الأخرى، و قد إختارت الجزائر المؤسسات العمومية لتنفيذ هذا النموذج (النهج الإشتراكي)، مما أدى إلى ظهور قطاع عمومي واسع يرتكز على الصناعة الثقيلة مثل مركب الحجار سنة 1969و مركب الرويبة لصناعة السيار ات الصناعية سنة 1972ومركب المحركات والجرارات بقسنطينة وتكرير البترول بسكيكدة و آرزيو والدراجات النارية بقالمة وغيرها، ومن أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية قامت الجزائر بإقامة المخطط الثلاثي الأول (المخطط الاستعجالي) كان الهدف منه بناء معالم الدولة الجزائرية، إذ تميز هذا المخطط بحجم استثمارات ضعيفة جداً نظراً لضعف الإمكانيات الماديةوالبشرية في تلك الفترة نظراً لإنشغال السلطات العمومية بمشاكل التنظيم الإداري و الإنتاجي.

- لتفعيل الاستثمار بدءاً من فترة الستينات و تحقيق التنمية الاقتصادية، عمدت السلطات العمومية إلى سن مجموعة من القوانين الاستثمارية لتحديد و رسم سياسة الدولة في هذا المجال، نذكر أهمها كما يلي:

الفرع الأول: قوانين الاستثمار لفترة الستينات

أ- قانون الاستثمار 63-277 لسنة 1963 [1] **:** يتمثل في قانون (63- 277) المؤرخ في 26 جويلية 1963، ويهدف هذا القانون إلى المحافظة على رأس المال الأجنبي الذي كان موجوداً قبل الاستقلال ومحاولة جلب رؤوس أموال أجنبية أخرى، و ذلك لتمويل الاقتصاد الوطني حيث أن الجزائر كانت تعاني في تلك الحقبة من ندرة رأس لمال، و لقد منح هذا القانون عدة امتيازات للاستثمارات الأجنبية أو الاستثمارات الخاصة أو العامة أهمها:

- حرية التنقل و الإقامة للأجانب بالنسبة لمسيري هذه المؤسسات.
- الاستفادة من نظام جبائي ثابت مدة 10 سنوات و لا يتعدى 15 سنة بالنسبة للشركات التي يفوق مبلغ استثمارها 5 ملايين دينار.

- لم يتحقق التطبيق الفعلي لهذا القانون ميدانيًو هذا راجع إلى التوجه الاقتصادي للنظام الاشتراكي والكم الهائل من التأميمات التي قامت به الجزائر في تلك الفترة.

ب- قانون الاستثمار الصادر سنة 1966 [2] : يعتبر هذا القانون مكمل لبعض نقائص قانون الاستثمار 63-277، إذ يرتكز على منح ضمانات وتسهيلات يستفيد منها المستثمرين الأجانب لجلب رؤوس الأموال الأجنبية الإنتاجية على وجه الخصوص ومن بين أهدافه ما يلي:

- ✓ الاعتراف للمستثمرين الخواص أجانب أو محليين بإمكانية تحقيق الاستثمارات في القطاعين الصناعي و السياحي.
- ✓ إحتفاظ الدولة أو الهيئات التابعة لها بحق الاستثمار في القطاعات الحيوية.
- ✓ الإعفاء الكلي أو الجزئي لحقوق التسجيل ولحق التحويل على الملكية العقارية (خلال 10 سنوات)، و الرسم على الأرباح الصناعية و التجارية.
- ✓ حق تحويل الأموال و الأرباح.

- اتبعت هذه القوانين بتحقيق استثمارات تمثلت في المخطط الثلاثي (1967-1969) أو المخطط الاستعجالي، كما يلي :

- المخطط الثلاثي 1967- 1969: تعتبر هذه الفترة هي مرحلة بناء و تنظيم الدولة حيث كانت الاستثمارات المنجزة خلال هذه الفترة ضعيفة جداً نظراً لضعف الإمكانيات المادية و البشرية، و قد كان الهدف من هذا المخطط هو التحضير للمخططات المقبلة، حيث أعطيت الأولوية إلى الهياكل

[1] - أنظر المرسوم التشريعي 277/63 المتضمن قانون الاستثمارات المؤرخ في 26 جويلية 1963.

[2] - أنظر المرسوم التشريعي 284/66 المتضمن قانون الاستثمارات المؤرخ في 15-09-1966.

المرتكزة على الصناعات القاعدية والمحروقات وبالفعل إنتقل الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات من 13 % عام 1963 إلى 18.2 % عام 1976.

- الجدول التالي يوضح استثمارات القطاع العمومي في المخطط الثلاثي

الجدول رقم (02): استثمارات القطاع العمومي خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دينار)	الاستثمارات الفعلية (مليار دينار)
الزراعة و الري	1,62	1,88
الصناعة	5,4	4,19
القطاع شبه منتج	0,46	0,36
مجموع الاستثمارات الأساسية	1,58	2,05
مجموع الاستثمارات	9,06 الحجم المستهدف	8,44 العمل الاستثماري

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط و التهيئة العمرانية سابقاً : **تقرير المخطط الثلاثي.**

و في نهاية هذا المخطط تحققت الاستثمارات الفعلية التالية:[1]

- الاستثمار المنتج 97 %.
- الاستثمار شبه منتج 78 %.
- الاستثمار غير المنتج 12.7 %.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار خلال فترة السبعينات

لقد عرفت فترة السبعينات تحديد اتجاهات الاقتصاد الجزائري للتخطيط الموجه نحو الصناعات الثقيلة و المحروقات باعتبارها ذو إنتاج موجه للتصدير، و هذا بغية جلب الموارد المالية اللازمة و القادرة على تمويل الاستثمارات الأخرى المنتجة ولقد تم تجسيد خلال هذه الفترة (فترة السبعينات) إنجاز استثمارات عبر مخططين تنمويين هما:

الفرع الأول: استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970- 1973): يهدف هذا المخطط إلى مواصلة إنجازات المخطط الثلاثي (1967- 1969)، و تجسيد رغبة السياسة الاقتصادية الإستثمارية في دعم الصناعة،خاصةً الصناعات الثقيلة والمصنعة لما لها من تأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

[1]- بهلول حسين بلقاسم محمد(1999): **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 164.

- قدر المبلغ المخصص لهذا المخطط بـ 27.748 مليون دينار جزائري، نصيب الصناعة منها 12.400 مليون دينار أي حوالي 45 % من مجموع المبلغ الكلي1 ، تتوزع حسب القطاعات الصناعية كما يلي:

الجدول رقم (03): توزيع الاستثمارات الصناعية للمخطط الرباعي الأول.

القطاعات الصناعية	المجموع 1973/1970 (مليون دينار)	النسبة المئوية %
المحروقات	4.573	% 36
الآبار	700	%6
الكهرباء	735	%6
Sédérurgie et 1er transf	1.900	%15
الميكانيك	1.275	%11
الكيمياء	512	%4
الصناعة الغذائية	470	%3
Textile	515	%5
Cuire	60	% -
Matériaux de construction	940	%8
Divers	580	%5
Artisanat	140	%1

Source: République Algérienne Démocratique et Populaire :Plan **quadriennal (1970-1973) Rapport Général,** p47.

- تظهر نتائج الجدول قوة الاستثمار الصناعي في كل قطاع و ذلك حسب اختيارات و رغبة السياسة الاقتصادية للدولة، إذ أخذت استثمارات قطاع المحروقات حصة الأسد بنسبة 36 % من مجموع استثمارات القطاع الصناعي و هذا يعكس رغبة الدولة في دعم الاستثمار في هذا القطاع لما له من تأثير على الاقتصاد الوطني في جلب العملة الصعبة.

[1]- République Algérienne Démocratique et Populaire **:Plan quadriennal (1970-1973),** Rapport Général, p 47.

- كما تميزت استثمارات هذا المخطط (1970-1973) بتفويض الطرف الأجنبي صلاحيات الإنجاز، و هذا راجع إلى أن الكثير من المشاريع المسجلة من النوع الثقيل و تتطلب التكنولوجيا العالية، و السرعة في الإنجاز، و ضمان النوعية العالية من الجودة.

- سمحت استثمارات المخطط الإستعجالي الثلاثي (1967 - 1969) و استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970 - 1974) و برنامج القرى الفلاحية وبرنامج إعمار المدن و الثورة الزراعية سمحت بإنشاء مناصب شغل جديدة مؤقتة خاصة في فترة (1971 - 1973)، إذ من بين حوالي 74.250 عرض عمل قدرت نسبة تغطيات طلب العمل بعروض العمل خلال هذه الفترة كما يلي[1] :

- حوالي 35.17% سنة 1971 و31.61% سنة 1972 و 30.95% سنة 1973، حيث تميزت هذه الفترة بمناصب العمل المؤقتة إذ بلغت 44.26% في سنة 1971 و 48.29% في سنة 1972 و47.03% في سنة 1973.

<u>الفرع الثاني: استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977):</u> عبارة عن استمرار المخطط السابق إلا أن هذا المخطط يتميز بمبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات حيث انتقل إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن في عام 1963 إلى 63 مليون طن عام 1979و انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300.000 طن إلى30 مليون طن في الفترة نفسها2 و هذا ما أدى إلى زيادة الاستثمارات العمومية حيث أعطيت الأولوية للتصنيع ولقطاع منشآت التجهيز على حساب تطوير الزراعةو الاستهلاك.

- قدر المبلغ المالي المخصص لهذا المخطط بـ 106.217 مليون دينار حيث كان نصيب الصناعة منها 44.000 مليون دينار جزائري أي حوالي 40 % من مجموع المبلغ الكلي المخصص للاستثمار3 تتوزع كما يلي:

---

[1]- مجلة الجزائر للعمل**(1988): التشغيل في الجزائر, الواقع و الأفاق,** مذكرة حول تطور سوق الشغل, ميطاهري عدد خاص, الجزائر ص 41.

[2]- بدعيدة عبد الله (2005)**: الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ص 357.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **تقرير عام للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977),** ص 79.

جدول رقم (04) : توزيع الاستثمارات الصناعية للمخطط الرباعي الثاني (1973-1977)

الوحدة: مليون دينار

الإستثمارات	جمو ع ترخيصات الصرف (1974- 1977)
- المحروقات	19.500
- المناجم	1.100
- الكهرباء.	1.525
- الصلب و الفولاذ	5.865
- التركيب الآلي و الكهربائي	6.238
- الكيمياء	4.000
- مواد البناء	4.100
- المواد الغذائية	1.470
- الأنسجة	1.420
- الجلود	170
- الخشب، الورق و غيرهما	1.660
- الصناعات المحلية و التقليدي	910
- الدراسات العامة	42
المجموع	44.000

Source: République Algérienne Démocratique et Populaire **:Plan quadriennal** (**1970-1973**) **Rapport Général,** p 80.

- تظهر هذه النتائج مواصلة دعم الدولة الاستثمار في المحروقات بسبب وزنه في الاقتصاد الوطني، و فيما يخص توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط الاقتصادي فكانت حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم (05) : توزيع الاستثمار حسب قطاع النشاط الاقتصادي للمخطط الرباعي الثاني

الوحدة: مليون دينار

قطاع النشاط الاقتصادي	مجموع الترخيصات بالصرف	النسبة المئوية %
- الصناعة	44.000	41,41
- الفلاحة	12.005	30،11
- السياحة	1.500	1,41
- الري	4.600	4,33
- الرصيد البحري	155	0,15
- البنية القاعدية للاقتصاد	15.521	14,61
- التربية - التكوين	9.947	9,36
- الاجتماعيات	14.610	13,75
- التجهيز الإداري	1.399	1,32
- استثمارات مختلفة و استثمارات طارئة	2.520	2,37
المجموع	106.257	100

Source: République Algérienne Démocratique et Populaire **:Plan quadriennal (1970-1973), Rapport Général**, p 70.

- توضح نتائج الجدول أن هذا المخطط كان كسابقه حيث أن السياسة الاستثمارية للدولة ترتكز على الصناعة خاصةً الصناعات المصنعة و بالأخص المحروقات.

الفرع الثالث: استثمارات الفترة 1978-1979: تعد هذه المرحلة إنتقالية تم خلالها تحقيق بعض المشاريع الاستثمارية المبرمجة في المخططات السابقة والتي لم تنته وكذلك لإعادة تقييمها نتيجة للتغيرات الحاصلة في الأسعار آنذاك، حيث شكلت الاستثمارات الإنتاجية ما نسبته 68 % من مجموع تكاليف برنامج الاستثمارات لعام 1978 1والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات للفترة (1978-1979).

[1]- بوعافية هشام (2006/2005): **أثر الإصلاحات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر III، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية, ص 42.

الجدول رقم (06) : توزيع الاستثمارات لفترة (1978-1979). **الوحدة : مليار دينار**

القطاعات	الاستثمارات الفعلية 1978	الاستثمارات الفعلية 1979
- الزراعة و الري	4,15	3,71
- الصناعة	32,5	34,1
- إنجاز الأشغال العمومية و البناء	1,09	1,46
- مجموع القطاع شبه منتج	2,93	2,84
- مجموع الاستثمارات الأساسية	11,28	12,84
مجموع الاستثمارات	51,95	54,95

المصدر:المجلس الوطني للتخطيط و التهيئة العمرانية سابقاً : تقرير الفترة 1978-1979

- يلاحظ من الجدول سيطرة القطاع الصناعي على مجموع الاستثمارات.

- دلت الإحصائيات عن المخططين الرباعي الأول و الثاني على سيطرة القطاع الصناعي على حجم الاستثمارات الكلية، إذ كانت حسب المخططات كما يلي: [1]

- 52 % في الفترة (1970-1973)

- 42 % في الفترة (1974-1977)

- 62 % في الفترة (1978-1979)

- أما في القطاعات الصناعية الأخرى فإن الصناعة القاعدية هي التي سيطرت على النسبة الكبيرة من هذه الاستثمارات الصناعية خارج المحروقات وذلك كمايلي[2]:

- 86 % في الفترة (1970-1973).

- 88 % في الفترة (1974-1977)

- 78 % في الفترة (1978- 1979)

- على العموم تميزت فترة السبعينات بإرتفاع الاستثمارات الإجمالية بالأسعار الجارية من 3.409 مليون دينار جزائري إلى 35.424 مليون دينار جزائري في الفترة الممتدة بين (1969-1978)[3] أي بزيادة قدرها 15 مرة.

[1]- بدعيدة عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص 357.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 357.

[3]- بدعيدة عبد الله مرجع سابق ذكره, ص 356

- إن المخطط الرباعي الثاني (1975-1979) كان يهدف إلى خلق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل و ذلك لتحقيق التشغيل الكامل، حيث تم مواصلة دعم سياسة الاستثمار في القطاعات الصناعية ما أدى إلى تطور هذا القطاع على حساب القطاع الزراعي الذي تدهورت مكانته بغلبة اليد العاملة الموسمية عن الدائمة.

- رغم الحجم الكبير لإستثمارات فترة السبعينات ورغم الإصلاحات التي قامت بها السلطات المركزية إلا أن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب نتيجة تفشي ظاهرة البيروقراطية في الإدارات المركزية و التأخر في الإنجاز للمشاريع، ولكن بالمقارنة مع الفترة السابقة عرفت هذه الفترة انخفاض عدد العاطلين عن العمل إلى 337 ألف نسمة سنة 1979 مقارنة مع سنة 1973 بتعداد إلى 526 ألف نسمة، إذ ما يجب الإشارة إليه هو أن قطاع الإدارة هو أهم قطاع موفر لمناصب العمل بمتوسط معدل سنوي قدره 33%.[1]

المطلب الثالث: واقع الاستثمارات خلال فترة الثمانينات

لقد طرأت تغيرات جذرية على السياسة الاقتصادية الجزائرية بداية الثمانييات حيث تم التخلي على توجيه الاستثمارات لصالح الصناعة و هذا بسبب التراجع الكبير لمعدلات الاستثمارو التشغيل في هذا القطاع وتم التوجه نحو الاستثمارات العمومية في البني التحتية من بناء الطرق البريةو المواصلات البحر ية و الجوية و بناء السدود و السكن و المواصلات السلكية و اللاسلكية....إلخ، كما عرفت بداية الثمانينات الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع الاستيراد يسمى برنامج القضاء على الندرة، إذ تم إعادة توجيه السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة و ذالك من خلال مركزية الاقتصاد و تأسيس الشركات المختلطة، و دعم الاستثمار الخاص.

- لتجسيد التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة تم سن مجموعة من القوانين لتفعيل الاستثمار تبعت بمخططين خماسيين الأول و الثاني تم من خلالهم عدة إصلاحات إقتصادية كإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات المالية، إصلاح النظام الجبائي إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظر في سياسة الأجور.....الخ.

الفرع الأول: قوانين الاستثمار لفترة الثمانينات: عرفت فترة الثمانيينات إطلاق مجموعة من قوانين الاستثمار التي تعكس أهداف السياسة الاقتصادية للدولة و ذلك كما يلي:

[1]- الأخضر العمراني أحمد (1993): **التشغيل في الجزائر**, سلسلة دراسات التشغيل, منظمة العمل العربية, مصر, ص 55.

أ - قانون الاستثمار لسنة 1982: 1 يتمثل في قانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982، حيث ركز هذا القانون على تأسيس الشركات المختلطة حيث حدد هذا القانون المشاركة الجزائرية بنسبة 51 % في حين أن المشاركة الأجنبية لا يمكنها أن تتجاوز 49 % و قد أعطى هذا القانون حرية نشاط أكبر للقطاع الخاص في كل المجالات الاقتصادية إضافةً إلى ذلك تم منح الشركات المختلطة عدة إمتيازات بمجرد تأسيسها.

ب - قانون الاستثمار لسنة 1986 2 : قانون رقم 86-13 المؤرخ في 12 جويلية 1986، جاء هذا القانون في ظروف اقتصادية صعبةجداً على الجزائر بسبب إنخفاض أسعار البترول في السوق الدولية و هذا راجع إلى أن كل الموارد الاقتصادية للدولة الجزائرية هي من الريع البترولي مما أدى إلى إختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي الجزائري، و على ضوء هذه الأحداث أصدر أصحاب القرار قانون 13/86 الذي يعد مكملاً لسابقه حيث منح هذا القانون عدة مزايا للقطاع الخاص و الشركات المختلطة أهمها:

-حق المشاركة في التسيير للأجانب

- ضمان التعويض في حالة التأميم و نزع الملكية

- تحويل جزئي لأجور العمالة الأجنبية

- عمليات التنازل على الأسهم

ج- قانون الاستثمار لسنة 1988 3 : جاء هذا القانون خلال الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائرو التي أدت إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية التي أصبحت تتمتع بالمميزات التالية:

1- غير خاضعة للوصاية الوزارية، و غير خاضعة للرقابة و الممارسة على المؤسسات الاشتراكية حيث أصبحت الرقابة اقتصادية4 .

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1986، العدد22, قانون رقم 82- 11 المؤرخ في 21 أوت 1982، يتعلق بالاستثمار الخاص، ص 34.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1986, العدد15, قانون رقم 86-13، المؤرخ في 19 أوت 1986, ص 22.

[3]- كاتي محمد (2008/2007): **أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص، دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر III، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية, ص 23 .

[4]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1988، العدد 01, قانون رقم 88-04 , المؤرخ في 05 جانفي 1988 المعدل و المكمل للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975, ص 26.

2- خاضعة لقواعد العمل بالقانون التجاري حيث يكون تأسيسها على شكل شركة أسهم ذات مسؤولية محدودة و تتولى صناديق المساهمة تسيير أسهمها1.

- كما يخضع تأسيس الشركات المختلطة الاقتصادية لبروتوكول إتفاق يبرم بين صناديق المساهمة و الشركات الأجنبية مع إلغاء أحكام القوانين 82-11 و 86-13.

<u>الفرع الثاني: واقع الاستثمار خلال المخططات التنموية لفترة الثمانينات:</u> تميزت فترة الثمانينات بتبني مخططين تنموين و هما المخطط الخماسي الأول و المخطط الخماسي الثاني و ذلك كما يلي:

أ- المخطط الخماسي الأول (1980-1984): تميزت هذه الفترة بمعالجة اختلالات الاقتصاد الوطني خلال فترة السبعينات وذلك بانتهاج سياسة تنموية تمنح الأفضلية إلى الاهتمام بالهياكل القاعدية و تشجيع الاستثمار الخاص قانون 82-11 و قانون 86-13، و إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية وتدعيم مشاركة الرأس المال الأجنبي في تحقيق الاستراتيجية التنموية و هذا ضمن إطار الشركات المختلطة، كما تم التركيز على معالجة الطلب الخاص المتنامي عن طريق الاسترداد المفرط للسلع الاستهلاكية.

- بلغ ما خصص للمخطط الخماسي الأول (1980-1984) ما قيمة 400,6 مليار دينار جزائري وتم إعطاء الأولوية فيما يخص التنفيذ إلى ما تبقي إنجازه من البرامج السابقة، و إطلاق برامج استثمارية جديدة لتغطية العجز على مستوى مختلف الفروع الاقتصادية.

- يبين الجدول الموالي توزيع حجم استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و ذلك حسب الفروع الاقتصادية كما يلي:

[1]- نفس المرجع السابق, ص 28.

الجـــدول رقـــم (07): توزيـــع اســـتثمارات المخطـــط الخماســـي الأول (1980-1984) حســـب القطاعـــات الاقتصادية **الوحدة: مليار دينار**

القطاعات الاقتصادية	قيمة الاستثمار
- الزراعة و الفلاحة و الصيد.	47,1
- الصناعة خارج المحروقات.	91,5
- المحروقات.	63
- النقل.	13
- البني التحتية الاقتصادية.	37,9
- السكن.	60
- التعليم و التكوين.	42,2
- البني التحتية الاجتماعية.	9,3
- الصحة.	7
- التجهيزات الاجتماعية.	9,6
- وسائل الاستثمار.	20
المجموع	400,6

Source: Publication de L'ONS.

- تظهـر نتـائج الجـدول إهتمـام المخطـط بالإسـتثمار فـي قطـاع الصـناعة و المحروقـات, و القطـاع الزراعـي, و قطـاع البنـى التحتيـة وهـذا مـا يعكـس إتجـاه السياسـة الاسـتثمارية الجزائريـة نحـو دعـم مشـاريع البنى التحتية الاقتصادية و الاجتماعية.

- إن برنـامج المخطـط الخماسـي الأول كـان مـن بـين أهدافـه العمـل علـى اسـتقرار اليـد العاملـة وتحسـين إنتاجيتهـا وزيـادة خلـق مناصـب الشـغل، إذ تحقـق مـن خـلال هـذا المخطـط و الإصـلاحات الإداريـة التـي قامـت بهـا الدولـة إنشـاء 720.000 منصـب شـغل إضـافي خـلال هـذه الفتـرة (1980-1984) بالنسـبة لـ 1.175.000 منصـب منتظـر، أي مـا يعـادل 61% مـن الإنشـاء الفعلـي[1] هـذا مـا أدى إلـى تخفـيض

[1] - شلالي فارس (2005/2004): **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة(2001-2004)**, مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر III, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية, ص 5.

معدل البطالة إلي نسبة 16,4% سنة 1984، إذ تعد هذه المرحلة من أبرز المراحل التي عرفها الاقتصاد الوطني لأنها تميزت بمعدلات نمو كبيرة للفئة الشغيلة، إذ انتقل إنشاء مناصب الشغل من 145.000 سنة 1980 إلى 170.000 سنة 1984[1].

ب- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): عرفت الجزائر ظروف إقتصادية جد صعبة إبتداءً من سنة 1986 بسبب إنهيار أسعار البترول الخام إلى حوالي 14.8 دولار للبرميل بعد ما كان 29 دولار للبرميل سنة 1985 مما أدى إلى حدوث إختلالات كبيرة في الاقتصاد الجزائري بسبب إنخفاض إيرادات الصادرات النفطية و بذلك إرتفعت المديونية الخارجية لتصل إلى 40 % من الناتج الداخلي الخام عام 1988 و وصلت خدمة الدين لنفس السنة 1988 إلى 55% 2 من عائدات تصدير السلع و الخدمات التي تشكل الصادرات النفطية منها أكثر من 87 %، في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة تم تنفيذ برنامج المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989) حيث تم التركيز فيه على:

- تأجيل المشاريع التي لم يبدأ النشاط فيها.
- استمرار المشاريع العاجلة.
- إقامة المشاريع ذات التكلفة الضعيفة بالعملة الصعبة.
- يبين الجدول الموالي توزيع استثمارات المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) و ذلك حسب الفروع الاقتصادية كما يلي:

[1] - Conseil National Economique et Social (1993)**:Forum international sur l'emploi des jeunes :** Alger le 11-13 Mars 1993, P 24.

[2] - بهلول حسن بلقاسم محمد (1999)**: سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، الديوان الوطني المطبوعات الجامعية، ص 208.

الجـــدول رقـــم (08) : توزيـــع اســـتثمارات المخطـــط الخماســـي الثـــاني (1985-1989) حســـب القطاعـــات الاقتصادية

الوحدة: مليار دينار

القطاعات	برامج في إطار الإنجاز نهاية 1984	برامج جديدة	المجموع	مجموع النفقات (85-89)
- الزراعة و الري	34,34	81,08	115,42	79
- الصناعة	52,9	198,7	251,6	174,2
- المحروقات	15	26,5	41,5	39,8
- وسائل الإنجاز	8,2	25	33,2	19
- النقل	6,41	15,41	21,82	15
- التخزين و التوزيع	13,65	11,36	25,01	15,85
- الاتصالات	7,35	6,65	14	8
- البني التحتية الاقتصادية	35,2	27,76	62,96	45,5
- البني التحتية الاجتماعية	116,05	130,28	246,33	149,45
- تجهيزات جماعية	32,67	25,67	58,34	44
المجموع	321,77	548,41	870,18	589,8

Source: Office National des Statistiques: **Plan quinquennal (1985-1989), Rapport Général**, p 135.

- يلاحظ من خلال الجدول أن السياسة الإستثمارية للدولة في هذا المخطط إرتكزت على البنى التحتية الإجتماعية لتحسين ظروف معيشة المواطنينو القطاع الصناعيوبدرجة أقل قطاع الزراعة و الري وذالك من خلال توزيع مجموع نفقات البرنامج، إذ من خلال هذا البرنامج يتضح مواصلة السياسة الإستثمارية الجزائرية في دعم الإستثمار في البنى التحتية الإجتماعية.

- كان يهدف المخطط الخماسي الثاني إلى إحداث 940.000منصب شغل جديد عند نهايته، و حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء فإن حجم السكان المشتغلين انخفاض من 4.423.000 إلى 4.283.000 أي نسبة الانخفاض تقدر بـ 150.000 منصب شغل بين سنتي 1989-1990[1]، و عند نهاية هذا المخطط إرتفعت نسبة البطالة من 16,4% سنة 1984 إلى نسبة 18% سنة 1989.

[1] - MEDJKOUN Mohamed (1998/1999) **: Ajustement structurel et chômage**, in les Cahiers du CREAD, Alger N°46/47, P155.

- ما يلاحظ من خلال هذين لمخططين مقارنةً بالمخططات السابقة هو ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة للبني التحتية.

- إن اعتماد الجزائر على العائدات النفطيةلتمويل إيرادات الدولة يجعل الاقتصاد الجزائري هشاً ويستجيب و يتأثر بالصدمات الخارجية في تغيرات أسعار النفط الدولية.

- إن الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتهاالجزائر في بداية الثمانينات و انخفاض أسعار النفط الدولية سنة 1986كانت سبباً مباشراً في تفاقم الوضع الاقتصاديو الاجتماعي، لذلك قامت الجزائر بتطبيق إصلاحات جذرية في بداية التسعينات سنتعرض لها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات لتفعيل الاستثمار

تمهيد :

نتيجة المشاكل الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 في السوق الدولية ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى مستويات قياسية حيث و في سنة 1990 لأول مرة في الجزائر كان الرصيد الصافي لخلق مناصب العمل سالب، حيث خسرت الجزائر 150.000 منصب عمل مقارنة مع سنة 1989 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء[1].

- استوجبت هذه الوضعية القيام بمجموعة من الإصلاحات من أجل التخفيف من حدة الأزمة و إعادة تفعيل الاقتصاد المحلي و أبرز هذه الإصلاحات الاستعداد النفسي للدخول في اقتصاد السوق وذلك من خلال تحرير المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات و إقرار نظام الخوصصة ورفع الدعم و إقرار تشريعات اقتصادية بسن قوانين ومراسيم من أجل تفعيل الاستثمار لتخفيض معدلات البطالة ولتحقيق التنمية الشاملة وسنتعرض لها بالتفصيل في هذا المبحث

المطلب الأول: قوانين تفعيل الاستثمار لفترة التسعينات

عرفت مرحلة التسعينيات جملة من النصوص التشريعية المنظمة للاستثمارات خارج قطاع المحروقات قصد تشجيع هذا الأخير و فك العزلة عنه و مسايرة التوجهات الجديدة التي سلكها الاقتصاد الوطني، و هو الانتقال من النظام الاقتصادي المخطط إلى النظام الاقتصادي الحر، وتحضيراً للانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة و التحول إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة، فكل هذه العوامل أوجبت إعادة النظر في النصوص القانونية

و تجسد ذلك بالفعل من خلال الإجراءات التي تضمنها قانون النقد و القرض (90-10) * و كذا المرسوم التشريعي رقم(93-12) المؤرخ في 1993/10/05و المتعلق بترقية الاستثمارات، سنحاول في هذه المطلب التعرض لأهم ما جاءت به هذه القوانين بخصوص الضمانات و التسهيلاتو المزايا الممنوحة لجلب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية لخلق فرص الشغل، وذالك كمايلي:

---

[1]- MEDJKOUN Mohamed, op.cit.P155.

* - **قانون النقد و القرض** (قانون 90-10) عرف أول تعديل سنة 2001 بموجب الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 حيث ضمن هذا التعديل الجوانب الإدارية في تسير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون و موارده، ثم بعد ذلك عرف تعديل ثاني بموجب الأمر رقم 11/03 الصادر الجريدة الرسمية بتاريخ 2003/08/26، العدد 52، المؤرخة في 2003/08/27.

الفـرع الأول: قـانون النقـد و القـرض: لقد كرس قانون النقد و القرض تحرير التجارة الخارجية و رفع الاحكار وتحرير الاستثمار الأجنبي و إقامة و إنشاء بنوك أجنبية و خاصة في الجزائر ويمكننا إيجاز أهم ما جاء به القانون في النقاط التالية:

- ✓ يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقلة في الجزائر إما شكلاً مباشراً أو مختلطاً وبتالي ألغى القانون شرط الأغلبية النسبية لرأس المال و التي تتمثل في ضرورة امتلاك نسبة 51 % من رأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49 % للمستثمر الأجنبي[1].
- ✓ يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك و مؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين حيث نصت المادتين 84 و85 من الأمر رقم (03-11) أنه يسمحللبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل.
- ✓ السماح بتحويل المداخيل و الفوائد, و إعادة تحويل رؤوس الأموال، وتتمتع هذه القوانين بالضمانات المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر.

- مما سبق يمكننا القول أن قانون النقد و القرض من خلال نصوصه ألغي التمييز القائم بين المستثمر المقيم و غير المقيم، و اعتمد على مبدأ المساواة في التعامل بينهما في الحقوقو الواجبات، و في هذا الإطار يمكن إعتبار قانون النقد و القرض بمثابة اللبنة الأولى لإحداث القطيعة مع الممارسات السابقة التي كانت تعارض الرأسمال الأجنبي، إذ يمثل هذا القانون بداية الانفتاح الاقتصادي على الرأسمال الأجنبي، تبعته فيما بعد مجموعة من الإجراءاتو النصوص التشريعية المنظمة للإستثمار أبرزها قانون(93-12) و كذا قانون (01-03) المتعلقين بدعم و تطوير الاستثمار.

الفـرع الثـاني: قـانون الاسـتثمار لسـنة 1993: يعتبر قانون الاستثمار لعام 1993 الصادر بموجب المرسوم التشريعي رقم(93-12) بتاريخ 5 أكتوبر 1993 [2]تعبيراً و تأكيداً على رغبة الدولة في الانسحاب من النشاط الاقتصادي و تهيئة محيط ملاءم لقيلم الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية للتوجه نحو اقتصاد السوق فقد جاء هذا المرسوم لتجسيد فكرة ترك الحرية للمستثمرين [3]و التخفيف من الإجراءات و العراقيل التي تصادف سير العمليات الاستثمارية، وذلك بعدما قامت الجزائر بالتوقيع

---

[1]- بعداش مسيكة, غربي فوزية (2006): **الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1998-2001), و تأثير ذالك على مناخ الاستثمار,** مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 15, ص 35 .

[2]- المرسوم التشريعي رقم 93-12, الصادر في 5 أكتوبر 1993,الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 64، أكتوبر 1993, ص 23.

[3]- منشورات وكالة ترقيةالاستثمار ات(APSI) (1995): **قانون الاستثمارات و النصوص التشريعية و التطبيقية**، ص 9.

على جملة الاتفاقيات الثنائيةو المتعددة الأطراف تسعى إلى تشجيع و حماية الاستثمارات [1]، ويرتكز هذه القانون على ما يلي:[2]

- تحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة و الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحةً للدولة أو لفروعها (المادة 1).

- يتم إنجاز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع و التنظيم المعمول بهما و تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح * بالاستثمار لدى الوكالة (APSI) (المادة 03)، و تسمى حسب المرسوم (93-12) بوكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSI) ثم تغير إسم الوكالة لتصبح (ANDI) .

- ومن أجل استقطاب فعال للاستثمار الأجنبي تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين و التي نلخصها فيما يلي[3]:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق نسبة مخفضة في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرةً في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين و أقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الدفع الجزافيوالرسم على النشاط الصناعي و التجاري.
- تخفيض مساهمات أصحاب العمل من الاشتراكات في الضمان الاجتماعي (حيث يدفعون نسبة 7 % من الأجور المدفوعة كإشتراكات و تتحمل الدولة الفرق).

---

[1] - SEKAK rachid (1993) **: L'investissement étranger en Algérie et le partenariat en Algérie,** Edition L'économie, Paris, page 07.

[2]-MEBROURI Ali (1997**) : Encouragement et protection d'investissement en Algérie,** Revue de la Lettre Juridique, n°47, Algérie.

*-**يتضمن التصريح:** مجال النشاط، تحديد الموقع، مناصب الشغل المحدثة، التكنولوجيا المبرمج استعمالها، مخططات الاستثمار و التمويل و التقييم المالي، شروط المحافظة على البيئة، مدة إنجاز المشروع (الإشهار).

[3]- أنظر المواد (17-19) من المرسوم (93-12), مرجع سبق ذكره.

- إعفاءات خاصة بالمناطق الخاصة و المصنفة حسب المادة 20 من المرسوم رقم (93-12) كمناطق للترقية و مناطق للتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية وكذا الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة حيث منح قانون الاستثمار حوافز إضافية لهذه المناطق تمثلت فيما يلي:[1]

✓ تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بأشغال البني الأساسية اللازمة لإنجاز الاستثمار.

✓ تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني إلى فترة تتراوح ما بين 05 إلى 10 سنوات.

✓ التنازل على الأراضي الحكومية بأسعار منخفضة جداً تصل إلى حدود الدينار الرمزي.

✓ تكفل الدولة جزئياً أو كلياً بمساهمات أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي.

✓ عند إنتهاء فترة الإعفاء تخضع الأرباح المستثمرة لتخفيض إضافي.

✓ حرية استيراد السلع و الخدمات اللازمة لإنجاز المشروع و تشغيله.

✓ ضمان التحويل و هذا ما نصت عليه المادة 126 من قانون النقد و القرض حيث يمكن للمستثمرين تحويل رؤوس الأموال المتصلة بالتمويل [2]

- إن حجم الاستثمارات التي تمت في إطار هذا القانون و التي تم التصريح بها لدى وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) خلال الفترة (1993-2001)، و التي تدخل في إطار مشاريع الشراكة بلغت 283.278 مليون دينار جزائري (ما يعادل 3.777 مليون دولار) لـ 440 مشروع و 51.909 منصب شغل[3]، وذالك كما يوضحه الجدول التالي :

[1]- أنظر المواد (20-24) من المرسوم التشريعي رقم 93-12، مرجع سابق ذكره.

[2]- أنظر المادة 126 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، مرجع سابق ذكره

[3]- Agence de Promotion de Soutien et de Suivi des Investissements : **Division du Guichet Unique, Notes sur les intentions d'investissements,** bilan cumulé du 13/11/1993 au 31/12/2001.

الجدول رقم (09): المشاريع المصرحة بالشراكة و الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين(1993-2001)

السنوات	عدد المشاريع	النسبة %	عدد مناصب الشغل	النسبة %	قيمةالاستثمار(مليون دج)	النسبة المئوية
1993-1994	61	14	9 587	18,44	3 036	1,1
1995	17	4	2 790	5,37	19 871	7,2
1996	49	11	6 730	12,94	16 810	6,1
1997	59	13	7 158	13,77	21 317	7,7
1998	51	12	6 562	12,62	18 902	6,8
1999	60	14	6 797	13,07	26 699	9,6
2000	100	23	7 076	13,61	51 826	18,7
2001	43	10	5 290	10,18	118 819	42,9
المجموع	**440**	**100**	**51 990,00**	**100**	**277 280,00**	**100**

المصدر: مشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات 2003.

- يتضح من خلال الجدول تذبذب عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبيةوالشراكة المصرح بها لدى وكالة APSI من سنة إلى أخرى و هذا ما انعكس على تذبذب عدد مناصب الشغل المنشئة، وتعتبر سنة 2000 السنة التي سجلت أكبر عدد المشاريع، في حين تعتبر سنة 1995 السنة التي سجلت أقل نسبة من عدد المشاريع المسجلة لدى و كالة (APSI) بـ 17 مشروع، أما فيما يخص عدد مناصب الشغل المحققة تعتبر السنة ما بين (1993- 1994) السنة التي سجلت أكبر عدد مناصب الشغل بنسبة 18,46%.

- أما بخصوص التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات, أي توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط فيمكننا إبرازها في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات (1993-2001).

السنوات	عدد المشاريع	النسبة %	عدد مناصب الشغل	النسبة %	قيمة الاستثمار(مليون دج)	النسبة %
الفلاحة	17	4	3 945	7,61	9 835	3,47
الصناعة	259	59	31 030	59,89	105 634	37,29
البناء والأشغال العمومية	41	9	6 895	13,31	10 254	3,62
السياحة	16	4	2 877	5,55	8 833	3,12
الخدمات	86	20	6 695	12,92	146 879	51,85
الصحة	3	1	124	0,24	550	0,19
التجارة	18	4	243	0,47	1 293	0,46
المجموع	440	100	51 809	100	283 278	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات 2003.

- تظهر نتائج الجدول أن أغلب المشاريع المسجلة لدى وكالة (APSI) في الفترة (1993-2001) تتعلق بالصناعة و الخدمات و بنسبة أقل مشاريع البناء و الأشغال العمومية.

- رغم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر في بداية التسعينات من التحفيزات الجبائية (قانون 93-12)وإصلاح المنظومة المصرفية (قانون 90-10) لتفعيل الاستثمار وزيادة نشاطه إلا أن البطالة عرفت تصاعدا مستمرا السنة تلوا الأخرى، وذالك مرده عدم اهتمام الدولة بسوق الشغل مما أدى إلى التراجع المستمر في إنشاء مناصب الشغل الجديدة إذ اهتمت الدولة في هذه الفترة بإعادة التوزنات الكلية للإقتصاد، بعدالإتفاقيات التي قامت بها الجز ائر مع المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات التي قامت بها الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية لتفعيل الاستثمار

شهدت الساحة الجزائرية منذ الاستقلال تحولات و تغيرات جذرية هامة أملتها الظروف و التحولات التي كانت تحكم على الساحتين الوطنية والدولية و هذا على كافة الأصعدة الاقتصادية، الإيديولوجية، والسياسية وحتى التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العلم على الاقتصاد و التركيز على الصناعات الثقيلة و استبعاد الاستثمار الأجنبي.

- لم تكن نظرة الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي تختلف عن بقية الدول النامية التي كانت تنظر إليه نظرة الريبة و الشك، عكستها مختلف تشريعات الاستثمار التي صدرت بعد الاستقلال في الجزائر حيث تميزت بتهميش القطاع الخاص المحلي والأجنبي وفرض قيود واسعة على نشاط الشركات الأجنبية.

-ابتداءً من سنة 1986 بعد الأزمة النفطية و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادةوبعد فشل النهج الاشتراكي في عقر داروه التشكيك في نجاعة هذا النظام و في قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية أدت كل هذه العوامل في مطلع التسعينات بالجزائر إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للإقتصاد الموجه.

- إن الانتقال من تنظيم اقتصادي مبني على أساس التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق يتطلب من جهة إعادة هيكلة المؤسسات الماليةو النقدية بكيفية تضمن النجاعة الاقتصادية التي يتطلبها اقتصاد السوق ومن جهة أخرى تغيير لدور الدولة في توجيه الاقتصاد الوطني إذ تواصل الدولة في أداء الوظائف التالية: [1]

- الوظيفة الإدارية للتنظيم و التأطير والتحكيم
- وظيفة توزيع الدخل
- وظيفة تنظيم الحوار والتشاور الاقتصادي والاجتماعي

- باشرت الجزائر في القيام بإصلاحات واسعة مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات من إصدار قوانين الاستثمار التي تم التعرض إليها سابقاً (قانون النقد و القرض، قانون الاستثمار لسنة 1993)، إصلاح السياسة المالية و السياسة النقديةو المنظومة المصرفية، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و تطبيق الخوصصة.....الخ، وذلك طبقاً للإتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و ذلك كما يلي:

<u>الفرع الأول : اتفاق 30 ماي 1989</u>: و هو أول اتفاق بين الجزائر و صندوق النقد الدولي بقيمة 200 مليون دولار ثم 360 مليون دولار لتعويض إنخفاض أسعار البترول، و شملت برامج إصلاحه خفض العجز للميزانية، الاستمرار في انزلاق قيمة الدينار، الاتجاه نحو تحرير الأسعار.....الخ.

[1] - موزاوي بلال (2003/2002): **الاستثمار و التنمية الاقتصادية، تجربة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر III، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية، ص 78.

الفرع الثاني: اتفاق 30 جوان 1991: هو التوقيع الثاني بين صندوق النقد الدولي و الجزائر، حصلت الجزائر من خلاله على 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط بـ 100 مليون دولار (جوان 1991، سبتمبر 1991، ديسمبر 1991، مارس 1992) و يهدف الاتفاق إلى:[1]

- تحريرالتجارة الخارجية تحريراً تاماً
- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية
- تنشيط دور المؤسساتالعمومية و الخاصة في تنويع الصادرات لتقليص هشاشة التوازنات المالية
- إصلاح النظام الجبائي والجمركي وتقليص سعرالصر ف
- بناء شبكة اجتماعية للحد من الأثار السلبية للإصلاح

الفرع الثالث: اتفاق أفريل 1994- مارس 1995 (برنامج الاستقرار الاقتصادي): عرفت الجزائر في هذه الفترة ظروف أمنية إجتماعية، إقتصادية و سياسية صعبة جداً رغم هذا قامت الدول الدائنة للجزائر خاصةً فرنسا، البيلان، و الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم دعمها للجزائر و ذلك بتزويدها بمصادر تمويل جديدة.

-إرتكز برنامج الاستقرار الاقتصادي على جملة من المحاور أهمها:[2]

- إيقاف تراجع النمو
- احتواء وتيرة التضخم
- تحرير التجارة الخارجية
- التسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة
- تعميق الإصلاحات الهيكلية مع تخفيف خدمات الديون الخارجية

الفرع الرابع: برنامج التصحيح الهيكلي أفريل 1995- مارس 1998: بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة كاملة وافق الصندوق على منح قرض للجزائر في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي تمتد مدته على ثلاث سنوات، و يهدف برنامج التصحيح الهيكلي إلى:[3]

- تحقيق نمو في الناتج الداخلي خارج المحروقات بنسبة 5 % سنوياً

---

[1]- خالدي الهادي (1996)**:المر ءاة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومه، الجزائر، ص 201.

[2]- بدعيدة عبد الله, مرجع سابق ذكره، ص 362.

[3]- بوخاوة إسماعيل دومي سمراء (2003)**: الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 11-12 ماي 2003، ص 189.

- الاستقرار الدائم للأسعار مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته و تخفيض العجز في الميزان التجاري

- تحسين توازن الميزانية و ذلك من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات

- تحقيق الفعالية في السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف و العمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل

-إصلاح النظام البنكي و الضريبي والمالي والتركيز على تحرير التجارة الخارجية.

- لقد أسفرت الاتفاقيةالمبرمة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي و الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لفترة التسعينات أسفرت على مجموعة من النتائج الإيجابية إذ نجحت الجز ائر إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية الاقتصادية خاصةً بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي، فقد تم التحكم في معدلات التضخم و البطالة كما أن ميزان المدفوعات و الميزانية العامة سجلت فائض و تم تقليص المديونية الخارجية، و الجدول الموالي يبين مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري لفترة (1996-2003).

الجدول رقم (11) : مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري لفترة 1996-2003.

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم (%)	10,67	5,73	4,95	2,64	0,33	4,22	1,41	2,6
ميزان المدفوعات (مليون دينار)	1 880	1 480	-	-	7 573	6 194	3 660	7 469
سعر الصرف واحد دينار مقابل الدولار	54,75	57,71	58,74	66,57	75,26	77,22	79,68	77,39

Source: Office National des Statistiques**: Rétrospective des comptes économiques (1963-2006),** Collection Statistique, Novembre 2006, p12-13.

-تظهر نتائج الجدول تحسن مؤشرات الأداء الإقتصادي الجزائري إذ إنتقل معدل التضخم من 10.67% سنة 1996 إلى 2.6% سنة 2003، في حين أن ميزان المدفوعات عرف فترات العجز من سنة 1996 إلى غاية 1999، في حين بداية من سنة 2000 بدء ميزان المدفوعات يسجل الفوائض نتيجة إرتفاع أسعار النفط بداية من سنة 1999 ، أما سعر الصرف عرف إنخفاض السنة تلوا الأخرى.

المطلب الثالث: الاستثمارات المحققة في فترة التسعينات.

الفرع الأول : الاستثمار الخاص

أ - **الاستثمار الأجنبي المباشر**: لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث العهد وإنما كان موجوداً في سنوات الستينات (خاصةً في الشركات النفطية بالجنوب الجزائري)، غير أن التوجه الإشتراكي للدولة الجزائرية حال دون استقطابه و هذا إلى غاية فترة التسعينات أين قامت الجز ائر بتغيير سياستها الاقتصادية وذلك من خلال التخلي عن الاقتصاد الإداري الممركز والتوجه نحو إقتصاد السوق و على هذا الأساس قامت الجزائر بسن مجموعة من القوانين الاستثمارية لتنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر،و على هذا الأساس قام بنك الجزائر الذي تولى مهمة اعتماد الاستثمارات طبقاً لقانون مجلس النقد والقرض قام بدراسة طلبات الاستثمار في الفترة ما بين (1990-1993) حيث تلقى 300 طلب تم من خلالها قبول 202 مشروع، 184 ملفاً يتعلق بغير المقيمين بمبلغ إجمالي يقارب 73 مليار دج [1]. و يبين الجدول التالي طبيعة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في الفترة (1990-1993).

الجدول رقم(12) :طبيعة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في الفترة (1990-1999)

طبيعة التدخل	العدد	النسبة المئوية
شركات أجنبية منفردة	25	13.6
شراكة مع القطاع الخاص	106	57.6
شراكة مع القطاع العام	53	28.8
المجموع	184	100

Source: BOUYAKOUB Ahmed, op.cit, p 488

- من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن الشركات الأجنبية المنفردة عددها ضئيل جداً في الفترة (1990-1993)و هذا رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في هذه الفترة أهمها قانون النقد والقرض، كما أن مشاريع الشراكة الأجنبية مع القطاع الخاص هي ضعف مشاريع الشراكة مع القطاع العام و هذا راجع إلى كفاءة القطاع الخاص نسبياً بالمقارنة مع القطاع العام الذي يتميز بالتعفن الإداري و التسيير البيروقراطي.

[1]- BOUYAKOUB Ahmed (1998) : **Les Investissements étrangers en Algérie 1990-1993,** in Annuaire de l'Afrique du Nord, CNRS, Paris, p 488.

- أما فيما يخص عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبيةو انعكاساتها على التشغيل لفترة التسعينات فكانت كما تبينه نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): تطور العمالة المنشأة في إطار الشراكة الأجنبية في الجزائر.

السنوات	عدد المشاريع	عدد العمالة	النسبة المئوية
1994	61	8 747	18,49
1995	17	2 550	5,39
1996	49	6 070	12,83
1997	59	6 378	13,48
1998	51	5 902	12,48
1999	60	5 957	12,59
2000	100	11 696	24,73
المجموع	397	47300	100

Source: Publication APSI.

- من خلال نتائج الجدول يتضح تذبذبات عددالمشاريع الاستثمارية الأجنبية و هذا راجع إلى عدم ثبات القوانين التشريعية لفترة التسعينات و نتيجة أيضاً الإصلاحات المتكررة التي قامت بها الجزائر من قانون النقد و القرض و قانون سنة 1993 و برنامج التثبيت و برنامج التصحيح الهيكلي.....الخ.

- أما فيما يخص توزيع هذه الاستثمارات حسب قطاعات النشاط الاقتصادي فكانت كما توضحه نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (14): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (1994-2000)

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة %
الفلاحة	16	3 925	7,65
الصناعة	233	28 550	55,65
أشغال البناء	38	6 787	13,23
السياحة	15	2 257	4,40
الخدمات	75	9 324	18,18
الصحة	2	114	0,22
التجارة	18	343	0,67
المجموع	397	51 300	100

Source: Publication APSI

- تظهر نتائج الجدول إستحواذ الصناعة على أكبر عدد المشاريع بنسبة 60 %و هذا راجع إلى توجيه جل الاستثمارات الجزائرية إلى قطاع المحروقات الذي يعتبر من أهم الموارد لإيرادت الدولة الجزائرية (يحتل أكثر من 95 %من الصادرات الجزائرية).

الفرع الثاني: الاستثمار العمومي: بعد المراحل الصعبة و الاختلالات التي مر بها الاقتصاد الجزائري في فترة نهاية الثمانينات قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني و تفعيل الاستثمار العمومي و الخاص (المحلي و الأجنبي)، إذ بعد صدور قانون المالية لسنة 1990 لم تعد هناك تفرقة بين المؤسسات العمومية و الخاصة و الأجنبية إذ أصبحت التحفيزات الجبائية تمنح على أساس مناطق تمركزها[1]، و في هذا الإطار وبهدف تفعيل الاستثمار العمومي قامت الدولة بمجموعة من الإصلاحات تمثلت في:

- إعطاء الشركات العمومية استقلالية السيطرة الذاتية على ميزانيتها و أنشطتها الإنتاجية
- رفع الدعم و حل المؤسسات الخاسرة التي لا جدوى اقتصادية منها
- فتح مجال التجارة أمام الشركات الأجنبية و السماح لها بالعمل مثلرة

[1]- بوعافية هشام، مرجع سابق ذكره , ص 54.

- إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات الاقتصادية ذات الحجم الكبير وتوقيف بعض المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة لإنجازها

- كان لهذه الإصلاحات انعكاسات و تأثير إيجابي على حجم الاستثمارات العمومية في كل القطاعات الاقتصادية و ذلك كما توضحه نتائج الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): توزيع الاستثمار العمومي حسب القطاعات للفترة (1990- 2000).

السنوات	الصناعة	الخدمات المنتجة	المنشآت الاقتصادية	التربية و التكوين	المنشآت الاجتماعية والثقافية	السكن	الاستثمارات المتنوعة	مخططات البلدية للتنمية	الفلاحة و الري
1990	3 151	130	10 341	5 452	1 536	158	7 631	6 681	6 126
1991	3 970	110	13 230	6 690	1 820	180	8 160	9 170	8 190
1992	5 027	217	15 746	10 276	3 206	136	12 145	13 347	10 045
1993	5 480	233	23 187	14 741	4 270	4 141	18 916	19 196	14 231
1994	5 143	839	24 858	17 329	6 826	6 848	27 669	18 475	15 830
1995	6 250	1 905	28 104	1 936	7 607	4 743	33 891	19 333	19 715
1996	5 796	1 775	34 477	24 377	8 170	8 843	43 397	20 772	24 315
1997	6 810	1 517	41 201	28 811	7 298	9 848	48 823	20 388	28 998
1998	8 620	3 272	46 557	38 527	8 857	52 692	18 112	20 785	37 173
1999	8 553	3 702	52 973	35 177	9 187	60 709	17 994	23 056	38 211
المجموع	**58 800**	**13 700**	**290 674**	**183 316**	**58 777**	**148 298**	**236 738**	**171 203**	**202 834**

المصدر: منشورات وزارة المالية الجزائرية مديرية التجهيز (2006): الجزائر، ماي 2006.

- تظهر نتائج الجدول زيادة حجم الاستثمارات العمومية في كل القطاعات من سنة إلى أخرى, كما يتضح من خلال الجدول أن أكبر عدد من حجم الاستثمارات تم تحقيقه في قطاع المنشاءات الاقتصادية التي لا تخلق الثروة و هو ما يعكس السياسة الاستثمارية للدولة.

خلاصة الفصل الثالث:

- عرفت الجزائر مراحل متتابعة للاستثمار إذ تميزت فترة الستينات بضعف الاستثمارات المنجزة خلال هذه الفترة وذالك راجع إلى الاهتمام بمشاكل بناء و تنظيم الدولة وتميزت استثمارات هذه الفترة بالمخطط الثلاثي الأول (1967- 1969)، في فترة السبعينات إرتفع حجم المبالغ المالية المخصصة للاستثمار و خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 و تميزت فترة السبعينات بمخططين رباعيين تنمويين الأول و الثاني كانت أغلبية استثماراتهما موجهة للصناعة والمحروقات وبدرجة أقل البنية القاعدية و الزراعة، و قد سمحت هذه الإستثمرات و برنامج الثورة الزراعية والقرى الفلاحية وبرنامج إعمار المدن سمحت بإنشاء مناصب شغل جديدة و التخفيض من حدة البطالة لفترة نهاية السبعينيات، و من خلال دراستنا لفترة الستينات و السبعينات، يتضح و يلاحظ غياب الاستثمارات الخاصة، المحلية و الأجنبية.

- في فترة الثمانينات عرفت السياسة الاستثمارية الجزائرية تغيير جذري إذ تم التخلي عن دعم الاستثمار الصناعي و التحول نحو تدعيم الاستهلاك، إذ تميزت فترة الثمانينات بمخططين تنمويين خماسيين منحت من خلالهما الأفضلية إلى الاهتمام بالاستثمار في الهياكل القاعديةو البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار الخاص ومشاركة الرأسمال الأجنبي عن طريق إصدار مجموعة من القوانين التحفيزية, إذ كانت نسبة إنجاز الاستثمارات لهذه الفترة ضعيف جدا مما أدى إلى إرتفاع البطالة من حوالي 16,8% سنة 1982 إلى حوالي 18% سنة 1989.

- ألقت أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 بظلالها على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في نفق مظلم من دون مخرج من خلال فقدان التوازنات الاقتصادية الكبرى و الار تفاع الضخم للمديونية الخارجية ومعدلات التضخم و البطالة.....الخ. بسبب هذه الوضعية قامت الجزائر بإصلاحات عميقة بداية من فترة التسعينات تحت توصيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للانتقال بالاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الممركز إداريا إلي اقتصاد السوق.

- تميزت فترة التسعينات بضعف و قلة الاستثمارات المنجزة، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر و القوانين التحفيزية المتعددة لجذب الاستثمارات المحلية الخاصة و الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة السنة تلوا الأخرى قاربت 29 % سنة 1999.

- كما تمت الإشارة إليه مسبقا سنتطرق في الفصل الموالي (الفصل الرابع) إلى سياسة التشغيل وأسباب تفاقم البطالة في الجزائر وذالك حتى يتسنى لنا دراسة العلاقة الموجودة على أرض الواقع بين الاستثمار و البطالة و التشغيل.

الفصل الرابع:

سياسة التشغيل وأسباب تفاقم البطالة في الجزائر (1962-1999)

المبحث الأول :

المحطات الهامة لسياسة التشغيل في الجزائر للفترة (1962-1999)

المبحث الثاني:

أسباب تفاقم البطالة و سياسة مواجهتها لفترة برنامج الإصلاح الاقتصادي

تمهيد:

غداة الاستقلال قامتالجزائر بتبني النظام الاشتراكي القائم على مركزية القرارات و احتكار الدولة لكل النشاطات الاقتصادية و الانفراد باتخاذالقرارات و السياسات الاقتصادية، إذ قامت الدولة الجزائرية بتطبيق سياسة اقتصادية تتمحور حول حل مشكلة البطالة التي كانت الهاجس الأكبر للمجتمع الجزائري منذ فترة الإستقلال إذ زادت مشكلة البطالة تفاقما خاصة في فترة التسعينات.

- سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى أهم محطات سياسة التشغيل للفترة (1962-1999)، ثم نتطرق في المبحث الثانيو الأخير من هذا الفصل إلى أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر و سياسة مواجهتها لفترة الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول: المحطات الهامة لسياسة التشغيل في الجزائر (1962-1999)

تمهيد:

سنتطرق في هذا البحث إلى أهم محطات التشغيل في الجزائر من فترة الاستقلال سنة 1962 إلى سنة 1999 حيث تم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل و ذلك كما يلي:

المطلب الأول: سياسة التشغيل في الفترة (1962-1979)

قمنا بتقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين و ذلك حسب السياسة و الوضعية الاقتصادية لكل فترة كما يلي:

الفرع الأول: الفترة ما بين (1962-1974): تميزت هذه الفترة بالتركيز على سياسات التصنيع للصناعات المصنعة من خلال الاستثمارات العمومية باعتبار أن الصناعة كفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات و بتالي توفير مناصب الشغل بالقدر الكافي، هذا ما أدى إلى نمو القطاع الصناعي من خلال ارتفاع معدلات نمو قطاع المحروقات[1].

- خلال هذه الفترة قامت الدولة بتنظيم سوق الشغل للتخفيف من حدة البطالة وذلك بإنشاء هيئات تنظم عملية التوظيف, حيث تم إحصاء بين 1971 و1973 حوالي 74.250 عرض عمل إذ قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل خلال هذه الفترة كما يلي:

- حوالي 35,17% سنة 1971 و31,61 % سنة 1972 و 30,95% سنة 1973 حيث تميزت هذه الفترة بمناصب العمل المؤقتة، إذ بلغت 44,26% في سنة 1971 و48,29% في سنة 1972 و47,03% في سنة 1973 وكانت أغلبية هذه المناصب في قطاع البناء و الأشغال العمومية وذلك لتطبيق برنامج القرى الفلاحية و برنامج إعمار \المدن، و يبين الجدول التالي بنية الشغل في القطاعات الاقتصادية (خارج الزراعة) بين سنة 1969 و سنة 1973.

[1] - مجلة الجزائر للعمل **(1988):** مرجع سابق ذكره, ص 41.

جدول رقم (16): بنية الشغل في القطاعات الاقتصادية (غير الفلاحة) بين سنة 1969 و سنة 1973

القطاعات	1969	1973
- الصناعة	139 500	242 000
- البناء و الأشغال العمومية	75 700	190 000
- النقل	60 000	76 000
- التجارة و الخدمات	300 000	405 000
- الإدارة	275 000	297 000
المجموع	850 200	1 210 000

Source : Office Nationale des Statistique (19974) : **L'Algérie en quelque chiffre:** Edition 1974, p 07.

- تظهر أرقام الجدول أن التشغيل تطور في كل القطاعات في سنة 1973 مقارنة مع سنة 1969 إلا أن أكبر نسبة من التطور عرفها قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي تطور تقريبا بثلاث مرات في سنة 1973 عما كان عليه في سنة 1969.

- تميزت أيضا هذه الفترة بتبني الثورة الزراعية سنة 1971 بسبب اعتماد الجزائر و خاصة سكان الريف على الفلاحة المعيشية لغالبية السكان و بسبب الزيادة المستمرة و المتسارعة لهذه الفئة من السكان و ثقلها على قطاع الفلاحة [1]، حيث كانت الثورة الزراعية تهدف إلى تغير عقلية الفلاح الجزائري برفع قدراته الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي و خلق مناصب الشغل الدائمة.

- مكنت الثورة الزراعية من خلق العديد من فرص الشغل و لكن بعد سنوات قليلة اندثرت هذه المجهودات و غيرت وجهة الاقتصاد الجزائري من الفلاحة إلى الصناعة و تم القضاء على الثورة الزراعية [2].

الفرع الثاني : الفترة ما بين (1975-1979): تميزت هذه الفترة بتبني المخطط الرباعي الأول (1975-1979) الذي يهدف إلى خلق أكبر قدر ممكن من مناصب الشغل و ذلك لتحقيق التشغيل

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني (1976): **الميثاق الوطني**, المطبعة الشعبية للجيش ص 132.

[2] - HENNI Ahmed (1991) **: Economie de l'Algérie indépendante**, Edition ENAG : Alger, P36.

الكامل حيث تم مواصلة دعم سياسة الاستثمار في القطاعات الصناعية ما أدى إلى تطور هذا القطاع على حساب القطاع الزراعي الذي تدهورت مكانته بغلبة اليد العاملة الموسمية عن الدائمة.

- كما تميزت هذه الفترة بإعطاء حرية أكبر للمؤسسات في تسيير اليد العاملةو تكوينها و التكفل ببعض الوظائف التي كانت في السابق من اختصاصات الدولة كالنقل و الخدمات المتعلقة بالصحة و السكن و التعاونيات الاستهلاكية حيث بالرجوع إلى الإحصائيات كان هذا القطاع (النقل والخدمات) يشغل نصف العاطلين عن العمل 49,99% عام 1967،و انخفاض هذا المعدل إلى 30,19% سنة 1977.[1]

- بالمقارنة مع الفترة السابقة عرفت هذه الفترة انخفاض عدد العاطلين عن العمل إلى 337 ألف نسمة سنة 1979 مقارنة مع سنة 1973 بتعداد 526 ألف نسمة و يعتبر قطاع الإدارة أهم قطاع موفر لمناصب العمل بمتوسط معدل سنوي قدره 33% و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (17): تطور بنية التشغيل في القطاعات الاقتصادية (خارج القطاع الزراعي) من سنة 1967 إلى سنة 1980

الوحدة: الآلاف

القطاعات	1967	1973	1978	1979	1980
- الصناعة	123	245	395	401	431
- البناء و الأشغال العمومية	71	190	399	437	468
- النقل	53	85	120	130	142
- التجارة و الخدمات	321	355	430	470	487
- الإدارة	360	434	565	615	660
المجموع	**928**	**1 309**	**1 909**	**2 053**	**2 188**

Source : Office national des statistiques **: L'Algérie en quelques chiffres**

- يتضح من الجدول ارتفاع التشغيل بنسبة جد معتبرة في فترة السبعينات خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 1973، إذ يعتبر قطاع التجارة و الخدمات و قطاع الإدارة أهم القطاعات الموفرة لمناصب الشغل.

[1]- أحمد الأخضر العمراني, مرجع سابق ذكره , ص 55.

المطلب الثاني: سياسة التشغيل في الفترة (1980-1990):

عرف الاقتصاد الجزائري في فترة بداية الثمانينات تراجع معدلات النمو و تقليص سوق العمل, ما انعكس سلبا على التشغيل بارتفاع معدلات البطالة, حيث بحلول عقد الثمانينات شهد الاقتصاد الجزائري توجها جديدا اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مهما كان نوعها أو قطاع نشاطها حيث تم إعادة النظر في المؤسسات الضخمة وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة لتسهيل عملية تسييرها, كما تمت إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات في محاولة لتقليص أو القضاء على جل أنواع العجز للمؤسسات الاقتصادية العمومية، كما شهدت فترة الثمانينات انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها بلغ سعر البرميل حوالي 12 دولار في جويلية 1986.

- من خلال دراستنا لهذه الفترة ارتأينا تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين بحسب المخططات الخماسية وذلك كما يلي:

الفرع الأول: الفترة الأولى(1980-1984): تزامنت هذه الفترة مع برنامج المخطط الخماسي الأول إذ كل من بين أهدافه العمل على استقرار اليد العاملة و تحسين إنتاجيتها و زيادة خلق مناصب الشغل [1] و يتضح ذلك من خلال:

- توحيد الممارسات الأجرية عن طريق وضع نسق لترقيم مناصب العمل في إطار القانون الأساسي للعمل.

- توحيد الإمتيازات الإجتماعية الممنوحة للعمال بالإضافة إلى تطوير مفهوم التكوين و إعطائه أكثر أهمية مم سبق.

- تحقق من خلال هذا التوجه إنشاء 720.000 منصب شغل إضافي خلال هذه الفترة (1980-1984) بالنسبة لـ 1.175.000 منصب منتظر أي ما يعادل 61% من الإنشاء الفعلي[2].

- تعد هذه المرحلة من أبرز المراحل التي عرفها الاقتصاد الوطني لأنها تميزت بمعدلات نمو كبيرة للفئة الشغيلة [3]،و الجدول الموالي يبين تطور مناصب الشغل في فترة المخطط الخماسي الأول.

---

[1] - وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية: **تقرير عام للمخطط الخماسي الأول(1980-1984),** الجزائر ص 80.

[2] - شلالي فارس, مرجع سابق ذكره, ص 5.

[3] - Conseil National Economique et Social (1993)**: Forum international sur l'emploi des jeunes ,**Alger le 11-13 Mars 1993 , P 24.

جدول رقم (18): تطور إنشاء مناصب الشغل (1980-1984).

السنوات	مناصب الشغل الجديدة
1980	145.000
1981	135.000
1982	156.000
1983	150.000
1984	170.000

Source : Office National des Statistique, collection statistique **: La Question de l'emploi et du chômage en Algérie 1970-1990,** P 37

- و فيما يخص القطاعات المسؤولة عن هذا النمو فهي تخص الإدارة و الخدمات و قطاع الأشغال العمومية في حين تم تسجيل ضعف مشاركة القطاع الزراعي و القطاع الصناعي, و هذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم(19) :نسبة تحقيق البرامج الاقتصادية في مختلف الفروع الاقتصادية.

القطاع	المتوقع (مناصب الشغل الجديدة)	المحقق
الصناعة	185.000	%6.8
البناء و الأشغال العمومية	218.000	%31
الخدمات و النقل و التجارة	410.000	%39.20
الإدارات	230.000	%82.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات**: تقرير تنفيذ المخطط الخماسي الأول(1980-1984).**

- يحث يتضح من خلال الجدول أن قطاع الإدار ة يأتي في المرتبة الأولى بإضافة حوالي 230.000 منصب شغل و ذلك راجع إلى مجهودات الدولة لتحسين هذا القطاع ثم يأتي قطاع الخدمات و النقل و التجارة في المركز الثاني بنسبة 410.000 منصب شغل جديد متبوع بقطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 218.000 منصب شغل جديد.

الفـرع الثـانـي:الفتـرة (1985-1989): تزامنـت هـذه الفتـرة مـع المخطـط الخماسـي الثـاني الـذي كـان يهـدف إلـى إحـداث 940.000منصـب شـغل جديـد عنـد نهايتـه، و حسـب معطيـات الـديوان الـوطني للإحصـاء فـإن حجـم السـكان المشـتغلين انخفـاض مـن 4.423.000 إلـى 4.283.000 أي نسـبة الانخفـاض تقـدر بـ 150.000 منصب شغل بين سنتي 1989-1990[1].

و في المقابل قدر إنشاء عدد مناصب الشغل الدائمة لسنوات هذه الفترة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (20): تطور إنشاء مناصب الشغل الدائمة (1985-1990)

السنوات	مناصب الشغل الجديدة
1985	122.000
1986	74.000
1987	64.000
1988	60.000
1989	56.000
1990	113.000

Source : Office National des Statistiques (sans date) : **Collection Statistique N° 48**, Alger.

- يتضـح مـن خـلال معطيـات الجـدول انخفـاض إنشـاء مناصـب الشـغل الجديـدة و ذلـك بـدءا مـن سـنة 1986 حيـث كـان لانخفـاض أسـعار البتـرول فـي هـذه السـنة (1986) تـأثير كبيـر علـى الاقتصـاد الجزائـري إذ تعتبـر هـذه الفتـرة أسـوء فتـرة مـر بهـا الاقتصـاد الجزائـري مـن بـين كـل الفتـرات السـابقة، حيـث تميـزت بارتفـاع معـدلات البطالـة و ضـعف الجهـاز الإنتـاجي مـع غلـق بعـض المؤسسـات و بيـع جـزء مـن الـبعض الأخـر، إذ تخلـت الدولـة عـن النشـاط الاقتصـادي بسـبب المديونيـة و الاتفاقيـات المبرمـة مـع الهيئـات الماليـة الدوليـة، ولـدت هـذه الوضـعية التزايـد فـي ارتفـاع معـدلات البطالـة بشـكل محسـوس وذلـك كمـا يوضحه الجدول التالي:

[1] - MEDJKOUN Mohamed , **OP.CIT,** P155.

جدول رقم (21) : تطور معدل البطالة (1982-1990)

السنوات	معدل البطالة (%)
1982	16.8
1984	16.4
1985	16.9
1986	17.4
1987	22.5
1989	18
1990	11.76

Source : Office National des Statistique, Algérie **: collection statistique N°= 48.**

- أدى فشل إعادة هيكلة المؤسسات و انخفاض أسعار البترول و ما تبعه من أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري, أدى إلى وجوب تبني إصلاحات اقتصادية لتفعيل الاقتصاد الوطني, فتم تبني مجموعة إصلاحات اقتصادية سنة 1988 كانت على النحو التالي:[1]

- تكييف تخطيط التحولات الإقتصاديةمع إصلاح المؤسسات العمومية وإدماج القطاع الخاص ضمن مسيرة التنمية للبلاد.

- دخول الاستثمار الخاص ضمن آليات المساهمة في التنمية الشاملةوإعطائه أكثر حرية من ذي قبل.

- تشجيع التصدير و ترقيته و ذالك من خلال إعطاء بعض التحفيزات الضريبية و النقل و منح بطاقات القروض لبعض المؤسسات العمومية المصدرة, و تسهيل إستراد المواد للمؤسسات المصدرة.

- إعطاء دور جديد للمؤسسات الاقتصادية العمومية و ذلك من خلال إعطائها أكثر استقلالية في التكفل بشؤونها بشكل مباشر.

- أدت هذه الإصلاحات إلى تحسين طفيف في بنية التشغيل لفترة نهاية الثمانينات و بداية التسعينات و ذلك كما يوضحه الجدول التالي:

[1]- بن شهرة مداني (2009): **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل في الجزائر,** دار حامد للنشر و التوزيع, عمان, 2009, ص 172.

جدول رقم(22) : تطور بنية الشغل حسب قطاع النشاط الاقتصادي

قطاع النشاط	(%) 1989	(%) 1990	(%) 1991
- الفلاحة	22	20,1	22,6
- الصناعة	13,6	14,8	13,6
- البناء و الأشغال العمومية	16,2	15,1	12,9
- النقل	5,2	5,6	5,7
- التجارة و الخدمات	13,5	15,2	16,4
- الإدارة	29,5	29,2	28,8
المجموع	100	100	100
المجموع الفعلي	4.432.000	4.517.000	4.583.000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (1992):**الجزائر بالأرقام, نشرة 1992,** الجزائر.

- تظهر نتائج الجدول بأن المجموع الفعلي للتشغيل تطور و تحسن من سنة لأخرى من سنة 1989 إلى 1991.

- رغم هذا التحسن في بنية الشغل إلا أن معدل البطالة بقي في ارتفاع مستمر حيث قدر في سنة 1991 بـ 21 % بعدد إجمالي يقدر بـ 1.261.000 بطال [1] بسبب ارتفاع فئة السكان النشيطة.

المطلب الثالث: سياسة التشغيل في الفترة (1990-1999)

نتيجة المشاكل الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 في السوق الدولية أدى ذالك إلى انخفاض حجم الاستثمارات و ارتفاع معدل البطالة إلى مستويات قياسية، حيث و في سنة 1990 لأول مرة في الجزائر كان الرصيد الصافي لخلق مناصب العمل سالب حيث خسرت الجزائر 150.000 منصب عمل مقارنة مع سنة 1989 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء[2].

- استوجبت هذه الوضعية القيام بمجموعة من الإصلاحات من أجل التخفيف من حدة الأزمة وا عادة تفعيل الاقتصاد المحلي و أبرز هذه الإصلاحات الاستعداد النفسي للدخول في اقتصاد السوق

[1] - Office National des Statistique : **Collection Statistique N° 47,** Algérie, p 22.

[2]- MEDJKOUN Mohamed, op.cit.P155.

وذلك من خلال تحرير المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات وإقرار نظام الخوصصة ورفع الدعم وإقرار تشريعات اقتصادية بسن قوانين ومراسيم من أجل تفعيل الاستثمار، أهم هذه القوانين: إصدار قانون النقد والقرض لتصليح المنظومة المصرفية للاقتصاد الوطني وما تبعه من قوانين أخرى، ونتيجة الضائقة المالية التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات بسبب انخفاض أسعار الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار الواردات من الحبوب والمواد الواسعة الاستهلاك، أدت هذه الوضعية ذلك بتوجه الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لطلب مساعدة فحدث اتفاق بين الجزائر و الصندوق في جوان 1991 و هو الإتفاق الثاني من نوعه حيث الاتفاق الأول حدث في 30 ماي 1989 تحصلت من خلاله الجزائر من خلال الاتفاق الثاني على قيمة 400 مليون دولار كقروض تدفع على أربعة أقساط مقابل تطبيق برنامج التثبيت الذي ينص على :

- تحرير التجارة الخارجية وتطبيق إصلاح التعريفات الجمركية ورفع نظام رخص الاستيراد وتشجيع الصادرات[1]
- تخفيض القيمة الدينار
- تحرير أسعار السلع والخدمات و رفع الدعم
- فتح المجال للمؤسسات الخاصة في الاستثمار

- من النتائج المباشرة لهذا الاتفاق زيادة عدد البطالين من 1.260.000 بطال سنة 1991 إلى 1.482.000 بطال سنة 1992 ليتزايد من سنة 1993 إلى سنة 1994 من 1.770.000 بطال إلى 2.100.000 بطال إذ إنتقل معدل البطالة من 21 % سنة 1991 إلى 23,15% سنة 1993 ليزداد في سنة 1994 إلى 24,4 %[2].

- يوضح الجدول التالي تطور التشغيل و البطالة بين سنتي 1993 و1994

[1]- خالدي الهادي, مرجع سابق ذكره, ص 114.

[2]- شرابي عبد العزيز, بن حبيب عبد الرزاق (2007): **السكان و التنمية في بلدان المغرب العربي إشارة خاصة إلى معضلة البطالة**, مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, العدد 14, ص 22.

جدول رقم (23): تطور البطالة و التشغيل بين سنتي 1993-1994

الفئات	1993	1994
- السكان الناشطين	6.561.000	6.814.00
- التشغيل الهيكلي	4.273.000	4.325.000
- الفلاحة	1.035.000	1.023.000
- الصناعة	532.0000	528.000
- البناء والأشغال العمومية	659.000	667.000
- النقل، المواصلات، التجارة والخدمات	876.000	896.000
- الإدارة	1.171.000	1.211.000
- التشغيل الغير الرسمي - المشتغلون بالمنزل و آخرون	769.000	829.000
عدد البطالين	1.519.000	1.660.000
نسبة البطالة %	23.15	24.4

Source : Office National des Statistique : **L'Algérie en quelque chiffres, résultats 1993/1994,** Edition N°26, p23.

- توضح نتائج الجدول ارتفاع معدل البطالة من سنة 1993 الى سنة 1994 اذ ازدادت الوضعية الاقتصادية تفاقما بدءا من سنة 1994 حيث بلغت المديونية 84% من مداخيل الصادرات هذا ما دافع بالجزائر بالبدء في مفاوضات مراطونية مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على القروض، لكن كل المحاولات باءت بالفشل ما دفع الجزائر إلى قبول برنامج التعديل الهيكلي الذي يفرضه الصندوق على كل دولة تطلب المساعدة، هذا البرنامج يرتكز على ما يلي: [1]

- تخفيف الطلب الداخلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية
- تخفيض قيمة العملة المحلية
- خوصصة القطاع العمومي

[1]- كلو مهدي (2003/2002): **الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة**, دراسة حالة عينة من حملة الشهادات العليا, مذكرة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, قسم العلوم الإقتصادية, ص64.

- تحرير التجارة الخارجية
- إعادة جدولة الديون
- إن برنامج التعديل الهيكلي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات المالية بعيدا عن التوازنات الاقتصادية الكلية وبتالي أدى برنامج التعديل الهيكلي إلى أثار سلبية على البطالة و التشغيل بحيث ارتفعت نسبة البطالة من 24% سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 1997، في هذه الفترة قدر عدد البطالين بـ 2,3 مليون بطال إذ حوالي 360.000 أجير فقدو مناصب عملهم أو وجهو إلى البطالة التقنية بين 1994 و 1998 هذا ما أدى إلى الطلب المتزايد للعمل السنوي [1]،و الجدول الموالي يوضح تطور سوق الشغل من سنة 1990 إلى سنة 1999.

جدول رقم (24): تطور سوق الشغل من سنة 1990 إلى سنة 1999

السنوات	طلبات العمل	عروض العمل	التشغيل الدائم	التشغيل المؤقت	المجموع
1990	229.845	78.783	33.055	27.443	60.498
1991	158.875	53.922	19.382	22.837	42.219
1992	170.709	44.815	14.752	21.916	36.668
1993	153.898	43.031	15.173	20.258	35.431
1994	142.808	44.205	12.806	24.179	36.985
1995	168.387	48.695	11.578	29.885	41.463
1996	134.858	36.768	6.134	25.976	32.110
1997	163.800	27.934	5.090	19.740	24.830
1998	166.299	28.192	3.926	22.638	26.564
1999	121.309	24.726	3.727	18.690	22.377

Source : Office National des Statistiques: **L'Algérie en quelques chiffres, résultat 1998-1999**, Algérie, Edition 2001 N= 30.

- يتضح من خلال أرقام الجدول أن التشغيل المحقق، أي مجموع التشغيل الدائم + التشغيل المؤقت عرف تناقص بصفة متتابعة خلال سنوات التسعينات إذ قدر الانخفاض بـ 38.121 منصب شغل بين سنة 1990 و سنة 1999 و هذا بسبب الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (برنامج التثبيت و برنامج التعديل).

[1]- بن شهرة مدني, مرجع سابق ذكره, ص 181.

المبحث الثاني: أسباب تفاقم البطالة و سياسة مواجهتها لفترة برنامج الإصلاح الاقتصادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر و سياسات مواجهتها حيث ستقتصر دراستنا على فترة بداية الإصلاح الاقتصادي (أي فترة التسعينات).

المطلب الأول: أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر

تتعدد و تختلف أسباب البطالة من بلد لأخر حيث تؤثر كل من السياسة الاقتصادية و النمو الاقتصادي و الاجتماعي و سياسة التعليم و التكوين و النمو الديمغرافي (حجم السكان)، تؤثر كلها في جانب العرض أو جانب الطلب لسوق الشغل.

-بصفة عامة يمكن إدراج أسباب البطالة في الجزائر إلى ما يلي:

الفرع الأول: انخفاض أسعار المحروقات و معدل النمو الاقتصادي: إن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة تفوق 70% على الجباية البترولية في تسيير ميزانية الاقتصاد، إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على إنتاج و تصدير المحروقات بنسبة 96%، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية يعرف الاقتصاد فيها حالة الرواج بارتفاع حجم الاستثمارات ومن ثم خلق مناصب الشغل, و انخفاض معدلات البطالة في حين يحدث العكس تماما في حالة انخفاض أسعار البترول إذ تنخفض الاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع حجم البطالة.

- عرف الاقتصاد الجزائري أزمات حادة و إختلالات على المستوى الكلي بسبب انخفاض أسعار البترول في بداية الثمانينات حيث وصل سعر البرميل إلى 14 دولار سنة 1986 ما أدى إلى الانكماش الاقتصادي بانخفاض حجم الاستثمارات و ارتفاع لمعدلات البطالة للفترات اللاحقة، كما أن الركود الاقتصادي العالمي في نهاية السبعينات للقرن الماضي ترتب عنه إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول النامية أدت الوضعيات السابقة إلى ارتفاع حجم المديونية و انخفاض حجم الاستثمارات والنمو الاقتصادي مماأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة و التضخم في الجزائر في نهاية الثمانينات و فترة التسعينات.

الفرع الثاني: ثقل المديونية: إن انخفاض أسعار النفط سنة 1986 أدى إلى تفاقم أزمة المديونية في الجزائر التي كانت موجودة أصلا قبل سنة 1986 بسبب اعتماد الجزائر على المديونية في تمويل الاستثمارات الصناعية في فترة الستينات و السبعينات إذ تم مواصلة الاعتماد على المديونية في فترة الثمانينات ولكن لدعم الاستهلاك على حساب الاستثمار.

- انفجرت المديونية الجزائرية بعد سنة 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط ما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية من 13 مليار دولار إلى 9 مليار دولار خلال سنة واحدة (1985-1986)،علما أن الصادرات النفطية تمثل أكثر من 90%من مجموع الصادرات الجزائرية[1]

- يبين الجدول الموالي تطور مديونية الجزائر و تأثيرها على مداخيل الصادرات :

جدول رقم (25): تطور مديونية الجزائر و تأثيرها على مداخيل الصادرات

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنة	1983	1984	1985	1986	1990	1993	1998
قيمة الديون	3,30	17,00	16,50	20,60	26,12	32,72	33,20
مداخيل الصادرات	-	14,9	13,65	8,69	13,37	-	-
قيمة الديون / مداخيل الصادرات **(بالنسبة المئوية)**	-	88	0,81	40	50	-	-

المصدر: شلالي فارس, مرجع سابق ذكره, ص 43.

- نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة الديون من فترة 1983 من 3.30مليار دولار أمريكي إلى 17.00 مليار دولار أمريكي سنة 1984 أي بزيادة قدرها حوالي 5 مرات بقيت تقريبا في نفس المستوى سنة 1985 لتبدأ بعد ذلك في الارتفاع مع مرور السنوات إلى أن وصلت 33,20 مليار دولار سنة 1998 في حين مدا خيل الصادرات انخفضت من 13,65 مليار دولار سنة 1985 إلى 8,69 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط.

- وصلت قيمة خدمة الديون من إجمالي الصادرات إلى 82% سنة 1991 ما فرض على الجزائر طلب المساعدة من المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي)، التي فرضت على الجزائر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي هو عبارة عن بداية التحول نحو اقتصاد السوق حيث قامت الجزائر بتطبيق برنامج الخوصصة الذي أثر بشكل رئيسي في سوق الشغل بسبب

[1] -BRAHIMI Abd el Hamid (1992)**: L'économie Algérienne,** Office des Publication Universitaire, Alger, p 226.

حل المؤسسات العاطلة و تسريح عدد كبير من العمال فاق المليون عامل ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة.

الفرع الثالث: ارتفاع حجم السكان: يمكن اعتبار الزيادة السكانية سلبية إذ كانت تفوق معدل الزيادة في النمو الاقتصادي إذ يحدث في هذه الحالة ارتفاع معدلات البطالة ♦ و انخفاض القدرات الإنتاجية بسبب عدم قدرة الاقتصاد على توفير مناصب الشغل الملائمة للزيادة السكانية.

- عرفت الجزائر ارتفاع حجم السكان بدءا من تاريخ الاستقلال سنة 1962 حيث انتقل عدد السكان من 6 مليون نسمة 1962 , إلى 18 مليون نسمة سنة 1979 بزيادة قدرها 6 مليون نسمة خلال 12 سنة بمعدل 500.000 نسمة كل عام.

- مع بداية الثمانينات كان ينظر لعامل النمو الديمغرافي عائقا خطيرا في وجه التنمية و أنه سيخلق مشاكل كبيرة للاقتصاد الذي لم يكن قادر و لن يقدر على تحملها، و بتالي تم تبني سياسة سكانية تساعد على تحقيق التوازن بين النمو الاجتماعي الديمغرافيو النمو الاقتصادي[1].

- من خلال العرض السابق يتضح أن الانفجار الديمغرافي الذي عرفته الجزائر حتى أواخر الثمانينات ساهم بشكل سلبي في تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر لفترة التسعينات.

الفرع الرابع: برنامج الخوصصة : إن من أبرز الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بداية من فترة التسعينات تطبيق برنامج الخوصصة الذي فرض على الجزائر أثناء تطبيق برنامج التعديل الهيكليمن قبل صندوق النقد الدولي حيث و حسب برنامج الحكومة تهدف عملية الخوصصة إلى:

- المساهمة في المحافظة على مناصب الشغل عن طريق بيع هذه المؤسسات للعمال.[2]

♦لمزيد من التفاصيل يرجى العودة إلى:

- BENISSAD Hocine (1998) **: Algérie, restrictions et réformes économiques (1979-1991),** Office des Publication Universitaire, Alger, p 32.
- BEN ACHENHOU Mourad (1997) **: Réforme économique : dette et démocratie,** Edition ECHERIFA, Alger p 26.
- Banque d'Algérie (1997) : **Le Journal interne de la Banque d'Algérie .**
- هني أحمد (1992)**: المديونية,** مؤسسة الفنون المطبعية الجزائر, ص 55.

[1]- تومي حسين (1996/1995)**: مشكلة النمو الديمغرافي و التنمية في مجتمعات العالم الثالث, دراسة نموذج الجزائر,** مذكرة ماجستير جامعة الجزائر III معهد علم الاجتماع, ص 68.

[2] - BENOSMANE Mahfoud : (1998/1999): **Ajustement structurel et privatisation,** in Les Cahiers du CREAD N° 46/47 Algérie; P 92.

- تمكين المؤسسات من تنفيذ خطط الاستثمار الخاص بها إذ لن تحتاج لخفض عمالها بل يستوجب عليها زيادة عمال آخرين نتيجة توسيع نشاطها[1].

- انطلقت عملية الخوصصة في سنة 1994 إذا تم البدء في خوصصة المشاريع الصغرى فمن مجموع 274 مؤسسة و نشاط قابل للخوصصة تم خوصصة 177 منها فقط, وفق كل أشكال الخوصصة التي أعيد بعثها بصفة مكثفة سنة 1997، أما القطاعات التي ستمسها الخوصصة بعد ذلك تمثلت في قطاع الخدمات, قطاع مواد البناء, قطاع الإنجازات الكبرى قطاع الصناعة الغذائية أما المؤسسات الكبرى فتخوصص ابتداء من سنة 1999 [2].

- واجهت عملية الخوصصة عند البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 العديد من العقبات اهمها أن المؤسسات العمومية الاقتصادية تعاني من فائض في العمالة حيث قدرت النسبة الواجب تصفيتها بحوالي 5 ٪ من عدد العمال سنة 1997، إذ حسب الخبراء الاقتصاديين سترتفع هذه النسبة إلى أكثر من الضعف و بالفعل انخفض عدد العاملين بمؤسسات القطاع العمومي بـ 519.881 في عامل نهاية السداسي الثاني لسنة 1997 [3]،و الجدول الموالي يوضح عدد العمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها خلال الفترة (1994-1997).

الجدول رقم (26): يوضح عدد العمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها خلال (1994-1997)

السنوات	عدد العمال	عدد المؤسسات
1994	20.908	200
1995	236.300	300
1996	1.004.998	162
1997	162.175	503
المجموع	**519.881**	***985**

Source : Ben Chahar Madani, op cité p 264 .

* - 985 مؤسسة منها 633 مؤسسة محلية, 268 مؤسسة عمومية 85 مؤسسة أجنبية.

[1]- هالة السعيد **(2006): الآثار الاقتصادية لبرنامج الخوصصة في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية**, مجلة مصر المعاصرة, مصر, ص 63.

[2]- BENACHENHOU Abdelatif **(1998/1999) : Bilan d'une réforme économique inachevé en méditerranée,** in Les Cahiers du CREAD N° 46-/47, Algérie, P65.

[3]- بن شهرة مدنيمرجع سابق ذكر ه ص 263.

- تظهر نتائج الجدول زيادة عدد المؤسسات المخوصصة من سنة إلى أخرى إذ إنتقل من 200 مؤسسة سنة 1994 إلى 503 مؤسسة سنة 1997 أي بزيادة أكثر من الضعف في ظرف 4 سنوات.

- أثرت عملية الخوصصة بشكل كبير في سوق الشغل الجزائر ي بفعل خفض الطلب على العمالة نتيجة تسريح العمال وحل و غلق بعض المؤسسات المفلسة الأخرى، ما أدى إلى ارتفاع مستوى البطالة إلى مستويات قياسية في فترة نهاية التسعينات.

الفرع الخامس: السيطرة المفرطة للقطاع العمومي: غداة الاستقلال بعد تبني النظام الاشتراكي لتفعيل و إنعاش الاقتصاد الجزائري عن طريق مخططات تنموية أو كلت مهمة إنجازها إلى القطاع العمومي هذا القطاع الذي منحه المشر ع الجزائري قوة كبيرة في الاقتصاد جعلته يحتل الصدارة في سوق الشغل حتى أواحر الثمانينات و هذا ما يظهر ه الجدول الموالي.

جدول رقم (27): تطور حصة القطاع العمومي في خلق مناصب الشغل (خارج القطاع الفلاحي)

السنة	1969	1973	1977	1980	1984	1986	1987	1989	1992	1996
النسبة المئوية لخلق مناصب الشغل	38,8	45,8	56,8	71,0	74,2	76,8	75,1	71,6	62,6	53

Source : office National des Statistiques : **L'Algérie en quelque chiffres 1971-1998 Algérie.**

- يبين لنا الجدول تطور دور المؤسسات العمومية في خلق مناصب الشغل إذ انتقل من 38,8 ٪ سنة 1969 إلى 75,10٪ سنة 1987 ليعرف بعد ذلك انخفاض بمرور السنوات وصل نسبة 53,6 ٪ سنة 1996، إذ ترجع هذه السيطرة إلى الحماية الكلية التي منحت لهذا القطاع من أي منافس سواء في السوق الداخلية من طرف الخواص أو السوق الخارجية من طرف المؤسسات الأجنبية.

- دامت هذه السيطرة إلى غاية فترة نهاية الثمانينات حيث نتج عن الوضعية الاقتصادية آنذاك ضرورة إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الجزائري و ذلك بدءا من فترة بداية التسعينات، الهدف الأساسي من هذه الإصلاحات التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق بضرورة فتح المجال أمام الخواص و القطاع الأجنبي للمشاركة في التنمية الاقتصادية للبلاد و في كل المجالات.

المطلب الثاني: سياسة مواجهة البطالة ضمن برامج تشغيل الشباب وإدماجه

إن الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الجزائر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات كان لها تأثير كبير على سوق الشغل حيث أن السياسات المالية و النقدية التي اتبعتها الدولة في تلك الفترة لإعادة تنشيط الاقتصاد المحلي و تهيئته للدخول في اقتصاد السوق أدت إلى تحسين التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي وتم ذلك على حساب التدهور الحاد للقدرة الشرائية للأسر و استفحال ظاهرة البطالة التي اتسمت بارتفاعها لدى الشباب (أكثر من 80 ٪ من البطالون تقل أعمارهم عن 30 سنة)[1]

- فقد أثبتت الدراسات التطبيقية بأن انخفاض معدل التضخم بـ 1٪ يصاحبه ارتفاع معدل البطالة بمعدل يتراوح ما بين 1 ٪ و 1,5 ٪[2].و بناءا على كل ما سبق قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات والإجراءات المرافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لامتصاص حجم البطالة التي كانت في تزايد مستمر تتمثل هذه الإصلاحات في إنشاء عدة أجهزة متعددة ومختلفة لتشغيل الشباب وإدماجه سنحاول التطرق إليها كما يلي:[3]

الفرع الأول: برنامج تشغيل الشباب: يتمثل هذا البرنامج في ورشات عامة من قبل الجماعات المحلية و الإدارات و الوزارة المكلفة بقطاعات الفلاحة والري و الغابات وقطاع البناء والشغال العمومية إذ يتم تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاصة المقصون من المنظومة التربوية و ذلك، بغية تسهيل عملية دمجهم في الحياة المهنية.

- يستمد البرنامج موارده المالية من قبل الدولة عن طريق صندوق إعانة تشغيل الشباب و ذلك و فق عدد المستفيدين ومستوى التأجير وحسب الاجر الوطني المضمون دون أخذ مستويات تأهيل الشباب. عرف هذا البرنامج نتائج مخيبة للأمل بسبب:

- أغلب مناصب العمل مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة بسبب ارتباطها بالأجر الوطني الأدنى المضمون
- غياب هيئة محلية تقوم بالتوجيه والتنسيق
- مركزية نظام التسير

---

[1]- نفس المرجع السابق, ص 273.

[2]- أشرف البنان محمد جمعة **(2002): دور الصناعات الصغيرة في حل مشكل البطالة في مصر,** أطروحة الدكتوراه, جامعة القاهرة, مصر, ص 26.

[3]-Conseil National Economique et Social (2002)**: Evaluation des dispositifs d'emploi (Rapport de Commission de Travail,** Alger, p 45.

- نتيجة هذا الفشل تم التخلي عن هذا الجهاز و تم استبداله بجهاز جديد يعرف بجهاز الإدماج المهني للشباب مع بداية سنة 1990

الفرع الثاني: جهاز الإدماج المهني للشباب: يهدف هذا الجهاز إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية إذ تم تطبيقه منذ سنة 1990 حيث استفاد منه قرابة 332.000 شاب للفترة (1994 –1995) لمدة 6 أشهر في المتوسط موزعين على مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الإدارة والبناء والأشغال العمومية تقريبا[1]

- أما بالنسبة للفترة (1995-1998) فقد انتقل عدد المدمجين من 141.586 شاب إلى 152.900 شاب سنة 1998, إذ تتكلف السلطات المحلية بتوظيف الشباب في المؤسسات العمومية مقابل مساهمة هذه المؤسسات في صندوق مساعدات تشغيل الشباب الذي أصبح يعرف بعد سنة 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

- لم تكن نتائج جهاز الإدماج المهني عند مستوى التطلعات المرجوة منه و ذلك لعدة اعتبارات أهمها:[2]

- اقتصرت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية على الأشغال غير المنتجة و ذات تأهيل ناقص
- عدم وجود فرص التثبيت التي لم تتعدى نسبة 4 ٪ سنة 1999.
- ربط منح المستفيدين بالحد الأدنى للأجر.

الفرع الثالث: مساعدة الشباب في إنشاء مؤسسات صغيرة: يتم مساعدة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و 35 سنة على إنشاء مؤسسات صغيرة و ذلك بعد إجراء كل الدراسات الاقتصادية التي تثبت الجدوى الاقتصادية للمشروع، إذ يتمكن الشباب في الانطلاق في المشروع بعد تقديم نسبة تتراوح بين 5 ٪ و 20٪ من تكلفة المشروع مع الاستفادة من مساهمة البنك بنسبة 70٪ على أكثر تقدير، أما مساهمة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب تكون 10 ٪ و 25٪ من تكلفة المشروع.

- يتم تسديد قيمة القرض البنكي على مدة 5 سنوات بسعر فائدة, أما قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فهو بدون فوائد و يتم تسديد قرض الوكالة بعد تسديد القرض البنكي[3]، كما يستفيد

---

[1]- Conseil National Economique et Social (2001) : **Evolution des dispositifs d'emploi,** Alger, P21.

[2]- نفس المرجع السابق, ص 280

[3]- بن شهرة مدني, مرجع سابق ذكره, ص 276.

مستثمر ي التعاونيات من تكوين لمدة 6 أشهر في مؤسسات التكوين المختصة تمكن الشباب من معرفة شروط تشغيل المشاريع.

- ساعد هذا البرنامج في التخفيف من حدة البطالة ولو بنسبة ضئيلة وذلك بإنشاء 8.500 ورشة في نهاية 1997.

المطلب الثالث: برامج أخرى مرافقة للتخفيف من حدة البطالة

الفرع الأول : التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة: هي عملية تشغيل الأشخاص العاطلين عن العمل والذين بلغو السن القانونية للتشغيل اذ يهدف هذا الإجراء الى تقديم منح مالية لفئة البطالين مقابل القيام بأنشطة للصالح العام وذلك بموافقة البنك العالمي وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج 22.000 مليار دج, استفاد منها 1.515.000 شخص للفترة (1995-1998)[1], وذلك عن طريق تشغيل الشباب العاطل عن العمل في ورشات البلديات، إذ حدد مبلغ الاستفادة بـ 3000 دج/ شهريا، تكون الاستفادة منه شخصا واحدا لكل عائلة وتتم طريقة التشغيل وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي.

الفرع الثاني: الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة: أنشئ هذا الجهاز في سنة 1997 على أساس القرض الممنوح من البنك الدولي للإنشاء والأعمار بهدف خلق مناصب شغل في المناطق المحرومة والمنعزلة لتنميتها وفك العزلة عنها، وذلك من خلال تطبيق نشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالي من التقنية و لا معدات ضخمة لتنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكة الطرقات والري والغابات ومشاريع أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية .....الخ وذالك على مراحل كمايلي:

أ - **المرحلة الأولى (1997 – 2000):** تم الشروع في هذه المرحلة بالمشاريع الضخمة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، اذ خصصت الجزائر ما قيمته 4,13 مليار دج، ما يعدل 50 مليون دولار (حوالي ثلث المبلغ الممنوح من طرف البنك الدولي للإنشاء والإعمار لإنجاز مشاريع تخص:

- الإشغال العمومية لصيانة الطرق البلدية والولائية
- الزراعة (مكافحة التصحر والتخفيف من ظاهرة الجفاف)
- المنشات الصغرى (إنشاء وتصليح شبكات توزيع وتطهير المياه)
- العمران و أشغال التهيئة

[1] - Conseil National Economique et Social (2002) : **Evaluation des dispositifs d'emploi,** Alger, P21.

- أدى الانجـــاز الفعلـــي لهـــذه المشـــاريع بـــين ســـنة 1997 و 2000 أدى إلـــى تشـــغيل 140.000 شـخص (حـوالي 36 شـخص لكـل ورشـة), إذ تـم إنشـاء 42.000 منصـب شـغل دائـم ويبـين الجدول الموالي حصيلة الأشغال والوظائف المنجزة إلى غاية 30 سبتمبر 2000 .

- **جدول رقم (28) :**حصيلة الأشغال والوظائف المنجزة إلى غاية 30 سبتمبر 2000

المكونات	عدد المشاريع			الوظائف		
	التقديرات	الانجازات	%	التقديرات	الانجازات	%
الطرق	1 638	1 622	99,02	70 399	56 670	80,50
الغابات	1 130	1 149	101,68	42 517	40 037	94,17
الفلاحة	10	5	50,00	457	471	103,06
الري	931	933	100,21	30 097	29 581	98,29
التهيئة	137	137	100,00	5 333	4 210	78,94
المجموع	3 846	3 846	100	148 803	139 969	94,06

المصـــدر:المجلـس الـوطني الاقتصـادي و الاجتمـاعي (نـوفمبر2001): **التقريـــر الـــوطني حـــول التنميـــة البشرية 2000,** الدورة التاسعة عشر، الجزائر، ص 157.

ب - المرحلـــة الثانيـــة (2001-2004): تخـص هـذه المرحلـة فتـرة الإنعـاش الاقتصـادي (2001-2004), إذ خصص مبلغ 9 مليار دينار لإنشاء حوالي 22.000 منصب شغل ثابت.

<u>الفـرع الثالـث: عقـود مـا قبـل التشـغيل:</u> نظـرا لارتفـاع نسـبة البطالـة عنـد خريجـي المعاهـد والجامعـات قامـت الجزائـر فـي جويليـة 1998 بإنشـاء جهـاز برنـامج عقـود مـا قبـل التشـغيل حيـث تقـوم الوكالـة الوطنيـة لـدعم تشـغيل الشـباب بتسـيير هـذا الجهـاز الـذي يخـتص فـي مكافحـة البطالـة لـدى فئـة الشـباب الـذين تفـوق أعمـارهم عـن 19 سـنة، الحـائزين علـى الشـهادات الجامعيـة أو التقنيـين السـاميين بالإضـافة إلـى البـاحثين عـن منصـب شـغل لأول مـرة إذ يلتـزم الصـندوق الـوطني لـدعم تشـغيل الشـباب بـدفع أجـور المسـتفيدين مـن هذه العملية كمايلي :

- يستفيد الحائزون على شهادة جامعية من 6000 دج / شهريا لمدة سنة

- يستفيد الحائزون على شهادة تقني سامي من 4500 دج / شهريا لمدة سنة

- فـي حالـة تمديـد فتـرة الاسـتخدام يتحمـل الصـندوق الـوطني لـدعم تشـغيل الشـباب فـي السـنة الثانيـة 80 % مـن قيمـة المنحـة ويتحمـل المسـتخدم 20 % مـن القيمـة الكليـة لمنصـب العمـل وفـي السـنة الثالثـة يتحمـل

الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب 20 % من قيمة المنحة ويتحمل المستخدم 80 % من قيمة المنحة الكلية لمنصب العمل.

- أظهرت نتائج عقود ما قبل التشغيل في الفترة ما بين 1998 – 2000 أن عرض العمل يفوق بكثير الطلب عليه، كما أن إدماج الشباب في مناصب عمل دائمة بعد فترة عقود ما قبل التشغيل ضئيل جدا.

الفرع الرابع: برنامج المساعدة بالقروض لإنشاء المؤسسات المصغرة: من أجل القضاء على البطالة والفقر ثم إنشاء جهاز القروض المصغرة الذي أصبح عمليا بداية من السداسي الثاني من سنة 1997, إذ يهف هذا الجهاز إلى مساعدة الشباب مهما كان مستواهم بحيث تتر اوح أعمارهم بين 15 سنة و 40 سنةيهدف إلى مساعدتهم على خلق وا إنشاء مؤسسات إنتاجية أو خدماتية تعمل على إيجاد مناصب شغل، يمول هذا الجهاز من قبل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ويتم تسيره من قبل هيئات تتداخل فيما بينها كمايلي :

- **مديرية تشغيل الشباب**: تتولى مساعدة واستقبال وتوجيه المترشحين في تكوين الملف والحصول على قرار المطابقة.

- **مديرية الشؤون الاجتماعية**: تابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي تتولى تحديد السياسات المتبعة لتحديد المشاريع المؤهلة للإستفادة من القروض.

- **البنوك:** منح القروض

- يستفد المشروع من الاعانات المالية والامتيازات الجبائية وذلك كمايلي :

❖ **- في حالة التمويل الذاتي:** يستفد المشروع في هذه الحالة من إعفاءات جبائية وشبه جبائية استثنائية

❖ **-في حالة التمويل الثنائي:** يستفيد المشروع في هذه الحالة من قروض بدون فائدة تمنح من طرف الوكالة كمايلي:

- إذا كان مبلغ المشروع أقل أو يساوي 2 مليون دج يستفيد في هذه الحالة المشروع من 25 % قرض بدون فائدة وتكون المساهمة الشخصية 75 %

- أما إذا كان مبلغ المشروع بين 2 مليون و 10 مليون دج يستفيد المشروع في هذه الحالة من قرض قيمته 20 % بدون فائدة (80 % من المشروع تكون مساهمة شخصية)

❖ **- في حالة التمويل الثلاثي** : يستفيد المشروع من القروض كمايلي:

- اذا كان مبلغ المشروع أقل أو يساوي 2 مليون دج يستفيد في هذه الحالة المشروع من قرض بنكي ب 70 % من قيمة المشروع بفوائد و 25 % قرض بدون فوائد تمنح من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وبالتالي في هذه الحالة تكون المساهمة الشخصية تقدر بـ 5 % من قيمة المشروع .

- اذا كان مبلغ المشروع ما بين 2 مليون دج و 10 مليون دج يستفيد في هذه الحالة المشروع من قرض بنكي بفوائد بنسبة 70 % وقرض من دون فوائد من قبل الوكالة بنسبة 20 % وتكون المساهمة الشخصية في هذه الحالة تقدر بـ 10 % من قيمة المشروع .

- بلغ عدد الملفات التي تم إيداعها بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 22.700 ملف منها 16.000 ملف معتمد ويمكنها الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة ، اذ صنفت مشاريع قطاع النقل في الصدارة بـ 34.14 % منها 17.88 % لنقل المسافرين ويليه قطاع الفلاحة بـ 20,51 % والخدمات 20,8 % في حين سجلت الصناعة والإشغال العمومية وقطاع الصيد والري النسب التالية على التوالي: 6.54 % و3.41 % و3.6 % من مجموع المشاريع المؤهلة[1].

[1]- بن شهرة مدني، مرجع سابق ذكره، ص 291 , 292.

خلاصة الفصل الرابع :

- ارتكزت سياسة التشغيل في الجزائر من فترة الاستقلال إلى فترة نهاية السبعينات على سياسة التصنيع في الصناعات المصنعة من صناعة الحديد والصلب والصناعات البتر وكيماوية والمحروقات.....الخ, وبدرجة اقل على القطاع الزراعي ما أدى إلى تحقيق معدلات بطالة مقبولة بسبب انجاز مركبات صناعية ضخمة سمحت بامتصاص جزء كبير من العمالة مع حجم كثافة سكانية مقبول في تلك الفترة.

- ابتداء من ثمانينات القرن الماضي تم التخلي على سياسات الصناعات المصنعة وانجاز المشاريع الكبرى إذ تم التحول إلى دعم الاستهلاك على حساب الاستثمار، هذا ما أدى إلى انعكاسات سلبية على سوق الشغل خاصة مع زيادة النمو الديمغرافي الضخم الذي عرفته الجزائر في بداية الثمانينات ضف إلى ذلك انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية سنة 1986 التي زادت من تعقيد وضعية الشغل لسوق العمل الجزائري.

- في فترة التسعينات قامت الجزائر بالتحول من الاقتصاد الممركز إداريا إلى اقتصاد السوق وذلك بتطبيق إصلاحات اقتصادية تمثلت في برنامج التثبيت وبرنامج التعديل الهيكلي التي كانت لها أثار جد سلبية على سوق الشغل تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة التي فاقت 24 % سنة 1994 .

- إن سوق الشغل الجزائري يعتمد ويرتكز على القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات العمومية الاقتصادية في طلب العمالة خاصة قطاع الخدمات الإدارية الحكومية، كما يرتكز أيضا في طلب العمالة على القطاع الخاص الأجنبي إذ يرتكز هذا القطاع على الصناعة وخاصة المحروقات، في حين أن عرض العمل في الجزائر في تطور مستمر خاصة لدى فئة الشباب أقل من 30 سنة.

- إن سياسة مواجهة البطالة لفترة التسعينات لم تعطى نتائج معتبرة بسبب ضعف قدرات القطاع الخاص في تعويض القطاع العام في سوق الشغل ومواكبة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة خلال فترة التسعينات.

- بعدما تطرقنا في الفصل الثالث من هذه المذكرة إلى أهم محطات التجربة الجزائرية في الإستثمار للفترة (1962-1999) و تعرضنا في هذا الفصل (الرابع) إلى سياسة التشغيل في الجزائر و أسباب تفاقم البطالة للفترة (1962-1999)، يمكننا الآن التطرقفي الفصل الموالي و الأخير (الفصل الخامس) إلى دراسة السياسة الإستثمارية في الجزائر و تأثيرها على البطالة و التشغيل في خلق فرص الشغل الدائمة للفترة (2000-2010).

الفصل الخامس:

السياسة الاستثمارية في الجزائر و انعكاساتها على التشغيل و البطالة

المبحث الأول :

تحليل و وصفي لكل من البطالة والاستثمار في الجزائر للفترة (1999-2009)

المبحث الثاني:

واقع السياسة الاستثمارية في الجزائر وتأثيرها على البطالة و التشغيل

تمهيد:

إن ارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 1999 سمح للجزائر بتحقيق عائدات جد مهمة استغلتها الجزائر لإطلاق و تحقيق مشاريع استثمارية تنموية، مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وذالك من أجل تحقيق التنمية الشاملةو التخفيف من حدة البطالة، وفعلا الجزائر حققت بداية من سنة 2000العديد من المشاريع التنموية الإستراتيجية المهمة, خاصة المشاريع المتعلقة بالبنيالتحتية الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا ماسمح للجزائر بفتح مناصب شغل جديدة و التخفيف من حدة البطالة ولو مؤقتان و بتالي سنحاول في هذا الفصل التعرف على سياسة الاستثمار التي انتهجتها الدولة بداية من سنة 2000، وذالك من خلال المبحث الأول الذي سنتطرق فيه إلى الجانب الوصفي و التحليلي لمناخ الاستثمار في الجزائر،و الواقع الفعلي للاستثمار و البطالة، أما في المبحث الثاني من هذا الفصل سنتطرق إلى السياسة الاستثمارية للجزائر للفترة (2000-2010) و انعكاساتها على البطالة و خلق فرص الشغل الدائمة.

المبحث الأول: عرض تحليلي و وصفي لكل من البطالة والاستثمار في الجزائر للفترة (2000-2010)

المطلب الأول: عرض المناخ الاستثماري ومقوماته في الجزائر

الفرع الأول: مفهوم المناخ الاستثماري: لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجيا إلى أن أصبح يشمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للفرص الاستثمارية.

- هناك عدة تعاريف لمناخ الاستثمار نذكر منها التعريفين التاليين:
- **يقصد بمناخ الاستثمار:** مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وتتمثل هذه الأوضاع في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة نظامها القانوني ومدى وضوحه واتساقه وثباته.[1]
- **مناخ الاستثمار:** هو مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر والتي تتمثل أهمها في: سياسات الاقتصاد الكلي و التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة..... الخ, والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل، والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر.[2]

الفرع الثاني: مقومات المناخ الاستثماري: يرتكز المناخ الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات نوجز أهمها فيما يلي:

أ - المناخ السياسي والأمني: هناك العديد من العوامل السياسية التي تؤثر في مدى ملائمة المناخ الاستثماري حيث عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى خفض معدلات الاستثمار وبذلك يفقد المستثمر الثقة في إستقرار الجهاز الحاكم الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الاستثمارية في المناطق الأكثر استقرارا وأمنا.

---

[1]- شرف الدين أحمد، مرجع سابق ذكره، ص287.

[2]- النجار سعيد (1991): **نحو إستراتيجية قومية الإصلاح الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر, ص126.

- يتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي: [1]

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا

- موقف الأحزاب السياسية من الاستثمارات الأجنبية.

- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

ب- المناخ الاقتصادي: ويمكن إدراج أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي كالآتي:

- مقدار المو ارد الطبيعية المتاحة داخل البلد
- مقدار البنية التحتية ومدى صلاحياتها
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية
- مرونة السياسة المالية والنقدية وما تحتويه من تحفيزات
- درجة وضوح و إستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر
- مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية و مدى كفاءة سوق المال داخل الدولة
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين وتحويل رأس المال و الأرباح

<u>الفرع الثالث: المناخ الاستثماري في الجزائر:</u> حسب خبراء البنك الدولي في تقديرهم لمناخ الأعمال في الجزائر فإن الفترة الزمنية اللازمة لبحث مشروع استثماري في الجزائر قد قلصت من 120 يوم إلى حوالي27 يوم فقط، وحددوا وبدقة أن العقار الصناعي يشكل أهم العقبات للمشاريع الاستثمار ية وأن مناخ الأعمال متعلق بالهياكل القاعدية (موانئ، مطارات، وشبكة الطرقات.....الخ), وكذلك متعلق بالسياسة النقدية والمالية للبلد، كما بينوا أهمية المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر المتعلقة بالنزعات في مجال الاستثمارات والوضوح والاستقرار في الإطار التشريعي وتنظيم المبادلات والاقتصاد الموازي، وعقود العمل والحد الأدنى من الأجور، وقد أشار الوزير حميد طمار

[1]- قدي عبد المجيد (2002): **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر 09/08، أفريل 2002، ص145.

وزير المساهمات وترقية الاستثمارات في المحاضرة التي ألقاها على هامش أشغال الدورة العادية للغرفة التجارية البلجيكية العربية اللكسومبورغية التي عقدت ببروكسل بتاريخ 15 جوان 2006، أشار الوزير إلى أن الجزائر شرعت في تقديم تسهيلات ومزايا لاستقطاب المستثمرين الأجانب من بينها الحصول على العقارات الصناعية، وتخفيض الضرائب على الفوائد وتقليص مهلة الحصول على الاستثمار، كما اعترف الوزير الجزائري بوجود عراقيل ونقائص في النظام الجزائري تعود بالدرجة الأولى إلى عدم تأقلم العقليات مع عملية تحرير السوق وغياب إستراتيجية إشهارية مثلى للتعريف بمؤهلات الجزائر في المجال الاقتصادي.

الفرع الرابع: المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين في الفترة (2000-2010): لتجسيد السياسة الاقتصادية للدولة ولتفعيل الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار، قامت الدولة الجزائرية بسن مجموعة من القوانين ومنح تحفيزات للمستثمرين وذلك كما يلي:

أ- قانون الاستثمار رقم 01-03: لقد جاء الأمر 01-03 تعويضا للأمر رقم 93-12 قصد رفع العراقيل التي واجهت المستثمر في ظل قانون 93-12[1] , والمتمثلة كما تم الإشارة إليه سابقا في العراقيل الإدارية المالية، العقارية وكذا التداخل في الصلاحيات بين وكالة APSI والشباك الوحيد وعدم الإنسجام بين الهيئات المكلفة بتشجيع وترقية الاستثمار في تطبيق النصوص القانونية ومركزية القرارات.

- ففي ظل هذه المشاكل بادر المشرع الجزائري في إعادة النظر في قانون 93-12 بإصدار الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أهم ما جاء به من حيث الأجهزة هو إنشاء المجلس الوطني للاستثمار (CNI) , وهذا من أجل التخفيف على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) التي جاءت استبدالا لوكالة(APSI) إذ كلف المجلس الوطني للاستثمار بالفصل في الإمتيازات الممنوحة وتحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي وذلك باقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار أي هناك توزيع للمهام بين الهيئتين(CNI) و(ANDI) وهذا قصد تقليص مدة الرد على ملفات المستثمرين من 60 يوم كأقصى أجل ابتداءا من تاريخ الإيداع لطلب الامتيازات (حسب قانون 93-12) إلى 30 يوم فقط (حسب قانون 01-03).[2]

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية, العدد 47, المؤرخة في 2001/08/20, الأمر رقم 01-03 المتضمن تطوير الاستثمار.

[2]- أنظر المادة 07 من الأمر رقم 03/01 مرجع سابق ذكره.

- كما حدد المرسوم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 في المادة 11 منه أنه بعد معاينة إنطلاق الاستغلال يستفيد الاستثمار من إعفاء من الضريبة لمدة 10 سنوات على النشاط الفعلي و على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي وعلى الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.[1]

- يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس معاملة الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات المتعلقة بالاستثمار، كما نصت المادة 16 من نفس الأمر على أن لا يمكن أن تكون الاستثمار ات المنجزة موضوع مصادرة إدارية (كتأميم), إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به وا إذا كان ولابد فينبغي أن يترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.[2]

- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5٪ في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف نقل الملكية بعد تقييمها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار

- تستفيد الاستثمارات الأجنبية المنجزة إنطلاقا من مساهمة رأس المال الأجنبي، تستفيد من عملة صعبة حرة التحويل بسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من إستيرادها قانونا, من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتىوا إن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية

المطلب الثاني: واقع الاستثمار للفترة (2000-2010)

الفرع الأول : الهيئات المكلفة بالاستثمار للفترة (2000-2010)

أ- المجلس الوطني للاستثمار CNI: تم إنشاء هذا المجلس بموجب المادة 19 من الأمر رقم 01-03 التي تنص على إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي تتمثل مهامه كما يلي:

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها
- اقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار لمسايرة التطورات الملحوظة
- الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات

[1]- أنظر المادة 11 من الأمر رقم 03/01، مرجع سابق ذكره.

[2]- أنظر المادة 14 و16 من الأمر (01-03), مرجع سابق ذكره.

- يقترح رئيس الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه

- يقوم المجلس الوطني للاستثمار أيضا بالإضافة إلى الإجراءات السابقة يقوم بتحديد المبلغ المتوقع للمخصصات الموجهة لصندوق دعم الاستثمارات ومدونة النفقات التي يمكن تحميلها لهذا الصندوق.[1]

- يتشكل المجلس من وزير المالية، الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بالتعاون، الوزير المكلف بتهيئة المحيط. [2]

- يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر ويتم ضمان أمانة المجلس من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 01-281)

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)[3] : مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي حيث يقوم وزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة (المادة 01)، من حيث مهام الوكالة في إطار الاستثمار، وبالتعاون مع الإدارات والتنظيمات المعنية (المادة 3) بالقيام بما يلي:

- ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية
- إستقبال إعلام و مساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية
- تسهيل إستكمال شكليات إنشاء المؤسسة وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي
- ضمان إحترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء
- وضع أو إنشاء الشباك الوحيد طبقا للمادتين 23 و24 من الأمر رقم 01-03 على مستوى كل ولاية
- الجمع والإعلان عن كل المعلومات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار و الإستفادة من خبر ات وتجارب الدول الأخرى
- تحديد العراقيل والعقبات التي تواجه تنفيذ الاستثمارات واقتراحالتدابير التنظيمية و القانونية لمعالجتها على مستوى السلطات العمومية

---

[1] - Journal Officiel Algérien n°55 du 26-09-2001, voir l'article N° 01 et 04 du décret exécutif n°01-281 du 24-09-2001, relative à la composition et au fonctionnement du Conseil National de l'Investissement.

[2] - Voire l'article N° 5 même décret 01-281.

[3] - Journal Officiel Algérien n° 68 du 16-10-2002, Voire le décret n° 02-314 du 14-10-2002

- يتشكل مجلس إدارة (ANDI) من ممثل رئيس الحكومة (رئيسا)، ممثلي الوزارات المعنية، (المساهمات وتنسيق الإصلاحات ,الداخلية والجماعات المحلية، الشؤون الخارجية، المالية، الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهيئة المحيط) ، بالإضافة إلى ممثل محافظ بنك الجزائر وممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) وثلاث ممثلين من منظمات أصحاب العمل معينين من بين نظائرهم على مستو ى كل ولاية.

الفرع الثاني: واقع الاستثمار في الفترة (2000-2010) : شهدت هذه الفترة ارتفاع حجم الاستثمارات سواء المحلية الخاصة أو العمومية، وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية ما سمح للجزائر بتحقيق عائدات مهمة، كما أن القوانين والتشريعات الخاصة بهذه الفترة سمحت بدخول مستثمرين أجانب خاصة في قطاع الخدمات (الاتصالات) وقطاعي المال والبنوك من خلال فتح فروع لبنوك مختلطة، فضلا عن توجه بعض المستثمرين الأجانب لعقد شراكات مع بعض المؤسسات الجزائرية الخاصة.

- **فقد عرفت الفترة (2001-2004) :** الشروع في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي بمبلغ قدره 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار وهذا بهدف تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر مناصب الشغل، شمل برنامج الإنعاش الاقتصادي على خمس مجالات للاستثمار ذات أهمية وذلك كما يلي:

جدول رقم (29) : التراخيص المالية لقطاعات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	رخص البرنامج (مليار دج)	النسبة المئوية
دعم الإصلاحات	45	8,57
الفلاحة والصيد البحري	65,4	12,46
التنمية المحلية	114	21,71
الأشغال الكبرى	210,4	40,08
الموارد البشرية	90,2	17,18
الإجمالي	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2001)**: تقرير حول الظرف الاقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني**، ص23.

- يتضح من خلال الجدول أن النسبة الكبرى من مبلغ برنامج الإنعاش مخصصة للأشغال الكبرى وذلك راجع إلى أن في هذه الفترة عملت الدولة على تدعيم إنشاءات البنية التحتية للأشغال العمومية من خلال إنشاء الطرق السريعة والمطارات وسدود المياه .....الخ.

- كما عرفت الفترة (2002-2008) إنجاز 8.180 مشروعا استثماريا بقيمة 20,5 مليار دولار حسب تصريح السيد عبد الكريم منصوري رئيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على هامش ندوة حول الاستثمار بالجزائر العاصمة وذلك كما يلي: [1]

إن الوكالة سجلت إجمالي 48.228 مشروعا استثماريا في الفترة (2002-2008) تم إنجاز نحو 17٪ منها وهو ما يمثل 8.180 مشروعا بقيمة بغت 20,5 مليار دولار إذ بلغ عدد المشاريع التي أنجزها الجزائريين 7.925 مشروعا بينما بلغ العدد بالنسبة للأجانب 225 مشروعا وصنف قطاع النقل في صدارة هذه الاستثمارات بـ 4.142 مشروع يليه قطاع الصناعة بـ 1.532 مشروعا ثم قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـ 1.459 مشروعا وقطاع الخدمات بـ 570 مشروعا والصحة بـ 171 مشروعا وأخيرا قطاع السياحة بـ 100 مشروع، وأضاف المسؤول أن هذه المشاريع عرضت 129 ألف وظيفة وأشار إلى أن عام 2009 شهد تسجيل أكثر من 19.700 مشروع استثماري بارتفاع بلغت نسبته 17٪ مقارنة بعام 2008 وهو ما يمثل 28٪ من المشاريع المصرح بها في الفترة (2002-2008)، وتوقع المسؤول أن توفر هذه الاستثمارات التي تبلغ قيمتها 908 مليار دج نحو 156 000 وظيفة.

- إذ يجب الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية الذي تم اعتماده منذ صدور المرسوم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والتي تم التصريح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بداية من سنة 2002 إلى غاية سنة2003 ما قيمته 61.604 مليون دج لأزيد من 147 مشروع بـ 18.923 منصب شغل موزعة جغرافيا كما يلي:

[1] - www. Djazairelakhbar/home/economie.dz consulté en juin 2011.

جدول رقم (30) : التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها خلال الفترة (2002-2003)

المناطق	عدد المشاريع	النسبة ٪	المبلغ (مليون دج)	النسبة ٪	عدد مناصب الشغل	النسبة ٪
الدول العربية	60	40,82	17 356	28,17	4 286	22,65
أوروبا	79	53,74	43 853	71,19	7 973	42,13
أمريكا	2	1,36	327	0,53	6 492	34,31
آسيا	6	4,08	68	0,11	172	0,91
المجموع	147	100	61 604	100	18 923	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (2004).

- يلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد المشاريع للدول الأوروبية والعربية وحسب تصريحات بعض مسؤولي الوكالة فإن هذه المشاريع تركزت أساسا في قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية (خاصة النقل)والصناعة الغذائية وا إنتاج الإسمنت والصناعة الصيدلانية، كما أكد الوزير المنتدب المكلف بالمساهمة وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر أنه وصلت قيمة الإستثمارات خلال سنة 2004 ما يقارب 4 مليار دولار مقابل 1,2 مليار دولار سنة 2003، حيث سجلت الجزائر 54 مشروع في شكل استثمار أجنبي وفي شكل شراكة وهذا في السداسي الأول من سنة 2004 بمبلغ 112 مليار دج ما يقابل 1,5 مليار دولار، تم التصريح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منها 31 مشروع استثمار أجنبي مباشر (IDE) بمبلغ 107 مليار دج (1,4 مليار دولار) و 23 مشروع شراكة مع مؤسسات محلية بمبلغ 4,5 مليار دج (60 مليون دولار).[1]

- وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة سجلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أن نسبة 82٪ من المبلغ الإجمالي المذكور أعلاه أتى من الكويت التي تحصلت على تراخيص إستعمال الهاتف النقال (الوطنية للإتصالات) بـ 1.1 مليار دولار (88,5 مليار دج) ثم تلتها مصر بـ 177 مليون دولار (15,7 مليار دج) ثم ليبيا بـ 11 مليون دولار (1 مليار دج).[2]

[1] - www.anima.wed.ovg.resean.euro-méditeranéen consulte en Juin 2011.

[2] - IBID.

- استقبلت الجزائر ما بين (2001-2004) ما يزيد عن 243 مستثمر أجنبي مباشر أو بشراكة وهذا من 31 دولة منها 8 دول من الإتحاد الأوروبي، بلغت تكلفة هذه الاستثمارات ما يعادل (3,5 مليار دولار خارج قطاع المحروقات).

المطلب الثالث: واقع التشغيل خلال الفترة 2000- 2010

إن تحول النظام الاقتصادي الجزائري إلى الاقتصاد الليبرالي في مطلع التسعينات أدى إلى ظهور مشكلات معقدة أمام الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتصدرها صعوبة التوفيق بين المكاسب الاقتصادية والتضحيات الاجتماعية خاصة فيما تعلق منها بالاختلالات الكبيرة التي وقعت في سوق العمل، بسبب بداية تخلي الدولة عن النشاط الاقتصادي وعدم كفاءة القطاع الخاص المحلي لأخذ مكانة القطاع العام لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي خاصة أمام التراجع الحاد لعروض العمل مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل مما جعل موضوع التشغيل يقفز إلى المراتب الأولى ضمن أولويات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إن التحول نحو النظام الليبرالي لم يكن وحده السبب في أزمة التشغيل في الجزائر ذلك أن هشاشة النظام الاقتصادي الجزائري بسبب التسيير المركزي البيروقراطي كشف عن ضعف المؤسسات والهيئات المكلفة بتنظيم وتسيير سوق العمل في الجزائر، بل وانعدام آليات التحكم في سوق العمل في الجزائر بصفة كلية.

الفرع الأول: السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة: لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات وا إلى منتصف الثمانينات نتيجة الموارد البترولية الكافية وارتفاع أسعار البترول آنذاك ولكن ما إن بدأت أسعار البترول في الانخفاض في منتصف الثمانينيات حتى بدأت ظاهرة البطالة بالبروز إذ تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17٪ سنة 1978 إلى 28٪ سنة 1995 ليصل إلى حدود 30٪ سنة 1999[1], هذا الارتفاع جاء نتيجة عدة عوامل سياسية اقتصادية واجتماعية مترابطة أبرزها الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينات للتحول نحو اقتصاد السوق وبالتالي عند نهاية فترة التسعينات وخاصة بعد عودة ارتفاع أسعار البترول سنة 1999 انتهجت الدولة سياسة اقتصادية تقوم على مجموعة من الأبعاد المتعددة الجوانب، ترمي إلى

[1]- أحمية سليمان (مارس 2009): **محاضرة حول السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**, كلية الحقوق جامعة الجزائر.

تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والهيكلية، فبالنسبة لآليات وبرامج التشغيل التي اعتمدتها الدولة لتنفيذ سياستها في هذا الشأن فإنها متعددة منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمالية مثل: حاملي الشهادات الجامعية والتكوين المهني, والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمتوسط وحتى لمن هم دون تأهيل، هذه السياسة يمكن اختصارها في المحاور التالية:

المحور الأول: يتعلق باستحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب، وفي هذا الإطار تم إتخاذ إجراءات لتعزيز عملية مرافقة المبادرين الشباب لتجسيد أكبر قدر ممكن من المشاريع القابلة للتمويل وتتمثل الأهداف التي ارتسمتها الدولة بالنسبة للجهازين ANSEJ و CNAC في الوصول إلى تحقيق تمويل حوالي 17.000 مشروع خلال الفترة (2009-2013) مع تقديرات استحداث أزيد من 55.000 منصب شغل سنويا وخلال نفس الفترة[1].

المحور الثاني: ويتعلق بالتشغيل المأجور للشباب من خلال جهاز دعم الإدماج المهني في إطار المرسوم التنفيذي 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني الموجه إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة, أي الذين يبحثون عن أول عمل لهم، وهو الجهاز القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة والذي يهدف إلى الإدماج المهني لهؤلاء الشباب الموزعون على الفئات الثلاثة التالية:

- **الفئة الأولى:** الشباب الحاملين لشهادات التعليم العالي، والتقنيين الساميين خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.
- **الفئة الثانية:** الشباب القادمين من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين زاولوا تربصا مهنيا.
- **الفئة الثالثة:** الشباب بدون تكوين ولا تأهيل: حيث يتم هذا الإدماج بواسطة عقود عمل محدودة المدة لا تتجاوز 6 أشهر كحد أقصى.
- **المحور الثالث:** يتعلق بالمخطط الوطني للتشغيل الذي صادقت الحكومة عليه في أفريل 2008 الذي يتضمن 7 محاور مترابطة الهدف منها الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

[1] - نفس المرجع السابق.

- يرتكز هذا المخطط لتحقيق هذا الهدف على ما يلي:
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائمة.
- ترقية سياسة تحفيز و تشجيع المؤسسات على خلق مناصب الشغل.
- تحسين و عصرنة تسيير سوق العمل.
- إنشاء وتنصيب هياكل للتنسيق بين القطاعات.
- متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها.

-هذه المحاور الثلاثة وا ن لم يكن لها علاقة مباشرة مع مستوى العرض والطلب إلا أنها عناصر أساسية في تسيير سوق العمل من حيث أنها تساهم في تصحيح الاختلالات وتوفر الشروط المناسبة للتقريب بين عروض العمل والطلبات عليها إلى جانب أنها تساعد على معرفة سوق العمل عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات.

<u>الفرع الثاني: واقع البطالة في الفترة (2000 – 2010):</u> عرفت هذه الفترة انخفاض معدلات البطالة من سنة لأخرى من حوالي تقريبا 30٪ سنة 1999 إلى حوالي 10٪ سنة 2010 حسب نتائج الديوان الوطني للإحصائيات ONS والجدول التالي يوضح تغيرات معدلات البطالة من سنة 2001 إلى سنة 2010.

جدول رقم (31) : تغيرات معدلات البطالة من سنة 2001 إلى سنة 2010

السنة	معدل البطالة (٪)
2001	27,30
2003	23,70
2004	17,70
2005	15,30
2006	12,30
2007	13,80
2008	11,30
2009	10,20
2010	10,00

Source : Office National des Statistiques Diverses publications.

- تظهر نتائج الجدول الإنخفاض المذهل لمعدلات البطالة من سنة لأخرى بسبب كثرة المشاريع الاقتصادية التي تبنتها الدولة خاصة في البنى التحتية من إنجاز الطرق السريعة والموانئ والمطارات وسدود المياه ومحطات توليد الكهرباء .....الخ.

أ- <u>وضعية التشغيل والبطالة لسنة 2010:</u>

- **قدرت فئة السكان النشطة لسنة 2010 بـ 10.812.000 شخص.**
- **معدل النشاط الاقتصادي** = 41.7٪
- **فئة السكان النشطة المشتغلة** قدرت **بـ 9.735.000 شخص**

هيكل التشغيل حسب النشاط الاقتصادي يتوزع كما يلي:

- 55.2٪ للتجارة والخدمات.
- 19.4٪ للبناء والأشغال العمومية.
- 13.7٪ للصناعة.
- 11.7٪ للزراعة.

- كما أظهرت الإحصائيات أن نسبة 2 على 3 من الموظفين يشتغلون في القطاع (الخاص– المختلط) بمعدل فعلي يقدر بـ 6.390.000 شخص

<u>فيما يخص البطالة:</u> قدر معدل البطالة بـ 1.076.000 شخص بمعدل يقدر بـ 10٪

- كما أظهرت نتائج الديوان الوطني للإحصائيات أن البطالة تخص أكثر فئة الشباب التي يتراوح سنها (16-24 سنة) بنسبة 21.5٪ أي بمعدل 1 شاب يشتغل على 5 شباب لا يشتغلون في حين بلغ معدل البطالة عند فئة الشباب من 25 سنة فما فوق بـ 7.1٪.

- كما تمس البطالة فئة الشباب الجامعيين بنسبة 7.3٪ في حين فئة المتحصلين على الشهادات العليا يبلغ معدل البطالة عندها 21.4٪.

المبحث الثاني: واقع السياسة الاستثمارية في الجزائر وتأثيرها على البطالة و التشغيل

المطلب الأول: تعريف و أنواع السياسات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي

الفرع الأول: تعريف السياسة الاستثمارية على المستوى الكلي: هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة. [1]

- **ويمكن أيضا تعريف السياسة الاستثمارية:** أنها مجموعة من القواعد والمبادئ العامة والتوجهات المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية في الاقتصاد القومي من حيث حجم وأولويات الاستثمار وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي و إستراتيجيته الإنتاجية ونمطه ومصادر تمويله خلال فترة زمنية معينة. [2]
- **ويمكننا أيضا تعريف السياسة الاستثمارية:** بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة الدخل والنمو وتحقيق التشغيل الكامل.

الفرع الثاني: محددات السياسة الاستثمارية (على المستوى الكلي): عند دراسة تحديد وتصميم سياسات الاستثمار على المستوى الكلي لابد من الأخذ بعين الاعتبار ما يلي: [3]

1- هيكل الإنتاج القائم وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو القائمة في كل قطاع.

2- الادخار القومي ومن أهم العوامل المؤثرة فيه:

- هيكل الأجور والتغيرات المتوقعة فيها
- هيكل الأسعار والتغيرات المتوقعة فيها
- السياسات المالية المتوقعة من حيث مدى زيادة أو خفض الضرائب والإنفاق العام
- التغير في الأنماط الاستهلاكية ومعدلات الاستهلاك

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد (1997): **السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء، الشرق، ص173.

[2]- موزاوي بلال (2003/2002): **الإستثمار و التنمية الإقتصادية, تجربة الجزائر**, مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر III، كلية العلوم الاقتصاديةو علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية, ص88.

[3]- نفس المرجع السابق، ص89.

- السلوك الادخارية والقيم الاجتماعية السائدة

3- حالة الاقتصاد الوطني من حيث الكساد، الانتعاش، التفاؤل أو التشاؤم

4- هياكل رأس المال المستهدف وتوزيعه بين القطاعات

5- هيكل الإنتاج المستهدف وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو المستهدفة

6- معدلات النمو والتنمية المستهدفة

- تسعى سياسات الاستثمار على المستوى القومي إلى تحقيق أهداف كلية للمجتمع حيث ترتكز في الجانب الاقتصادي, على زيادة الدخل القومي بمعدلات متزايدة بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة القومية وتحقيق التشغيل الكامل وتخفيض معدلات البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل ودعم ميزان المدفوعات وا إحداث التوازن الخارجي والحفاظ على قيمة العملة الوطنية.....الخ.

<u>الفرع الثالث: أنواع سياسات الاستثمار:</u> توجد العديد من أنواع سياسات الاستثمار على المستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن أن نعرض بعض هذه الأنواع كما يلي: [1]

أ- سياسة توزيع الاستثمار بين القطاع العام والخاص: إذ يتم توزيع الاستثمارات بين القطاع العام و الخاص حسب وزن الاستثمارات، وحسب إتجاه اقتصاد هذه الدولة الذي يقوم على الملكية العامة أو على الملكية الخاصة.

ب - سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة: ترتكز هذه السياسة على توفير الحوافز والمزايا والضمانات التي تعمل على جذب الاستثمار المباشر إلى داخل البلاد أو من خلال المناطق الحرة[2]، إذ تتنافس الدول على المناطق الحرة الصناعية لما لها من مزايا، والحوافز للإنتاج والاستثمار ويشكل نظام المناطق الحرة الصناعية، البديل الأكثر ملائمة للدول النامية، حيث يمكنهم من تشجيع الاستثمار من أجل التصدير ويربطهم بالأسواق الدولية.

ج - سياسة توزيع الاستثمار على الأقاليم الاقتصادية: وترتكز هذه السياسة على تقسيم الاقتصاد الوطني إلى أقاليم اقتصادية، ثم يتم تحديد الأقاليم ذات الأولوية والتوجه الاستثماري وتستخدم الحوافز والمزايا والضمانات التي تحقق ذلك، والهدف هو إحداث التوازن في التنمية الاقتصادية في بعدها الإقليمي.

---

[1] – موزاوي بلال مرجع سابق ذكره ، ص 93.

[2] - عرابي فتحي (2000): **الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر III, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية, ص62.

د - سياسة الاستثمار حسب الفن الإنتاجي: تتحدد هنا الخريطة الاستثمارية حسب عناصر الإنتاج وأسعارها ومدى توفرها حيث يمكن أن نجد سياسة استثمارية تتجه بدرجة أكثر نحو الاستثمار في مشروعات كثيفة رأس المال وأخرى تتجه إلى مشروعات كثيفة العمل (اليد العاملة).

هـ - سياسة الاستثمار تبعا لمصادر التمويل: ترتكز هذه السياسة على توزيع الاستثمارات حسب مصادر التمويل من حيث كون المصادر الداخلية كافيةوأ لا من حيث وجود مدخرات محلية متوفرة لتحقيق الأهداف الاستثمارية أو ضرورة الاستعانة بالمصادر الخارجية.

- **انطلاقا مما سبق نستنتج مايلي:** تقوم كل دولة باختيار السياسة الاستثمارية الأكثر ملائمة والتي تحقق الأهداف الاقتصادية المرسومة ويتوقف الاختيار على ظروف كل دولة والعديد من العوامل الأخرى التي سبق ذكرها في السابق.

- نشير في دراستنا هذه أننا نركز على السياسة الاستثمارية للجزائر, بحيث سنهتم ونركز على سياسة توزيع الاستثمارات بين القطاع العام والقطاع الخاص (المحلي والأجنبي), وتأثير كل سياسة على معدلات التشغيل والبطالة.

المطلب الثاني: الاستثمارات المحققة للفترة 2000-2010 وتأثيرها على البطالة والتشغيل

عرفت هذه الفترة ارتفاع الاستثمارات إذ قامت الحكومة بإطلاق برامج تنموية, خاصة مشاريع البنية التحتية وذلك قصد جلب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية والقضاء على البطالة.

- فقد بلغ المجموع العام للاستثمارات المحققة حسب منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الفترة 2002- 2010 حوالي 67.808 مشروع استثماري بقيمة 6.728.763 مليون دينار بعدد إجمالي لمناصب الشغل يقدر بـ 940.832 منصب جديد[1].

- يوضح الجدول التالي مجموع المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة ANDI للفترة (2002-2010).

[1]- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

جدول رقم (32) : مجموع المشاريع الاستثمارية المصرح بها لدى وكالة ANDI للفترة(2002-2010)

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	٪	المبلغ مليون دج	٪	عدد مناصب العمل	٪
- الاستثمارات المحلية	67 280	98,45	5 035 015	59,78	866 563	83,88
- الشراكة	245	0,36	843 135	10,01	27 717	2,68
-الاستثمارات الأجنبية المباشرة	283	0,41	850 613	10,10	64 552	6,25
-مجموع الاستثمارات الأجنبية	528	0,77	1 693 748	20,11	74 269	7,19
المجموع العام	68 336	100	8 422 511	100	1 033 101	100

Source : www.ANDI.com/ statistique

- تظهر نتائج الجدول ارتفاع حجم الاستثمارات المحلية المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن بقية الاستثمارات الأخرى إذ تحتل نسبة 98,45 ٪ من مجموع الاستثمارات المصرح بها وتوفر بذلك نسبة 83,88 ٪ من مجموع عدد مناصب الشغل ويوضح الجدول ضعف مجموع الاستثمارات الأجنبية إذ تقدر بـ 528 مشروع بنسبة 0,77٪ من مجموع الاستثمارات المسجلة لدى وكالة (ANDI) وتوفر بذلك 7,19٪ من مجموع مناصب العمل.

- يرجع ضعف الاستثمارات الأجنبية المصرح بها لدى و كالة ANDI إلى ضعف وغياب القوانين التحفيزية لتشجيع الاستثمار وعدم استقرارها إذ في كل مرة يكون إلغاء لقانون سابق ويتم تعويضه بقانون جديد.

- يوضح الجدول الموالي مشاريع الشراكة بين المستثمرين المحليين و الأجانب خلال الفترة (2002-2010).

جدول رقم (33): مشاريع الشركة مع الأجانب المصرح بها لدى وكالة ANDI للفترة (2002-2010)

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
أوروبا	264	305 008
الإتحاد الأوروبي	220	264 602
آسيا	37	513 233
أمريكا	12	59 559
الدول العربية	208	802 097
إفريقيا	1	4 510
أستراليا	1	2 974
متعدد الجنسيات	5	6 366
المجموع	748	1 958 349

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

- يتضح من خلال الجدول أن أوروبا والإتحاد الأوروبي هما أكبر شريك ومساهم للاستثمار في الجزائر بـ 484 مشروع, ثم تأتي الدول العربية بـ 208 مشروع تم تأتي قارة آسيا بـ 37 مشروع في حين تعتبر مشاركة البقية ضعيفة جدا, و ذالك كما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(12): المشاريع التي يشترك فيها الأجانب المصرح بها لدى وكالة ANDI

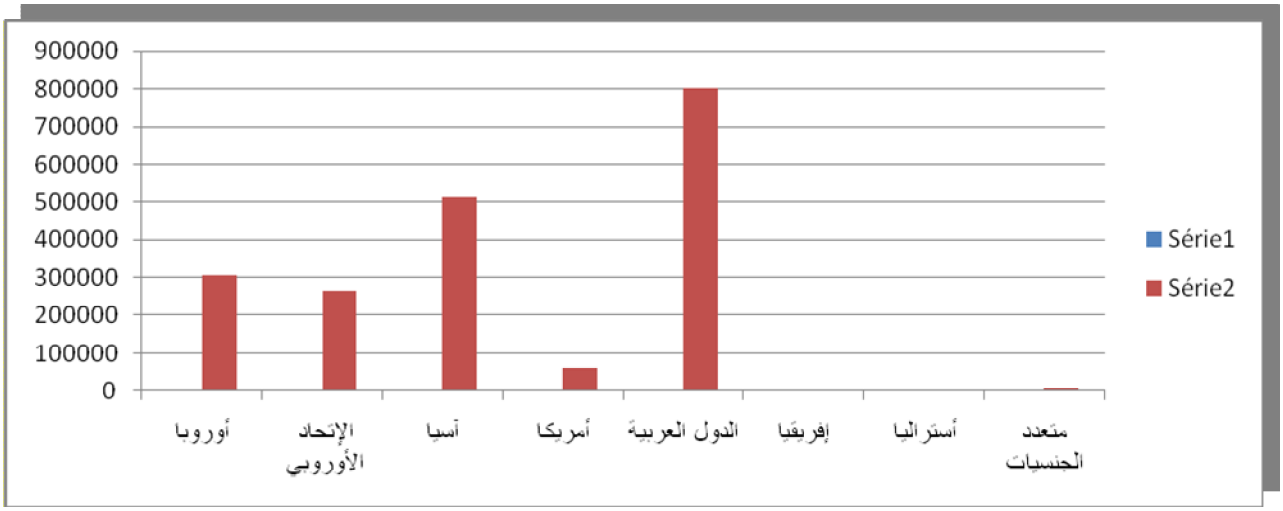

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من معطيات الجدول السابق (رقم 33).

- كشفت الأرقام الرسمية أن استثمارات دول الإتحاد الأوروبي بالجزائر في الفترة بين (2003-2008) لم تتعدى 2,79 مليار دولار في مختلف القطاعات بما فيها المحروقات وحسب ذات الأرقام بلغت 104,07 مليون دولار سنة 2003 لترتفع إلى 172,90 مليون دولار في 2004 و275,25 مليون دولار عام 2005 وهي السنة الموافقة لتطبيق اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لتقفز عام 2006 إلى 522,24 مليون دولار و589,10 مليون دولار سنة 2007 ليتضاعف المبلغ عام 2008.

- فيما يخص توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط الاقتصادي المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كانت كما يلي:

جدول رقم (34) : يوضح توزيع الاستثمارات المصرح بها لدى وكالة ANDI.

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	٪	المبلغ مليون دج	٪	عددمناصب العمل	٪
الزراعة	1 597	2,36	95 831	1,42	28 933	3,08
BTPH	12 155	17,93	1 301 105	19,34	248 207	26,38
الصناعة	7 209	10,63	2 598 459	38,62	244 225	25,96
الصحة	566	0,83	55 188	0,82	12 508	1,33
النقل	39 563	58,35	1 008 984	15,00	227 821	24,21
السياحة	485	0,72	339 862	5,05	41 275	4,39
الخدمات	6 226	9,18	1 086 856	16,15	118 747	12,62
التجارة	2	0,00	37 514	0,56	15 500	1,65
الإتصالات	5	0,01	204 964	3,05	3 616	0,38
المجموع	67 808	100	6 728 763	100	940 832	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

- تظهر نتائج الجدول ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية في القطاعات غير المنتجة، إذ يحتل قطاع النقل الريادة بمجموع 39.563 مشروع استثماري بنسبة 58,35٪ من المجموع الكلي للمشاريع، يليه قطاع البناء بـ 12.155 مشروع بنسبة 17,93٪ من مجموع المشاريع ثم القطاع الصناعي بـ 7.209 مشروع بنسبة 10,63 % من مجموع المشاريع.

- من حيث توظيف اليد العاملة يأتي قطاع البناء في المرتبة الأولى بنسبة 26,38٪ من المجموع الكلي لعدد مناصب العمل ثم يليه القطاع الصناعي بـ 25,96٪ ثم قطاع النقل بـ 24,21٪ من العدد الكلي لمناصب الشغل.

- نلاحظ أن أغلبية المشاريع المسجلة في الجدول باستثناء المشاريع الصناعية أنها مشاريع تخص القطاعات غير المنتجة.

المطلب الثالث: السياسات الاستثمارية في الجزائر للفترة (2000-2010)

ترتكز السياسة الاستثمارية في الجزائر لهذه الفترة على الاعتماد على الاستثمارات العمومية في قطاع البنية التحتية إذ منذ بداية سنة 2000 قامت لجزائر بإعداد ميزانيات ضخمة لإنجاز مشاريع تخص البنية التحتية للاقتصاد الجزائري لتفعيل الاستثمار وتسهيل جلب المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر.

- تميزت هذه الفترة بمرحلتين تم من خلالها تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة: (2001-2004) وتنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة: (2005-2009) وذلك كما يلي:

الفرع الأول: الفترة 2001-2004 (برنامج الإنعاش الاقتصادي): كما تمت للإشارة إليه من قبل تم الشروع في تنفيذ الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004) بمبلغ 525مليار دينار جزائري تتوزع على القطاعات الاقتصادية كمايلي:

جدول رقم (35): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

مشاريع الاستثمار	رخص البرنامج بمليار دينار				
	2001	2002	2003	2004	2004/2001
- دعم الإصلاحات	30	1	-	-	45
- الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4
- التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3	114
- الأشغال الكبرى	93	77,8	37,6	2	210,4
- الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2
المجموع	205,4	171,9	113,2	20,5	525

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، ص123.

- تظهر أرقام الجدول اهتمام الدولة بالأشغال الكبرى الذي منح 40.1 ٪ لهذا القطاع من رخص البرنامج.

الفرع الثاني : الفترة (2005-2009) برنامج دعم النمو الاقتصادي: قدرت القيمة المالية المخصصة لهذا البرنامج ما يقارب 4200 مليار دج للفترة(2005-2009)، إذ كان الهدف من هذا البرنامج هو:[1]

- تحسين شروط العيش للمواطنين.
- ضخ أكبر قدر من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع النمو.
- تضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات.
- ويمكن عرض المخصصات المالية لأهداف هذا البرنامج كما يلي:

جدول رقم (36): مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

مخصصات البرنامج	المبلغ المخصص مليار/دج	النسبة ٪
تحسين ظروف العيش للمواطنين	1 900	45,24
تطوير المنشآت القاعدية	1 700	40,48
دعم الاقتصاد الوطني	350	8,33
عصرنة الخدمات العمومية	200	4,76
تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال	50	1,19
المجموع	4 200	100

المصدر: منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

- يتضح من خلال أرقام الجدول اهتمام الدولة من خلال هذا البرنامج بتحسين ظروف معيشة المواطن وتطوير المنشآت القاعدية من خلال النسب المخصصة لهما من المبلغ الإجمالي للبرنامج 45٪ و41٪ من المبلغ الإجمالي للبرنامج مخصصة لتحسين ظروف معيشة المواطنين وتطوير المنشآت القاعدية على التوالي.

- إن من خلال قرائتنا لرخص برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج النمو الاقتصادي يتضح جليا منذ سنة 2000 اهتمام الدولة بالاستثمار في المنشآت القاعدية للبنية التحتية عن طريق إنشاء الطرق

[1]- خشني سهام، مرجع سابق ذكره، ص24.

السريعة (الطريق السيار شرق- غرب) والطرق الفرعية وبناء السدود والآبار ومحطات توليد الطاقة والكهرباء وتحسين الإتصالات السلكية واللاسلكية وفتح طرق جديدة للسكك الحديدية ومشروع ميترو الجزائر .. الخ.

- إن كل الاستثمارات العمومية التي تقوم بها الدولة هي في مجملها استثمارات تخلق مناصب شغل مؤقتة غير دائمة (بإستثناء مناصب الشغل المستحدثة في قطاع الخدمات), إذ من غير الممكن أن تقوم الدولة بإنجاز مشاريع إنتاجية تخلق الثروة حيث أن هذه المشاريع من اختصاصات المستثمرين الخواص المحليين أو الأجانب وهنا تكمن المشكلة في الاقتصاد الجزائري في:

- أن القطاع المحلي الخاص في الجزائر ليس في المستوى المطلوب لقيادة الاقتصاد الوطني لخلق استثمارات محلية قادرة على خلق الثروة والقيمة المضافة ومناصب الشغل الدائمة وذلك راجع لتهميش هذا القطاع منذ فترة الإستقلال إلى غاية بداية التسعينات إذ في هذه الفترة كانت الهيمنة والسيطرة الكلية للقطاع العمومي بكل مؤسساته على الاقتصاد الوطني من خلال التوجه الاشتراكي للاقتصاد الجزائري.

- أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ضعيف جدا وهذا راجع إلى عدم إستقرار قوانين الاستثمار من جهة ونقص التحفيزات الاستثمارية من جهة أخرى بالإضافة إلى غياب البنية التحتية الأساسية لتسهيل قيام الاستثمارات الخاصة.

- إن كل مشاريع البنى التحتية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2000 تعمل على خلق مناصب شغل مؤقتة (غير دائمة) إذ بمجرد الإنتهاء من المشروع الاستثماري فإن جزء كبير من الفئة الشغيلة يوجهون نحو البطالة بسبب إنتهاء الأشغال.

خلاصة الفصل الخامس:

- من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن السياسة الاستثمارية في الجزائر منذ سنة 2000 أنها قائمة على دعم و إنجاز استثمارات تخص قطاع البني التحتية من إنجاز طرق رئيسية و طرق فرعية وبناء السدود و الآبار ومحطات توليد الطاقة و الكهرباء، وتحديث شبكة الاتصالات .....الخ، وذالك لغرض تهيئة أرضية ملائمة لقيام الاستثمارات الخاصة, المحلية و الأجنبية, إذ قامت الدولة برصد ميزانيات ضخمة لإنجاز هذه الاستثمارات على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة (2001–2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009)، إذ خصص برنامج الإنعاش الاقتصادي نسبة 40 % من القيمة الكلية للبرنامج المقدرة بـ 525مليار دينار وذالك لفائدة الاستثمار في قطاع منشئات البني التحتية، في حين أن برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009) خصص نسبة 41 % من المبلغ الكلي المقدر بـ 4200 مليار دينار لتجسيد السياسة الإستثمارية للدولة القائمة على إنجاز مشاريع البنى التحتية.

- إن هذه المشاريع الضخمة التي أطلقتها الجزائر منذ سنة 2000 سمحت بخلق مناصب شغل عديدة لسبب كثرة المشاريع الاستثمارية خاصة في قطاع البناء و الأشغال الكبرى و قطاع الخدمات ما سمح للجزائر بتخفيض معدلات البطالة سنة بعد سنة بداية من سنة 2000، إذ أنتقل معدل البطالة من 28 % سنة 2000 إلى 10% سنة 2010، أي أن سياسة الاستثمار للدولة نجحت في إحداث مناصب شغل جديدة و التخفيف من حدة البطالة، لكن يجب الإشارة إلى أن مناصب الشغل التي تم إنشاؤها هي مناصب مؤقتة سرعان ما تزول عند الانتهاء من المشاريع الاستثمارية إلا مناصب الشغل المحققة في قطاع الخدمات التي هي مناصب شغل دائمة إذ أن الدولة لا يمكن أن تحقق وظائف شغل دائمة في إطار اقتصاد السوق إلا في قطاع الخدمات، بمعنى أخر أن خلق الثروةومناصب الشغل الدائمة هو من اختصاص القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) الذي يجب تدعيمهو النهوض به لتحقيق ازدهار الاقتصاد الجزائري.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

- إن دراستنا لموضوع **السياسات الاستثمارية و التشغيل في الجزائر**، يتضح جاليا أن الاستثمار هو حجر الزاوية في كل تنمية اقتصادية، إذ تبنى عليه كل السياسات الاقتصادية للتخفيف ومحاربة حدة البطالة التي تعتبر آفة خطيرة لها أبعادو انعكاسات جد سلبية على المجتمع، إذ يجب العمل على محاربتها و التقليل من حدتها وخطورتها وذالك عن طريق فاعلية اختيار السياسة الاستثمارية التي تعمل على خلق مناصب الشغل الدائمة، ومن خلال هذه الدراسة اتضح أن الاقتصاد الجزائري عانى العديد من المشاكل الاقتصادية في ظل الاقتصاد الممركز مما أدى إلى الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي و الاهتمام بسياسة الاستثمار.

- ترتكز سياسة الاستثمار في الجزائر خاصة في الفترة الأخير(2000 – 2010) على الاستثمار في مشاريع البنى التحتية، وذالك عن طريق رصد الحكومة لميزانيات ضخمة لإنجاز مشاريع تخص تحسين وتحديث الطرق الرئيسيةو الفرعية، عصرنه و تحديثخطوط السكك الحديدية، و الميترو، و بناء المطارات المحليةو الدولية، و تحسين الاتصالات السلكيةو اللاسلكية، وبناء سدود المياهو الأبار، و محطات توليد الطاقة والكهرباء، و بناء المساكن والجامعاتو المستشفيات.....إلخ,وذالك بهدف تسهيل قيام الاستثمارات الخاصة (المحليةو الأجنبية) قصد خلق مناصب الشغل الدائمة لتخفيف من حدة البطالةوتحقيق التنمية الشاملة، في حين أن سياسة التشغيل لنفس هذه الفترة ارتكزت على التشغيل في قطاع البناء (السكن)و الأشغال الكبرى، وقطاع الخدمات والتجارة، ولكن ما يجب الإشارة إليه هو أن الاستثمار في مشاريع البنى التحتية في الوقت الحاضر لا تعمل على خلق الثروة لا تؤدي إلى خلق مناصب الشغل الدائمة، إذ عند الانتهاء من المشروع فإن جزء كبير من الفئة الشغيلة يوجهون نحو البطالة.

- و من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا للنتائج التالية:

نتائج الدراسة:

1- ارتكـــزت السياســـة الاســـتثمارية لفتـــرة الســـتينات و الســـبعينات علـــى الاســـتثمار فـــي الصـناعات المصـنعة والثقيلـة عـن طر يـق المؤسسـات العموميـة الاقتصـادية و هـذا مـا سـمح للجزائـر بإنجـاز العديـد مـن المركبـات الصـناعية الضـخمة و هـذا مـا كـان لـه انعكاسـات و أثـار إيجابيـة علـى القطاعـات الصناعية الأخرى، ما سمح للجزائر ببناء قاعدة صناعية متينة لهذه الفترة.

2-أثنـاء فتـرة السـتينات و السـبعينات هنـاك تنـاقض واضـح وصـريح موجـود بـين قـوانين الاسـتثمار لهـذه الفتـرة المشـجعة و المحفـزة للاسـتثمار الخـاص، المحلـيو الأجنبـي والغيـاب الفعلـي و الحقيقـي لهـذه الاسـتثمارات علـى أرض الواقـع، إذ أثنـاء هـذه الفتـرة كـان ينظـر للاسـتثمار الخـاص المحلـي بنـوع مـن الريبـة و الشـك، فـي حـين كـان ينظـر للاسـتثمار الأجنبـي بنـوع مـن العدائيـة علـى أنـه يـنقص مـن السـيادة الوطنية، و ينهب للثروات المحلية.

3-ارتكـزت سياسـة التشـغيل لهـذه الفتـرة (فتـرة السـتينات و السـبعينات)، تقريبـا بشـكل كلـي علـي القطـاع العمـومي خاصـة فـي الصـناعات الثقيلـةو المصـنعة مـا أدى إلـى خلـق مناصـب شـغل دائمـة فـي هـذه القطاعـات،و التقليـل مـن معـدلات البطالـة خاصـة فـي فتـرة السـبعينات و ذالـك بعـد مـا كانـت معـدلات البطالـة مرتفعة في فترة الستينات.

4 - نتيجـــــة التـــــأخر فـــــي إنجـــــاز و إنهـــــاء المشـــــاريع بســـــبب الـــــتعفن الإداري والبيروقراطيـة لفتـرة السـتينات و السـبعينات, تغيـرت السياسـة الاسـتثمارية للجزائـر فـي فتـرة الثمانينـات وذالـك بـالتخلي عـن دعـم الاسـتثمار و التوجـه نحـو دعـم الاسـتهلاك عـن طريـق برنـامج واسـع الاسـتهلاك سـمي ببرنـامج القضـاء علـي النـدرة، ولكـن عرفـت فتـرة الثمانينـات برنـامجيين تنمـويين: همـا المخطـط الخماسـي الأول (1980-1984)، والمخطـط الخماسـي الثـاني(1985-1989)، كانـت أغلـب اسـتثماراتهم موجهـة نحـو مشـاريع السـكن و البنـي التحتيـة إذ تـم التخلـي عـن المشـاريع الضـخمة للفتـرات السـابقة وتـم مواصـلة فقـط المشـاريع التـي هـي فـي طـور الإنجـاز وذالـك سـببه تغييـر وجهـة السياسـة الاسـتثمارية للاقتصـاد الجزائري، نحو مشاريع البني التحتية.

5 - نتيجـة التخلـي عـن دعـم لاسـتثمار و التوجـه نحـو الاسـتهلاك، عرفـت فتـرة الثمانينـات ارتفـاع معـدلات البطالـة وذالـك بـدءا مـن منتصـف الثمانينـات، و بسـبب أيضـا الانفجـار الـديمغرافي الـذي عرفتـه الجزائـر فـي هـذه الفتـرة، مـا أدى إلـى ارتفـاع فئـة السـكان النشـيطة و بتـالي ارتفـاع عـروض العمـل مقارنة مع الطلبات عليها.

6 - نتيجة انخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة للصادرات النفطية في منتصف فترة الثمانينات و بالضبط في جويلية 1986،عرفت الجز ائر بداية انعطاف عنيف لاقتصادها، إذ و إن صح التعبير هذه الوضعية أدت إلي إفلاس الدولة الجزائرية التي طلبت المساعدة من الهيئات المالية العالمية على غرار البنك العالمي وصندوق النقد الدولي FMI اللذان فرضا على الحكومة الجزائرية بالانتقال من الاقتصاد الممركز إداريا إلى اقتصاد السوق عن طريق تطبيق مجموعة من الإصلاحات، بدءا من فترة التسعينات، لقد كانت هذه الإصلاحات مفيدة جدا على مستوى الاقتصاد الكلي إذ أدت إلى تخفيض حجم المديونية الخارجية وإعادة التوازن إلى الميزانية و ميزان المدفوعات و التحكم في التضخم,.....الخ،لكن هذه الإصلاحات علي المستو ى الجزئي أضرت كثيرا بالمواطنين من خلال ارتفاع معدلات البطالة ونقص التشغيل.

7 - نتيجة لأزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 و ما خلفته من أثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، ارتكزت السياسة الاستثمارية لفترة التسعينات علي تشجيع الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبيعن طر يق مجموعة من القوانين التحفيزية أهمها قانون النقد و القرض (قانون 90-10)، وقانون الاستثمار (93- 12) وإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (APSI).

8 – نتيجة التحفيزات التي قدمها قانون الاستثمار (93- 12) عرفت فترة ما بين 1993 و2001 عرفت ارتفاع حجم الاستثمارات الخاصة (المحلية و الأجنبية)و خاصة إستثمارات الشراكة، إذ و حسب وكالة (APSI) بلغت 440 مشروع أغلب هذه الإستثمارات كانت في قطاع الصناعة و بنسبة أقل في قطاع الخدمات و أدت هذه المشاريع إلى إحداث 51.909 منصب شغل جديد.

9 – رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينات (قانون النقد و القرض 90-10)و التحفيزات الاستثمارية التي قدمها (قانون93-12)إ نشاء الوكالة الوطنية لتطوير وتشجيع الاستثمار إلا أن النتائج الفعلية للاستثمارات المحققة على أرض الواقع لم تكن في مستوى تطلعات السلطات العليا في البلاد.

10 - نتيجة عدم قدرة القطاع العمومي و أيضا ضعف الاستثمارات المحليةو الأجنبية علي خلق فرص الشغل الحقيقة، ارتكزت السياسة التشغيلية لفترة التسعينات في مجملها علي مساعدة الشباب ماديا عن طريق رصد ميزانيات ضخمة لدعم روح المبادرة في أوساطالشباب لخلق ور شات صغيرة تعمل علي خلق الثروة وفرص العمل.

11 - لم تعطي سياسة مواجهة البطالة في فترة التسعينات نتائج معتبرة نتيجة ضعف قدرة القطاع العام على مواكبة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة لهذه الفترة بالإنتقال من الإقتصاد الممركز إداريا إلى اقتصاد السوق.

12 – سمحت المشاريع الضخمة التي أطلقتها الجزائر بداية من سنة 2000 في قطاع الأشغال الكبرى والبناء والخدمات وذالك عن طريق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) و برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) سمحت بتخفيض معدل البطالة من حوالي 29% سنة 2000 إلى حوالي 10% سنة 2010.

13 – ترتكز السياسة الاستثمارية الجزائرية للفترة الأخيرة (2000-2010)على دعم وإنجاز إستثمارات تخص البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وذالك قصد تهيئة أرضية ملائمة لقيام الاستثمارات الخاصة، المحليةو الأجنبية.

14 – من خلال دراستنا لواقع الاستثمار في الجزئر و القوانين التحفيزية المشجعة له من سنة 1962 إلى غاية الفترة الحالية يتضح جاليا عدم الاستقرار في القوانين المنظمة للاستثمار، إذ في كل مرة هناك تعديلات و إلغاء لقوانين و مراسيم سابقة وهذا ما يؤدي ضعف و هروب الإستثمارات الأجنبية من الجزائر.

15 - مازالت الاستثمارات في الجزائر مرتبطة بالمداخيل النفطية ففي حالة ارتفاع أسعار النفط ترتفع حصيلة الإيرادات للدولة مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات العمومية الموجهة للاستثمار، و في حالة انخفاض الأسعار النفطية في السوق الدولية تنخفض إيرادات الدولة مما يؤدي إلى انخفاض النفقات الاستثماريةو الاستثمار في الجزائر.

- من أجل ترشيد السياسة الإستثمارية في الجزائر لتحقيق مناصب الشغل الدائمة و من ثم تحقيق التنمية الإقتصادية نقدم مجموعة من الإقتراحات و التوصيات التي تبينا لنا أنها جد مهمة من خلال دراستنا للموضوع.

توصيات الدراسة :

من خلال دراستنا للموضوع و من خلال النتائجو الملاحظات المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات التالية و ذالك كما يلي:

✓ إعادة النظر في السياسة الاستثمارية للجزائر، وذالك بالإسراع في الإنتهاء من مشاريع البنى التحتية و التوجه نحو الاستثمار في القطاع الإنتاجي بتطوير القطاع الزراعي و القطاع الصناعي، وذالك قصد خلق مناصب الشغل الدائمة و المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام كما يجب دعم الاستثمار في القطاع السياحي، وذالك نظرا للعائدات الضخمة التي يتمتع بها هذا القطاع، وللإمكانيات الضخمة التي تتمتع بها الجزائر في هذا القطاع.

✓ الاستعدادالفعلي والنفسي لتأقلم مع متطلبات المتغيرات الاقتصادية الدولية لتحفيز قيام الاستثمارات المحليةو الأجنبية وجذب قوي وفعال للشركات المتعددة الجنسيات.

✓ تنويع السياسة الاستثمارية الجزائرية، وذالك عن طريق المزج بين الاستثمارات التي ينجزها القطاع العام والتي تخص إنجاز البنى التحتية و الهياكل القاعدية الاقتصادية و الإجتماعية والاستثمارات التي ينجزها القطاع الخاص التي تعمل خلق الثروةومناصب الشغل الدائمة.

✓ تفعيل القطاع الخاص (المحليو الأجنبي) في الإقتصلد الوطني وإعطاءه مكانة الريادة في الإقتصاد الوطني، وهذا لما له من دور هام في خلق الثروةو خلق مناصب الشغل الدائمة.

✓ ضرورة تطوير و عصرنة المنظومة المصرفيةوالقطاع البنكي لتسهيل تسيير المدخرات وتسهيل توزيعها على الإستثمارات، كما يجب إقامة بورصات عصرية لإدارة الإستثمارات المالية.

✓ القضاء على التعفن الإداريو البيروقراطي لتسهيل جلب الاستثمارات الأجنبية التي تبقى نسبتها ضعيفة جدا في الجزائرو هذا ليس بسبب ضعف التحفيزات الاستثمارية في الجزائر، ولكن بسبب التعفن الإداريو البيروقراطي الذي تعرفه البلاد.

✓ القضاء على التغيير الدائم في إلغاء القوانين و التشريعات الخاصة بالاستثمار، إذ يجب على الجزائر تقديم مجموعة من القوانين و التحفيزات الاستثماريةالتي تكون ثابتة في الأجل المتوسط و البعيد لجلب المستثمرين الأجانب.

✓ عدم الإعتماد على التحفيزات الجبائيةو الضريبية لجلب المستثمرين الأجانب، إذ يجب على الجزائر القيام بإصلاحات إقتصادية عميقة من جميع النواحي الإقتصادية، الاجتماعيةو السياسية لتهيئة المناخ العام للأعمال و الاستثمار في الجزائر، قصد جلب المستثمرين الأجانب و جلب الشركات المتعددة الجنسيات.

✓ القضاء على مشكل العقار الصناعي الذي يبقى من بين الأسباب الرئيسية لضعف الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، وذالك عن طريق إنشاء المجمعات الصناعية في مختلف أنحاء الوطن.

✓ ضرورة إعطاء الأهميةو الأولوية للاستثمار في التعليم و الرأس المال البشري بإعتباره المحرك الأساسيو الرئيسي لتطوير الأبحاث و التقدم التكنولوجي و تحقيق النمو الاقتصادي.

أفاق الدراسة :

في الأخير يمكن القول أن دراستنا هذه ما هي إلا محاولة تشوبها بعض النقائص والأخطاء, إذ يمكن اعتبارها محاولة لفتح مجال لبحوث أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى واسعا للبحث والدراسة، وفي هذا الإطار نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنها جديرة بالاهتمام والدراسة وهي :

✓ الاستثمارات الخاصة (المحلية والأجنبية) في الجزائر وانعكاساتها على البطالة و التشغيل.
✓ دراسة إنجاز وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر.
✓ دوافع الاستثمار ومحدداته في الجزائر.
✓ استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتأثيرها على التشغيل والبطالة.
✓ الاستثمار البشري و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

في الأخير نحمد الله تعالى
على توفيقه و سداده لنا في إنجاز هذا البحث

الفصل الثالث:

التجربة الجزائرية في الاستثمار للفترة (1962- 1999)

المبحث الأول :

واقع الاستثمار في الجز ائر خلال المخططات التنموية السابقة (1962-1989)

المبحث الثاني:

الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات لتفعيل الاستثمار

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية :

I- الكتب:

1- الزايداتين السعودي جميل (بدون سنة): **أساسيات في الجهاز المالي, المنظور العلمي**, دار وائل للنشر, الأردن.

2- العلي عبد الستار و درقش محسن (1987): **تقييم المشاريع الصناعية**, مديرية دار أكتب للطباعة و النشر, جامعة البصرة.

3- النجار سعيد (1991): **نحو إستراتيجية قومية الإصلاح الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر.

4- النجار فريد (2000): **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي,** مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

5- الوزني خالد واصف (بدون سنة): **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان.

6- إيرنبرج رونالد ، سميث روبرت (1994)**: اقتصاديات العمل**، ترجمة فريد بشير طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض.

7- بن شهرة مداني (2009)**: الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل في الجزائر, دار حامد للنشر و التوزيع,** عمان.

8- بهلول حسين بلقاسم محمد (1999): **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.

9- بهلول حسن بلقاسم محمد (1999): **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، الديوان الوطني المطبوعات الجامعية، الجزائر.

10- بوتين محمد (1991)**: المحاسبة العامة للمؤسسة**, الديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

11- حامد عبد المجيد درار (دون تاريخ): **دراسات في السياسات المالية**, الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع الإسكندرية، مصر.

12- حسني عمر **(**1988**): التطور الاقتصادي**، دار الفكر العربي، القاهرة مصر.

13- حسين عمر (2000)**: الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة مصر.

14- حيدر حردالي الطاهر**(**1997**): مبادئ الاقتصاد**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان.

15- حيدر حردالي الطاهر (1997)**: مبادئ الاستثمار**, دار المستقبل للنشر و التوزيع, عمان الأردن.

16- خالدي الهادي **(1996): المرءاة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومه، الجزائر.

17- رمزي زكي **(1997): الاقتصاد السياسي للبطالة**، مطابع الرسالة، الكويت.

18- عبد الأمير شمس الدين (1992): **تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم,** المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت لبنان.

19- عبد المطلب عبد الحميد (1997): **السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق, الأردن.

20- عبد الحفيظ صعون (2006)**: دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص**, دار المطبوعات الجامعية, الإسكندرية مصر.

21- عبد الفتاح أبو شرار علي (2007): **الاقتصاد الدولي, نظريات و سياسات**, دار المسيرة, لبنان بيروت.

22- عبد الكريم مصطفى عبد العزيز (2004)**: دراسة الجدوى و تقييم المشروعات**, دار حامد للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى, عمان.

23- عطية عبد القادر (1997): **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، الإسكندرية مصر.

24- محمد علاء الدين عبد القادر (2003)**: البطالة**، دار المعارف للنشر، الإسكندرية مصر.

25- محمد علاء الدين عبد القادر (2003): **البطالة و أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي و الأمن القومي في ظل الجات، العولمة و تحديات الإصلاح الاقتصادي**، دار منشأة المعارف، الإسكندرية مصر.

26- محمود سلامة عبد القادر (1979)**: دراسات الجدوى و تقييم المشروعات الصناعية**, وكالة المطبوعات, الكويت.

27- مصطفى عبد العزيز و رشاد مهدي (1989)**: التخطيط الصناعي**, مديرية دار الكتب للطباعة و النشر, جامعة الموصل, العراق.

28- مطر الساهر عبد الوهاب (1991)**: تقييم المشاريع و دراسة الجدوى الاقتصادية,** مطبعة الحكمة للطباعة و النشر, جامعة البصرة العراق.

29- مطر محمد (1999)**: إدارة الاستثمارات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية عمان الأردن.

30- نـايف علـوان قاسـم (2009): **إدارة الاسـتثمار بـين النظريـة والتطبيـق**, دار الثقافـة للنشـر و التوزيع, الطبعة الأولى, الأردن.

31- نجا عبد الوهاب (2005): **مشكلة البطالة**، الدار الجامعية الإسكندرية, مصر.

32- هني أحمد **(**1992**): المديونية**, مؤسسة الفنون المطبعية الجزائر.

33- شـموط مـروان, كنجـو عبـود كنجـو (2008): **أسـس الاسـتثمار**، الشـركة العربيـة المتحـدة للتسـويق والتوريد القاهرة, جمهورية مصر العربية.

2 – الملتقيات و الدوريات و المحاضرات:

1- أحميـة سـليمان (مـارس 2009): **محاضـرة حـول السياسـة العامـة فـي مجـال التشـغيل ومكافحـة البطالـة في الجزائر**, كلية الحقوق جامعة الجزائر.

2- الأخضـر العمرانـي أحمـد **(**1993**): التشـغيل فـي الجزائـر**، سلسـلة دراسـات التشـغيل, منظمـة العمـل العربية, مصر.

3- الخواجة علاء **(**بدون سنة**): أوضاع البطالة و التشغيل في مصر**، سلسلة أوراق, العدد 19 مصر.

4- الديوان الوطني للإحصائيات (1993): **الجزائر بالأرقام، نشرة 1992,** الجزائر.

5- الـديوان الـوطني للإحصـائيات (1985): **تقريـر تنفيـذ المخطـط الخماسـي الأول(1980-1984),** الجزائر.

6-الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشـعبية (1978): **تقريـر عـام للمخطـط الربـاعي الثـاني (1974-1977)**، الجزائر.

7- المجلـس الـوطني الاقتصـادي و الاجتمـاعي (2001): **التقريـر الـوطني حـول التنميـة البشـرية 2000,** الدورة التاسعة عشر نوفمبر2001، الجزائر.

8- المجلـس الـوطني الاقتصـادي والاجتمـاعي، **تقريـر حـول الظـرف الاقتصـادي والإجتمـاعي للسداسـي الثاني** سنة 2001، الجزائر.

9- المجلـس الـوطني الاقتصـادي والاجتمـاعي (2001)، **تقريـر حـول الظـرف الاقتصـادي والإجتمـاعي للسداسي الثاني**، الجزائر.

10- المجلـس الـوطني للتخطـيط و التهيئـة العمرانيـة سـابقاً (1980): **تقريـر الفتـرة (1978-1979)**، الجزائر.

11- الهجهوج رعدان حسين (2006): **اتجاهات و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون الخليجي في القاهرة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.

12- إتحاد مجالس البحث العلمي العربي, الأمانة العامة (1982): **العلم و التكنولوجية و التنمية في الوطن العربي**، بغداد.

13- بعداش مسيكة, غربي فوزية **(2006): الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري (1998-2001)، و تأثير ذالك على مناخ الإستثمار**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15, الجزائر.

14- بوخاوة إسماعيل، دومي سمراء **(**ماي 2003**): الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي**، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة البليدة, كلية العلوم الاقتصادية،و علوم التسيير،الجزائر.

15- بدعيدة عبد الله **(**2005**): الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان.

16- حطاب سامي, غرايبية عبد الرءوف (2006): **التحليل الأساسي و الفني للأوراق المالية**, ندوة هيئة الأوراق الماليةو السلع أبو ظبي.

17- شرابي عبد العزيز, بن حبيب عبد الرزاق (2007): **السكان و التنمية في بلدان المغرب العربي إشارة خاصة إلى معضلة البطالة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، الجزائر.

18- شرف الدين أحمد (1995): **المعوقات القانونية للاستثمار، تشخيص الحالة المصرية**، ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العادية، جامعة الدول العربية القاهرة، مصر.

19- عبد القادر محمد عبد القادر **(**2008**): نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, العدد 19, مصر.

20- قدي عبد المجيد (2002): **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر 09/08، أفريل2002.

21- مجلة الجزائر للعمل **(**1988**): التشغيل في الجزائر,الواقع و الأفاق**، مذكرة حول تطور سوق الشغل، عدد خاص، الجزائر.

22- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) (2004): الجزائر.

23- منشورات وزارة المالية الجزائرية مديرية التجهيز (ماي 2006): الجزائر.

24- هالة السعيد (2006): **الآثار الاقتصادية لبرنامج الخوصصة في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية**، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، مصر.

25- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية (1985): **تقرير عام للمخطط الخماسي الأول (1980-1984)**، الجزائر.

3- الأطروحات والرسائل الجامعية:

3-1 – أطروحات الدكتوراه:

1- أشرف البنان محمد جمعة (2002): **دور الصناعات الصغيرة في حل مشكل البطالة في مصر,** أطروحة الدكتوراه الجامعة القاهرة، مصر.

3-2- أطروحات الماجستير:

1- بن فايزة نوال (2009/2008)**: إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005.حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM**, مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر III، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية.

2- بوعافية هشام (2006/2005)**: أثر الإصلاحات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر III، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية.

3- تومي حسين**(1996/1995): مشكلة النمو الديمغرافي و التنمية في مجتمعات العالم الثالث, دراسة نموذج الجزائر,** مذكرة ماجستير جامعة الجزائر III, معهد علم الاجتماع.

4- خشني سهام (2010/2009)**: علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة قياسية,** مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر III, كلية العلوم الاقتصادية و التسيير, قسم العلوم الاقتصادية.

5- خير أحمد (2006/2005)**: تطور التشغيل و إشكالية البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر III, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية.

6- سلامة جمال الدين (2007/2006)**: دور المؤسسات الصغيرة في التخفيض من حدة البطالة، حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر III، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

7- شـلالي فـارس (2005/2004): **دور سياسـة التشـغيل فـي معالجـة مشـكل البطالـة فـي الجزائـر,** مـذكرة ماجسـتير، جامعـة الجزائـر III , كليـة العلـوم الاقتصـادية و علـوم التسـيير, قسـم العلـوم الاقتصادية.

8- عرابـي فتحـي (2000/1999): **الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر**، مـذكرة ماجسـتير، جامعـة الجزائـر III, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية.

9- كـاتي محمـد (2008/2007): **أثـر سياسـة الإنفـاق العـام علـى الاسـتثمار الخـاص، دراسـة تحليليـة قياسـية، حالـة الجزائـر**، مـذكرة ماجسـتير، جامعـة الجزائـر III، كليـة العلـوم الاقتصـادية و علـوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية.

10- كلـو مهـدي (2002/ 2003) **الخـروج مـن البطالـة نحـو وضـعيات مختلفـة** , دراسـة حالـة عينـة مـن حملـة الشـهادات العليـا، مـذكرة ماجسـتير، جامعـة الجزائـر III كليـة العلـوم الاقتصـادية و علـوم التسـيير قسم العلوم الاقتصادية.

11- مـوزاوي بـلال (2003/2002)**: الاسـتثمار و التنميـة الاقتصـادية، تجربـة الجزائـر**، مـذكرة ماجستير، جامعة الجزائر III، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية.

4 . القوانين و المراسيمو التشريعات:

1- المرسوم التشريعي (277/63) المتضمن قانون الاستثمارات المؤرخ في 26 جويلية 1963.

2- المرسوم التشريعي(284/66) المتضمن قانون الاستثمارات المؤرخ في15 سبتمبر1966.

3- المرسوم التشريعي (12/93) المتضمن قانون الاستثمارات المؤرخ في 5 أكتوبر 1993.

4- قانون رقم (82- 11) المتضمن قانون الاستثمارات المؤرخ في 21 أوت 1982.

5- قانون رقم (86/ 13) المتضمن قانون الاستثمارات المؤرخ في 19 أوت 1986.

6- قانون رقم (01/88) المتضمن قانون الاستثمارات المؤرخ في 05 جانفي 1988.

7- قانون رقم (04/88) المتضمن قانون الاستثمارات المؤرخ في 05 جانفي 1988.

8- قانون النقد والقرض (10/90) المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990.

9- الأمر رقم(01-03) المتضمن تطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001.

5 . الجرائد الرسمية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد15المؤرخة في 19أوت 1986, المتضمنة قانون الإستثمار 13/86.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد22المؤرخة في1986, المتضمنة قانون الإستثمار 11/82.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 01, المؤرخة في05 جانفي 1988, المتضمنة قانون 01/88 و قانون رقم 04/88 المعدل و المكمل للأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد47 المؤرخة في 22 أوت 2001, المتضمنة الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، المؤرخة في أكتوبر 1993, متضمنة المرسوم التشريعي رقم 93-12.

6- الجريدة الرسمية،للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، المؤرخة في 27 أوت 2003 المتضمنة الأمر 11/03 المرتبط بتعديل الأمر 01/01 المعدل لقانون النقد و القرض.

المراجع باللغة الأجنبية :

1 - Ouvrages en français :

1- BRAHIMI Abd el Hamid (1991)**: L'économie Algérienne,** Edition Office des Publications Universitaires, Alger.

2- BEN ACHENHOU Mourad (1997)**: Réformes économiques: dettes et démocraties,** Edition ECHERIFA, Alger.

3- BENISSAD Hocine (1998)**: Algérie, restrictions et réformes économiques (1979-1991),** Edition Office des Publication Universitaire, Alger.

4- GAUTIER François (1982)**: Analyse macro économique,** Edition L'économie, Paris.

5- HENNI Ahmed (1991)**: Economie de l'Algérie indépendante**, Edition ENAG, Alger.

6- SEKAK Rachid (1993)**: L'investissement étranger en Algérie et le partenariat en Algérie,** Edition L'économie, Paris.

2-Articles et périodiques :

1- Agence de Promouvoir et de Soutien de L'Investissent (2002)**:** Division du guichet unique, **Notes sur les intentions d'investissements, bilan cumulé du 13/11/1993 au 31/12/2001,** Algérie.

2- Banque d'Algérie (1997)**: Le Journal interne de la Banque d'Algérie.**

3- BENACHENHOU Abdelatif (1998/1999)**: Bilan d'une réforme économique inachevée en méditerranée,** in Les Cahiers du CREAD N° 46-/47, Algérie.

4- BENOSMANE Mahfoud (1998/1999)**: Ajustement structurel et privatisation,** in Les Cahiers du CREAD N° 46/47 Algérie.

5- BOUYAKOUB Ahmed (1998)**: Les Investissements étrangers en Algérie (1990-1993),** in Annuaire de L'Afrique du Nord, CNRS, Paris.

6- Conseil National Economique et Social (1993)**: Forum international sur l'emploi des jeunes:** Alger le 11-13 Mars 1993, Algérie.

7- Conseil National Economique et Social (2001)**: Evolution général des dispositifs d'emploi**, Algérie.

8- Conseil National Economique et Social (2002)**: Evaluation des dispositifs d'emploi,** Algérie.

9- MEBROURI Ali (2005)**: Encouragement et protection de l'investissement en Algérie**, Revue de la Lettre Juridique, Algérie.

10- MEDJKOUN Mohamed (1998/1999)**: Ajustement structurel et chômage**, in Les Cahiers du CREAD, Alger N°46/47.

11- Office National des Statistiques (Novembre 2006)**: Rétrospective de compte économique de (1963-2006),** Collection Statistique, Algérie.

12- Office National des Statistiques (sans date)**:** Collection Statistique: **La question de l'emploi et du chômage en Algérie (1970-1990)**, Algérie.

13- Office National des Statistiques (sans date)**: L'Algérie en quelques chiffres (1971-1998),** Algérie.

14- Office National des Statistiques (sans date)**: Plan quinquennal (1985-1989), Rapport Général,** Algérie.

15- Office National des Statistiques (sans date)**: L'Algérie en quelques chiffres, Résultats 1993/1994,** N°26, Algérie.

16- Office National des Statistiques (sans date)**:** L'Algérie en quelques chiffres, **Résultat 1998/1999**, N° 30, Algérie.

17- Office National des Statistiques (sans date)**: Collection Statistique N° 48,** Algérie.

18- République Algérienne Démocratique et Populaire (sana date)**: Plan quadriennal (1970-1973), Rapport Général,** Algérie.

4- Les Journaux officiels :

1- Journal officiel Algérien n°55 du 26-09-2001, **relatif à la composition et au fonctionnement du Conseil National de l'Investissement.**

2- Journal officiel Algérien n°68, du 16-10-2002, **(décret n° 02-314, relatif a l'investissement).**

مواقع إلكترونية:

Sites internet:

1- www.Djazairelakhbar/home/economie.dz, consulté en juin 2011.

2- www.anima.wed.ovg.resean.euro-méditeranéen, consulté en juin 2011.

3- www.andi.com/ statistique, consulté en juin 2011.